الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطية الشعـــبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلـــمي

جامعة غـــرداية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب نقد الشعر لقدامة بن جعفر "دراسة تحليليّة"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي

تخصص: علم المصطلح وصناعة المعاجم

إعداد الطالب:

عـــلال عمـــيـــر

إشراف :

أ د. بشير مولاي لخضر

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
1	أ.د. طاهر براهيمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
2	أ.د. بشير مولاي لخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
3	أ.د. بوعلام بوعامر	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	عضوا
4	أ.د. سليمان سمعون	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	عضوا
5	أ.د. السعيد نواصر	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	عضوا
6	أ.د. عبد الله رزوقي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	عضوا

السنة الجامعية: 1443- 1444هـــ /2022-2023م

الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطية الشعـــبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلـــمي

جامعة غـــرداية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب نقد الشعر لقدامة بن جعفر "دراسة تحليليّة"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي

تخصص: علم المصطلح وصناعة المعاجم

إعداد الطالب:

عـــلال عمـــيـــر

إشراف :

أ د. بشير مولاي لخضر

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
1	أ.د. طاهر براهيمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
2	أ.د. بشير مولاي لخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
3	أ.د. بوعلام بوعامر	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	عضوا
4	أ.د. سليمان سمعون	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	عضوا
5	أ.د. السعيد نواصر	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	عضوا
6	أ.د. عبد الله رزوقي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	عضوا

السنة الجامعية: 1443 - 1444هـــ /2022-2023م

والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين

إهـــــــــــداء

بكل فخر وامتنان وبرٍّ وإحسان أهدي هذا الجهد إلى:

اللّذين ربّياني صغيرًا وسهِرا عليّ واللّذين لا تزال أعينهما تتشوّف إلى أن أكون فخرهما فجرّدا لأجلي سيف الدّعاء، "والديّ الكريمين" جزاهما اللّه عنيّ كل خير وأدام عليهما الصّحة والعافية والبركة.

... إلى من كانت تحمل هم بحثي وتنتظر نضوج ثمرة عملي بكل صبر وقلق "زوجتي الغالية" أسأل الله أن يبارك فيها ويحفظها بما يحفظ به عباده الصّالحين.

... إلى الّتي لم تكن تراني حفيدا لها بل ابنًا، و لم تفتر يوما عن الدعاء لي بكلّ خير، "جدّتي الرحيمة" أسأل الله أن يتغمّد روحها الطّاهرة ويسكنها مع النّبيئين والشّهداء والصّالحين وحسن أولئك رفيقا.

... إلى كل عائلتي الكريمة وأجبابي وخلاّني ومن لنا بهم صلة رحم أو صلة قرابة أو صلة محبّة في اللّه...

شـــكر وتـــقـــديـــر

الحمد لله الّذي تتمّ بنعمته الصّالحات وتتنزّل بفضله المنن والعطايا والهبات...اللّهم لك الحمد حتّى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرّضى ...الحمد لله على أن وفّقتنا لهذا العمل...

قال صلى الله عليه وسلّم: «لاَ يَشْكُرُ اللَهَ مَنْ لاَ يَشْكُرُ النّاسَ»

(رواه البخاري).

فالشكر موصول إلى:

المشرف على هذا العمل، الدكتور بشير مولاي لخضر، وعلى ما قدّمه لي من عون ومرافقة ليصل هذا العمل إلى ما هو عليه، فجزاه الله عني كلّ خير.

والشّكر موصول من بعده للدكتور الطّاهر إبراهيمي الّذي رافقنا طيلة أيّامنا الدّراسية والتّكوينية والبحثيّة و لم يدّخر علينا علما علّمه الله إيّاه...

والشّكر موصول كذلك إلى كل أساتذتنا في قسم اللّغة العربية وآدابها ممّن درّسونا ووجّهونا و لم يبخلوا علينا بما احتجنا إليهم فيه وعلى رأسهم الدّكتور المتفاني والمخلص المتواضع سليمان بن سمعون... وإلى كلّ من مدّ إلينا يد العون من داخل الجامعة أو من خارجها...

فلا يسعنا إلاّ أن نقول لهم جزاكم اللّه عنّا كلّ خير وجعل كلّ ما قدّمتموه في صحائف حسناتكم.

ملخص:

في إطار الدّراسة المصطلحيّة لمصطلحات النّقد والبلاغة في النّقد الأدبي القديم، يتعلّق هذا البحث بالمصطلح النّقدي والبلاغي في كتاب " نقد الشّعر" لقدامة بن جعفر من خلال التّحليل و الوقوف على جملة من مصطلحات هذا الكتاب، بداية بمنهج وتصوّر قدامة في مصنّفه هذا والرّوافد الّتي ساعدت في نشوء هذا المصطلح، ثمّ دراسة المصطلحات دراسة تحليلية قائمة على تتبّع المصطلح في جوانبه المتعدّدة: المعنى اللّغوي والاصطلاحي والتّطوّر التّاريخي ثم نقد هذا المصطلح نقدا خاصا بمنهج العرض المصطلحي القائم على صفات المصطلح من نعوت وعيوب، ومشتقاته اللّغوية، وعلاقاته كعلاقات التّرادف أو الاختلاف أو التّكامل، والخلوص إلى أهمّ القضايا والملاحظات الخاصّة بهذا المصطلح.

الكلمات المفتاحية:

مصطلح، المصطلحيّة، النّقد، البلاغة، نقد الشّعر، الدّراسة المصطلحيّة، قدامة بن جعفر.

Abstract

In the context of a terminological study of the terms of criticism and rhetoric in ancient literary criticism، this study is concerned with the critical and rhetorical term in the book "Naqd al-Sha'ar" by Qudama bin Jaafar، through analysis، standing on a group of terms of this book beginning with a method and visualizing Qudamah in his work and the tributaries that helped in the emergence of This term، then the study of terminology، is an analytical study based on tracing the term in its multiple aspects: the linguistic meaning، idiomatic and historical development، and then criticizing this term in a special way with the terminological presentation approach based on the term's attributes of epithets and defects، its linguistic derivatives، and its relations such as tandem relations، difference or integration، To the most important issues and observations related to this term.

Keywords: Terminology، criticism، rhetoric، poetry criticism، terminological stud، Qudama bin Jaafar.

مقدّمـــــــــــــــــــــــة

مقدّمة:

الحمد لله المنعم المنّان ذي الفضل والجود والإحسان، الّذي خلق الإنسان وعلّمه البيان، والصّلاة والسّلام على خير الورى النّبيّ العدنان، الّذي بهداه نوّر الأنام.

تعدّ اللّغة العربية، اللّغة الخالدة الّتي تحمل في طيّاتها بذور بقائها واستمرارها، بألفاظها وتراكيبها ومعانيها وعلومها، و من أهمّ علومها علم البلاغة الّذي يُتوِّج ويرصّع هذه العلوم الّتي تنطوي تحتها بمباحثه الثّلاث، علم المعاني، علم البيان، وعلم البديع. ولا يخفى على أيِّ دارس لهذا العلم أنّ المبتغى والغاية منه هو الوصول إلى أسرار كتاب الله عزّ وجلّ – الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه–، والوقوف عند أبواب الإعجاز فيه، فلذلك قد بذل اللّغويون والعلماء والبلاغيّون قصار جُهدهم في دراسة علم البلاغة والغوص في أغواره بين محلّل ومبسِّط وناقد فكان أوّل ما دُرس وحُلّل ونوقش واُنتقد وتُعمّق في بحره: العلم بالشّعر وفنونه وضروبه وصنوفه، فأصبح هذا الأخير يومها أوفر حظّا من غيره في الدّراسة والتّمحيص.

ومن هذا المنطلق وقع اختياري على دراسة هذا العلم لأحطّ الرّحال على مائدة الشّعر العربي فكانت الأداة هي البلاغة والمادة هي الشعر محدّدا بذلك حيّزا زمنيّا كان عبارة عن اللّبنة العلميّة العملية الموضوعية الأولى في دراسة الشعر العربي في عصوره المختلفة، ألا وهو القرن الرّابع الهجري ولندقّق في تحديد الزّمن فإن أواخر القرن الثالث وبدايات القرن الرابع الهجري كانت قد بُنيت الأسس المتينة للنقد البلاغي، ولعلّ المُتتبّع لتأسيس هذه النشأة يَعدُّ هذا التّتبُّع ضربا من ضروب التّوغّل في الأمر الصّعب، ولأن مسار البلاغة العربية لم يكن مسارا مستقيما بل تعرّض لمنعرجات كثيرة خاصّة من جانب تسلسلها التّاريخي. لذلك فإن الفترة التي ذكرناها لا يختلف فيها اثنان من حيث استقامة واشتداد عمود البلاغة العربية والنّقد وتواضع العلماء على

مصطلحات ممّا اكسب الباحثين والدّارسين لهذا العلم في هذه الفترة ثقة مكّنتهم من معرفة البلاغة ومصطلحاتها والعلم بالشعر وضروبه، والّتي أدرك من خلالها البلاغيون والنّقاد معيارية البحث وضبطه فأنتجوا مصطلحات لعلومهم، واستجلبوا مصطلحات من ثقافات مجاورة فيما يسمّى بتمازج الحضارات في الميدان العلمي والمعرفي فتربّعت هذه العلوم وخاصة البلاغة منها على مصطلحات وتعريفات أكثر دقّة من المعاني اللّغوية فأصبحت هذه المصطلحات مفاتيح لتلك العلوم تعرف وتحدّد بها، هذا ما دفعني إلى اقتحام ميدان النّقد والبلاغة العربية في بحث موسوم بــــــ: "المصطلح النّقدي والبلاغي في كتاب نقد الشّعر لقدامة بن جعفر، دراسة تحليلية" وذلك من خلال التّعرف على المصطلحات النقدية والبلاغية التي وظّفها قدامة بن جعفر في مدونته " نقد الشّعر" ومنهجه في ذلك و أهم الركائز التي أسس عليها مصطلحاته في بناء هذا الكتاب مقتصرين على أهمّ المصطلحات الّتي بنى عليها كتابه وهي الّفظ و المعنى و الوزن والقافية، و أهمّ المصطلحات البلاغية الّتي انفرد بها وكان لها في ساحة النّقد آراء مختلفة ومتباينة عند النّقاد والبلاغيين .

دوافع اختيار الموضوع: نحت هذه الدّوافع منحيين:

أ- دوافع ذاتية:

- الميل الذّاتي إلى دراسة المباحث البلاغية والنقدية والتتبع لمحاسن الكلام ومعرفة الأسباب والمعايير التي سُبرت بها لغة العرب من حيث استحسان قول على قول، أو شعر على شعر أو قصيدة على أخرى، وكذا استهجان ما ذُكر على غرار غيره.

- إيماني بأن الدّرس النقدي والبلاغي القديم لم يُخرج من عباءته القديمة بل ضل متلفّعا بها لم نعرف سبب ذلك أهو: نضوج الدرس البلاغي القديم واحتراقه كما قيل ذلك

حول الدرس النّحوي، أم هو عجز أو قصور الباحثين والمنتمين للنقد والبلاغة العربية من إخراج هذا الزّخم الهائل من العلم والمعرفة في أثواب وحلل جديدة.

ب- دوافع موضوعية:

- إنّ مدى القول بأن النّقد العربي تأثر بالفلسفة والأدب اليوناني يفتح بابا في استقطاب بعض المصطلحات من هذه الحضارة لخدمة النّقد العربي، هذه مسألة خاض فيها الكثير بين منكر إما بالتعصب للنقد والبلاغة العربية، ومؤيّد تحت ما يسمّى بالمثاقفة بين الأدب العربي والأدب اليوناني خاصّة.
- تطبيق مناهج الدّراسة المصطلحية الجديدة على مدوّنات النّقد العربي القديم خاصّة التي عالجت في مضمونها جملة كبيرة من المصطلحات النّقدية والبلاغية.
- لعلّ الدّرس البلاغي القديم درس قام على المنهج المعياري التعليمي الّذي يهتمّ بدراسة علم المعاني من خبر وضروبه وإنشاء وأنواعه، وعلم البيان الّذي يحدّد الصور البيانية من تشبيه واستعارة وكناية ومجاز، وعلم البديع الّذي يكشف ويخرج المحسنات البديعية من سجع وجناس وطباق ومقابلة و...، وما لبث ومع منتصف القرن العشرين وما أحدثته المناهج اللّسانية الحديثة من نظريات تحليل الخطاب والتداولية والسيميائيّة حتى أصبحت البلاغة وصفية تهتمّ ببنية الدلالة ووظيفة التّواصل، احتاجت البلاغة أن تخرجها من ثوبها القديم وندرسها دراسة تطبيقية مصطلحية وفق مناهج حديثة لا تجرّد البلاغة واللّغة من جماليتها وحسنها وإعجازها.

- **أسباب اختيار المدوّنة:**

إن قدامة بن جعفر (337هـ) وكتاب "نقد الشّعر" وما لقيه من نقد حول مدى تأثره بالثقافة اليونانية جعل المتعصّبين للغة العربية وللدرس البلاغيّ والنّقديّ القديم لا يهتمون بدراسته

وتحليل كلّ ما جاء فيه وكذا حول نسبة هذا الكتاب لقدامة، أبقى هذا الموروث في منأى عن الدراسة إلا ما سنذكره من دراسات قليلة حوله، كما أن جملة المصطلحات التي أوردها قدامة في مصنّفه "نقد الشّعر" أكثر وأوسع مما أورده ابن المعتز (399هـ) قبله في كتابه " البديع" وخالفه في تسمية مجموعة من المصطلحات، هذا الأمر الذي يثير السؤال حول تغيير تسمية بعض المصطلحات رغم تناول من سبقوه إليها، وكذلك ما نجده في منهجه الّذي انفرد به عن بقية ناقدي زمانه أو حتّ من كان من النّقّاد المتقدمين ، وتجلّي ذلك في مؤلَّفِهِ.

- حدود البحث:

وفي هذا المجال النّقدي والبلاغي حدّدت دراسة مدونة كتاب "نقد الشّعر" لقدامة بن جعفر كما أشرت سابقا في بحث موسوم بــــ "المصطلح النّقدي والبلاغي في كتاب نقد الشّعر لقدامة بن جعفر، دراسة تحليلية" فهذه المدوّنة تعتبر لبنة من لبنات البحث العلمي النّقدي والبلاغي في القرن الرابع الهجري خاصة في المجال الاصطلاحي، كما أنّها تعتبر محاولة فريدة من نوعها اقتحم بها قدامة الفلسفة اليونانية في منطقها وقوالبه ليصبّ فيها مادة النقد والبلاغة العربية صباّ ليرصّعها بمنهج علمي تطبيقي حول ديوان العرب يومها ألا وهو الشّعر العربي من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري وينفرد بمصطلحات اُتخذت من بعده مجالا للدراسة والبحث.

- الإشكالية:

تثير هذه الدّراسة إشكالية رئيسية هي كالتّالي:

-ماهي أسس و مرجعيّات وضع المصطلح النّقدي و البلاغي في كتاب "نقد الشّعر" وما أثره في الدّراسات السّابقة واللّاحقة؟

هذه الإشكالية تفضي بنا إلى تساؤلات فرعية:

1-إلى أيّ مدى استطاع قدامة توظيف المنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية على النقد والبلاغة العربيين.

2-هل انفراد قدامة ببعض المصطلحات البلاغية خاصة يعتبر إبداعا منه أم تقصيرا ممن سبقوه؟

3-ما هي الطريقة التي وظّفها قدامة في وضع مصطلحاته؟ هل وضع القوالب وقاس عليها المصطلحات ومادة الشّعر، أم جاء بالشعر واستخرج منه المصطلحات؟

4-ما مدى طغيان المصطلحات البلاغية عن المصطلحات النقدية؟ وهل كتاب "نقد الشّعر" كتاب بلاغة أم كتاب نقد؟

-أهداف الدّراسة:

لهذه الدّراسة مجموعة من الأهداف أهمّها:

- الوقوف على أهمّ المصادر الّتي غيّرت مجرى النقد والبلاغة العربية خاصّة المصادر الّتي بُنيت على أسس علمية تطبيقية وكان لها تأثير على المصنّفات والتأليفات الّتي بعدها سواء على مستوى المنهج أو على مستوى المضمون والمادة العلمية.
- استحضار الأدوات النقدية والقواعد العلمية التي استعملها صاحب المدوّنة في معالجة ونقد الشّعر العربي يوم كان النقد الأدبي نقدا ذوقيا يعتمد على الخبرة وطول المران.
- تطبيق منهج الدّراسة المصطلحية والعرض المصطلحي على كتاب "نقد الشّعر" لأنّ جل الدّراسات السابقة هي دراسات تاريخية لغوية نقدية وصفية، وهناك إضافات منها: ما جاء في كتاب" لغة النّقد العربي بين المعيارية و الوصفية" لعبد السّلام محمّد عبد الرشيد حديثه عن لغة النقد القديم وهو نقد معياري حيث يرى أنّ " اللّغة الوصفية كانت موظفة

لخدمة القانون الأساس وهو الحكم للنّص أو لصاحبه ايجابا و سلبا لغرض وضعه في مكانه من حركة الأدب.

- إخراج الموروث العربي القديم (الشعر) في دراسات حديثة وبحلّة تبعثه من حلّته القديمة.

-محتويات البحث:

تضمّن البحث الّذي يعمل على الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتّساؤلات الفرعية هيكلة مسطّرة ضمن الخطّة الآتية:

توزّع البحث على مقدّمة وأربعة فصول فصل خاص بالمفاهيم الأساسية لبعض المصطلحات، وفصل نظري وفصلان تطبيقيان:

- الفصل الأوّل: خاص ببعض المصطلحات التي بنية عليها الدّراسة وهي مصطلحات مفتاحية لها: المصطلح، المصطلحية، النقد، البلاغة.
- الفصل الثّاني: النّقد في القرن الرابع هجري وكتاب نقد الشّعر.

أشرت فيه إلى الإرهاصات الأولى لتأسيس مناهج النّقد الأدبي في أواخر القرن الثّالث و بدايات القرن الرّابع، محدّدا مفهوم المصطلح النّقدي، و تأثّره بالفلسفة اليونانية وروافد المصطلح النّقدي عنده ومنهج قدامة في كتابه، و أهمّ معاييره النّقدية.

- الفصل الثّالث: خصائص المصطلح النّقدي في كتاب "نقد الشّعر" لقدامة بن جعفر

في هذا الفصل فصّلت القول حول خصائص المصطلح النّقدي في نقد الشّعر من خلال تصوّر قدامة حول فكرة تأليفه للكتاب ووضعه للمصطلحات النّقدية و البلاغية مركّزا على المصطلحات النّقدية الّتي بنى عليها تصوّره، محصيا إيّاها و مبيّنا مدى قوّتها و اتّساعها داخل المدوّنة مشيرا في ذلك إلى بعض المصطلحات البلاغية وذلك بمقتضى ما تتطلّبه الدّراسة المصطلحية و الطريقة المتّبعة في دراسة هذه المصطلحات.

- و في الفصل الأخير درست المصطلح البلاغي بين المفهوم المتفق عليه والمفهوم المختلف فيه. وهنا وقفت على **أهمّ** المصطلحات الّتي انفرد بها قدامة عن من سبقه أو من عاصره متتبّعا في ذلك التّطور الدلالي للمصطلح بين المفهوم المختلف فيه بين البلاغيين و النّقاد، وبين المفهوم المختلف فيه، ثم درست هذا المصطلح عند قدامة و كيف كان حضور هذا المصطلح في المدوّنة بدأ من إحصائه ومشتقّاته وصفاته وعلاقاته إلى أهمّ قضاياه و الملاحظات المستنتجة حوله.

-المنهج والأدوات:

لقد اعتمدت في دراستي لهذه الإشكالية على عنصرين:

أولهما: المنهج:

إن المنهج الذي فرضته علي هذه الدّراسة هو المنهج الوصفي التّحليلي النّقدي ا الّذي يعد ركيزة تقوم على عدة مناهج مساعدة وداعمة للدّراسة من خلال عدّة مستويات:

- المستوى الاستقرائي: الّذي اعتمدت فيه على عملية إحصاء المصطلح ومدى اتّساعه وقوّته داخل المدوّنة.
- المستوى اللّغوي والاصطلاحي: اعتمدت فيه على أشهر المعاجم اللّغوية القديمة منها والحديث في إبراز المعنى اللّغوي الذي يحمله المصطلح، وكذا التعريف الاصطلاحي للمصطلح من خلال الكتب التي تحمل مفاهيم وتعريفات اصطلاحية، وكذا الوقوف عند العلاقة بين المعنى اللّغوي و الاصطلاحي للمصطلح ومدى توافقهما أو اختلافهما أو تداخلهما.

- المستوى التّاريخي: وذلك من خلال السّرد التاريخي والتّطوّر الدلالي للمصطلح عبر فترات زمنية متقاربة أو متباعدة وعند البلاغيين أو النقاد أو المناطقة أو حتى علماء الكلام والفقهاء والأصوليّين إن كان لذلك التّتبع صلة بالموضوع.
- المستوى النّقدي التّحليلي: وهو دراسة المصطلح عند قدامة من خلال الروافد التي استعان بها في إطلاق مصطلحاته خاصة فيما انفرد به عن غيره أو خالف من سبقه من اصطلاحات وإلى ما استند في ذلك، ومن خلال الشواهد الّتي أوردها ورأيه في مخالفتهم وذكر تصوره ورأي النقاد فيما ذهب إليه سواء من جانب التّأييد أو المخالفة أوحتّ التّغليط لرأيه.

- **الأدوات:**

إن من بين أهمّ ألأدوات توسلت بها- لم تكن بأقل أهمية من المنهج- لتأييد المنهج المتبع هي: منهجيّة الدكتور "الشاهد البوشيخي"، والدكتورة فريدة زمرد في دراسة المصطلح أو ما أطلق عليها ب: (الدراسة المصطلحية) وهي دراسة تُتّبع فيها المراحل الآتية:

- التعريف اللغوي و الاصطلاحي: وقوفا على أهم القواميس والمعاجم العربية وتتبع معاني المصطلح، مرورا إلى الكتب والمصادر التي تناولت هذا المصطلح في مفهومه الاصطلاحي، مراعيا في كلا التعريفين التّسلسل التّاريخي.
- الصفات: وهي عبارة عن كون المصطلح المدروس نعتا، أي صفة حسنة إيجابية في الشعر أو النثر، أو كونه عيبا، أي قبحا أو مخالفة للمتعارف عليه أو نقصا في المعنى المراد أو خللا في النّظم والتركيب.
- المشتقّات: "وهي الألفاظ التي تنتمي لغويا أو مفهوميّا إلى الجذر الذي ينتمي إليه المصطلح المدروس"

- العلاقات: وتحكم هذه العلاقات مجموعة من الأنواع: كعلاقة التّرادف، علاقة الائتلاف، علاقة التضاد، وعلاقة التّداخل والتّكامل.
- الضّمائم: وهي تكوين المصطلح من لفظين ليشكلا مصطلح يحمل مفهوما معيّنا، وقد تكون هذه الضّميمة ضميمة إضافة، أو ضميمة وصف.
- القضايا والملاحظات: وهي عبارة عن مجموعة المسائل المستخلصة من دراسة المصطلح على مستوى النّتائج أو الأسباب أو الشّروط والمراتب والأنواع....

وأنبّه على أمر خاص بخطوات الدّراسة وهو أنّني في الفصل الثّالث جمعت عمليّة الإحصاء و الصّفات العامّة للمصطلح تحت مطلب واحد لأنّ صفات المصطلح المدروس في هذا الفصل كثيرة فاكتفيت بذكرها وإحصائها في الطلب الأول وذلك مراعاة لتكافؤ المطالب ثمّ أفردت للمصطلحات المختارة للدراسة مطلبا مستقلاّ.

و في الفصل الرّابع جمعت بين إحصاء المصطلح و مشتقّاته تحت مطلب واحد لأنّ مشتقّات المصطلح المدروس قليلة فعمدت إلى هذه الطّريقة من باب تكافؤ وتوازن المطالب كذلك.

- **الدّراسات السّابقة:**

تعدّدت الدراسات الّتي تناولت المصطلح النّقدي عامة والمصطلح البلاغي خاصة وإن لم يكن هناك من يفرّق بين الدّراستين ويدرجها تحت المصطلح النقدي على وجه العام الّذي يدخل تحته الخاص، ولعلّ أهمّ دراسة هي دراسة قام بها " الشّاهد البوشيخي" التي كانت مساهمة بقدر كبير في تتبّع المنهج في الدراسة المصطلحية فكان كتابه " مصطلحات نقدية وبلاغية في البيان والتّبيين" والّذي كان قد ركّز فيه على مصطلحات "البيان" فحسب متتبّعا و حريصا على ألاّ يدرج في بحثه هذا إلاّ ما كان مصطلحا حقيقيا ينتمي إلى البيان سالكا المنهج الّذي في العرض الآتي:

- الوقوف على أكبر المعاني اللّغوية من خلال المعاجم.
- تحديد المعاني الكبرى للمصطلح.
- ذكر صفات المصطلح كالنعت أو العيب، أو الوصفية أو التعريف والتّنكير...
- ذكر العلاقات كالتّرادف والاختلاف والتّقابل...
- عرض ضمائم المصطلح.
- ترتيب المواد المدروسة

وبهذه الطّريقة استطاع الشّاهد البوشيخي تأصيل منهج لدّراسة المصطلحات في كتاب البيان والتّبيين أو وضع منهجية من خلال العرض المصطلحي للباحثين بعده في شتى العلوم.

ودراسة لــ "إدريس النّاقوري" موسومة بعنوان " المصطلح النّقدي في نقد الشّعر" وقد ركّز فيها وحصر دراسته في ثلاثة أركان هي: الجانب اللغوي، والجانب التاريخي والجانب النّقدي، وقد قام بإحصاء جميع المصطلحات الواردة في نقد الشّعر، فكان يقف على المصطلح في جانبه اللّغوي مستوفيا أهمّ المعاني الموجودة في المعاجم والقواميس العربية المشهورة، ثم جانبه التّاريخي من خلال السّرد التاريخي لتناقل المصطلح عبر العصور التّاريخية والأدبيّة أوّلا بأوّلٍ وما مدى تطوّره أو بقائه على أصله اللّغوي الذي يحمله، منتهيا إلى نقده من خلال الرّدِّ أو التّصويب أو الآراء الّتي قيلت فيه من طرف نقّاد العصر الذي وضع فيه أو من بعده.

إضافة إلى كتاب آخر يعتبر تأسيسا لمعجم في المصطلح النّقدي لأحمد مطلوب تحت عنوان "معجم البلاغة العربية وتطوّرها"، فدراسته تلك كانت عبارة عن لم شمل وإحصاء لجملة كبيرة من المصطلحات النّقدية رتّب من خلالها أهم المعاني اللّغوية و الاصطلاحية للمصطلح و وروده عند جملة كبيرة من البلاغيين والنّقاد مراعيا في ذلك جانب التّسلسل التّاريخي بدقّة، فكان بذلك مصدرا لا يمكن لأيّ دارس للمصطلح النّقدي الاستغناء عنه.

وكتاب آخر لا يقلُّ أهمّيّة عن سابقيه بل له صلة مباشرة بالبحث في هذا العنوان والموضوع المذكور هو كتاب لبدوي طبانة بعنوان "قدامة بن جعفر والنّقد الأدبي" استفدت منه كثيرا فيما يخص منهج وتصور قدامة في كتاب" نقد الشّعر" ومن خلال مقاييس قدامة بن جعفر سواء على مستوى المصطلحات التي هي عبارة عن مقاييس مفردات أو مقاييس مركّبات التي تضم ائتلاف اللّفظ مع المعنى، ائتلاف اللّفظ مع الوزن، ائتلاف المعنى مع الوزن، ائتلاف القافية مع ما يدلّ عليه سائر البيت.

هذا فيما يخص المصادر الّتي اتّجهت إلى دراسة المصطلحات النّقدية والبلاغيّة دراسة مباشرة عبر منهج محدّد لكلّ مؤلّف، أمّا ما يخص المصادر والمراجع الّتي تناولت المصطلحات النّقديّة والبلاغيّة فهي مصادر تناول أصحابها هذه المصطلحات تناولا سطحيا أغلبها تناقلها بعضهم عن بعض واكتفى أصحابها بتبيين معناها اللّغوي والاصطلاحي منها ما تناقله جملة من النقاد عن بعضهم ومنها ما انفرد به في التسمية والإطلاق وهي عبارة عن جملة من المصطلحات متناثرة في كتب البلاغيّين والنّقاد القدماء، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، البيان والتّبيين" للجاحظ "الكامل" للمبرّد، ، كتاب "قواعد الشّعر" لثعلب، "الموازنة" للآمدي ، "كتاب الصناعتين" لأبي هلال العسكري ، "البديع" لابن المعتزّ، "العمدة" لابن رشيق، "سر الفصاحة" لابن سنان الخفاجي "البديع في نقد الشّعر" لابن منقذ " تحرير التّحبير" لابن الإصبع المصري... ، "خزانة الأدب" لابن حجّة الحموي، وغير ذلك من المصادر والمراجع الّتي ضمّت مجموعة المصطلحات النّقدية والبلاغيّة بين مكثر ومقلّ.

أمّا ما يخص البحوث الأكاديمية فنذكر:

- "المصطلح البلاغي في كتاب العمدة لابن رشيق القيرواني": وهي رسالة ماجستير للباحث محمد خليل محمود الخلايلة سنة (1993م)، صبّ فيها اهتمامه على الجانب اللّغوي والتّاريخي والدّلالي.
- "المصطلح النّقدي والبلاغي عند الآمدي في كتابه الموازنة بين شعر أبي تمّام والبحتري" للباحث نوح أحمد عبكل سنة (2006م)، الّذي هو الآخر لم يختلف عن سابقيه فبحثه كان عبارة عن دراسة لمجموعة من المصطلحات الّتي أوردها الآمدي في مصنّفه وكان بحثه مقتصرا على ثلاثة مستويات: المستوى اللّغوي والاصطلاحي، المستوى التّاريخي التّطوّري، المستوى النّقدي.
- "المصطلح النّقدي والبلاغي في كتاب العمدة لابن رشيق القيرواني، دراسة لغوية تحليلية": للباحث محمد حمداني سنة (2016/2017م)، ألقى فيه الباحث بثقل بحثه على الظّاهرة الاصطلاحيّة نقدا وبلاغة مبيّنا منهجه في التّعامل مع المصطلحات سواء على جهة التقليد والإتباع أو على جانب الابتكار والابتداع.

وهذه البحوث الأكاديمية استفدت من خلالها في الجانب المنهجي للدّراسة والتّتبع التاريخي لتطوّر المصطلحات والجانب النّقدي.

وهذه الدّراسة كأي دراسة أو بحث آخر لا يخلو من العقبات والصّعوبات التي تعتري كل باحث، فمن ذلك: ندرة المصادر والمراجع الّتي تهتم بالدّراسة المصطلحية وفق منهج محدّد بالذات، وكذا صعوبة التّعامل مع اختلاف المصطلحات من خلال تعدد المفاهيم وتعدّد الإطلاقات، أو من جهة تداخل مفاهيم المصطلح الواحد والتّفريق بينها، إضافة إلى عدم التّمكّن من الدّراسة المصطلحية الّتي تحتاج إلى دورات تكوينية و ورشات عمل ممنهجة للتعامل مع المصطلحات سواء البلاغية والنّقدية أو حتى مصطلحات علم آخر.

هذا وآمل راجيا من الله أن تكون دراستي هذه مساهمة متواضعة في دراسة المصطلح النّقدي والبلاغي في كتاب نقد الشّعر لقدامة بن جعفر وأن تكون لبنة من لبنات المكتبة العربية تفيد كل دارس ومتخصّص في ميدان النّقد والبلاغة، ولا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أتوجّه بجزيل الشّكر– بعد اللّه– إلى كلّ من أسدى إليّ يد العون من خلال النّصح أو التّوجيه والإرشاد لإخراج هذا العمل على ما هو عليه الآن.

الفصل الأوّل:

مفاهيم أساسية

- المبحث الأوّل: المصطلح، المصطلحيّة.
- المبحث الثاني: تعريف النّقد لغة واصطلاحا.
- المبحث الثالث: تعريف البلاغة لغة واصطلاحا.

المبحث الأول : تعريف المصطلح و المصطلحيّة:

المطلب الأول : تعريف المصطلح لغة

جاء في لسان العرب في مادة (صلح): "الصلاح ضد الفساد. صلح يصلح ويصلح صلاحا وصلوحا ورجل صالح في نفسه من قوم صلحاء، ومصلح في أعماله والإصلاح نقيض الفساد، والاستصلاح نقيض الاستفساد».

والصّلح: "تصالح القوم بينهم، والصلح السلم. وقد اصطلحوا وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا واصّالحوا، مشدّدة الصاد، قلبوا التاء صادا، وأدغموها في الصاد بمعنى واحد، والصّلاح مصدر الصلح»[1]. وجاء في القاموس المحيط: "الصّلاح ضد الفساد صلح كمنع وكرم. وصالحه مصالحة وصلاحا واصطلحا واصّالحا، وتصالحا، وأصلحا وصلاح كعظام»[2].

وفي معجم مقاييس اللغة لابن فارس جاء في مادة (صلح): "الصّاد واللّام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد، يقال صلح الشيء يصلح صلاحا ولا يقال صلح بفتح اللام، يحكي بن السكيت صلح وصلح، ويقال صلح صلوحا». قال:

وكيف بأطرافي إذا ما شتمتني وما بعد شتم الوالدين صلوح[3].

---

[1] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمد: **«لسان العرب»**، دار صادر، بيروت، (د،ط)، (د، ت، ن)،ج2، ص:517.

[2] الفيروز أبادي، محمد الدين محمد بن يعقوب: **«القاموس المحيط»**، تع/ نصر الدين الهوريني، مر/محمد أنس الشامي و زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، (د، ط)، 1429ه/2008م، ص:939.

[3] ابن فارس، أبي الحسين أحمد: **«معجم مقاييس اللغة»**، تح/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د، ت، ن)، ج3، ص:303.

وفي قاموس محيط المحيط في مادة صلح :"صلح الشيء صلاحا و صلاحة من باب نصر ومنع وفضل، ضد فسد أو زال عنه الفساد أي بعد وقوعه ...وتصالحا...واصطلحا ...خلاف تخاصما واختصما، يقولون صالح في الدعوى على كذا وتصالحا واصطلحا على كذا».

"والاصطلاح هو العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق القوم على وضع الشيء وقيل هو إخراج الشّيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد منه، وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو المشاركة في أمر أو مشابهتهما في وصف إلى غير ذلك والجمع اصطلاحات» [1]. وورد في أساس البلاغة في مادة (صلح) ما يلي: «صلح، صلحت حال فلان، وهو على حال صالحة وأتتني صالحة من فلان، وصلح الأمر وأصلحته وأصلحت النعل. و أصلح الله تعالى الأمير وسعى في إصلاح ذات وصالح العدو، ووقع بينهما الصلح وصالحه على كذا، وتصالحا عليه واصطلحا» [2]. أما كلمة صلح في المعجم الوسيط فيقال عنها أنها مأخوذة من: «صالح الشيء كان نافعا أو مناسبا، يقال: هذا الشيء يصلح لك وصالحه مصالحة وصلاحا: سالمه وصافاه، ويقال صالح على الشيء سلك معه مسلك المسألة في الاتفاق واصطلح القوم: زال ما بهم من خلاف وعلى الأمر تعارفوا عليه واتفقوا»[3]. كما أنّ مدلول المصطلح هنا هو: اتفاق جماعة من الناس على أمر مخصوص[4].

---

[1] البستاني، بطرس: «**محيط المحيط**»، مكتبة لبنان ناشرون، (د، ط)، 1998م، ص:515.

[2] الزمخشري، جار الله أبي القاسم: «**أساس البلاغة**»، دار صادر، لبنان، ط1، 1399هـ/1979م، ص:359.

[3] أنيس، إبراهيم وآخرون: «**المعجم الوسيط**»، إخ/ إبراهيم مصطفى وآخرون، المكتبة الإسلامية، تركيا، ط2، 1392هـ/1972م، ج 1، ص:520.

[4] السامرائي، إبراهيم: «**في المصطلح الإسلامي**»، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1990م، ص:167.

ومن التعاريف السابقة يظهر من خلال المفهوم اللغوي أن هناك شبه إجماع على أن في كل هذه المعاني نجد معنى الاتّفاق والتوافق، أو هو ما يقابل الفساد.

المطلب الثاني: مفهوم المصطلح اصطلاحا:

لقد تعدّدت وتنوعت مقولات العلماء واختلفت حول تحديد المفهوم الاصطلاحي فمنهم من يرى أن الاصطلاح عبارة عن اتفاق تام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضوعه الأول، «وهو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح: إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين»[1].

- والمصطلح هو «اللّفظ الموضوع من طائفة مخصوصة بإزاء معنى مخصوص بينه وبين المعنى اللّغوي مناسبة»[2]... أي أنه: لفظ موضوعيّ يؤدي معنى معينا بوضوح ودقّة حتى لا يقع أي لبس في ذهن القارئ، فهو رمز لغويّ مخصص لتصور أو تصورات عديدة، يرتبط وجوده بنمط التصورات التي ينتمي إليها[3]. إذا المصطلح هو: ما تواضع عليه الأدباء والعلماء من مفردات اللغة في فنّ من الفنون أو علم من العلوم[4]، وهو بهذا الشكل يمثل: «أداة ضبط للمعرفة وتوحيد الفكر، فالمصطلح بمثابة صور منيع يحول دون اختلاط ما يضم في داخله بما

---

(1) الجرجاني، الشريف: «**معجم التعريفات**»، تح/ محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة بمكة، ط1، 1392ه/2004م، ص: 27.

(2) سمينار علي جمعة: «**قصة المصطلح**»، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، القاهرة، (د، ط)، 1991م، ص:5.

(3) ينظر: بلعيد، صالح: «**دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه إش/ الحاج عبد الرحمان صالح، جامعة الجزائر، 1993/1990م، ص:181،182.

(4) إميل يعقوب و آخرون: «**قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**»، دار العالم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، ص:858.

هو واقع في خارجه، وهو في الوقت نفسه القاعدة الموحدة للفكر في المجالات المختلفة، التي على أساس منها ينمو هذا الفكر ويتطور، وكلما نما الفكر وتطور واتسعت رقعة المعرفة وتكشفت حقائق جديدة مست الحاجة إلى مصطلحات جديدة»[1]، فالمصطلح يعد اختراعا معينا يمارس لأجل اللّغة يحمل فكرا متميّزا بعد صدوره من قبل فرد ما من الجماعة قد تكون محدودة وعن طريق التّناقل والتّداول ينتشر المصطلح[2].

- وقال الشّاهد البوشيخي: «المصطلح عنوان المفهوم والمفهوم أساس الرؤية والرؤية نظّارة الإبصار التي تريك الأشياء كما هي»[3].
- أما فلبر يرى أن المصطلح هو: «الرّمز اللّغوي لمفهوم واحد»[4] وعرّفه أيضا بأنه: « عبارة عن بناء عقليّ فكريّ مشتق من شيء معين ، فهو بإيجاز الصورة الذّهنية لشيء معيّن موجود في العالم الخارجي أو الدّاخلي ولكي نبلغ هذا البناء العقلي للمفهوم في اتصالاتنا يتم تعيين رمز ليدل عليه»[5].

فالمصطلح يمثل: « أداة ضبط للمعرفة وتوحيد الفكر، فالمصطلح بمثابة صور منيع يحول دون اختلاط ما يضم في داخله بما هو واقع في خارجه، وهو في الوقت نفسه القاعدة الموحّدة للفكر في المجالات المختلفة، التي على أساس منها ينمو هذا الفكر ويتطوّر، وكلما نما الفكر

---

(1) عز الدين إسماعيل:، «**قضايا المصطلح الأدبي**»، مجلة فصول في عددها الخاص بقضايا المصطلح الأدبي الصادرة عن الهيئة المصرية للكتاب، ،أبريل سبتمبر 1987م، العددان الثالث والرابع، ج 7، ص:4.

(2) ينظر: مسعودي، حبيبة طاهر: «**قراءة جديدة للمصطلح في التراث النقدي العربي**»، مكتبة وهبة، ط1، 1429ه/2008م، ص:34.

(3) البوشيخي، الشاهد: «**نحو التصور الحضاري الشامل للمسألة الاصطلاحية**»، مجلة التسامح، العدد 04، ص:113.

(4) نقلا: عن هدى بوليفي: «**ترجمة المصطلح الطبي**»، كتاب الألم المزمن لرتشارد توماس ،ت/ ح، ب الخوري نموذجا، جامعة قسنطينة، 2007م، ص:45.

(5) المرجع نفسه، ص:45.

وتطور واتسعت رقعة المعرفة وتكشفت حقائق جديدة مسّت الحاجة إلى مصطلحات جديدة»[1].

- وعُرّف المصطلح أيضا بأنه: «لفظة لغويّة تتحرك في حيز ضيق وتتفاعل مع جزيئات ثم بعد ذلك مضت وتطورت "اللفظة" لتدخل تحت كنف علم معنى هذا الأخير الذي يصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصا به لا غيره»[2].
- وخلاصة القول: المصطلح هو تصميم أو تجريد ذهني لظاهرة أو حالة أو إشكالية علمية أو ثقافية، لذا فهي تقترن بنضج ظاهر في التّعريفات والتّصنيفات العلمية في أيّة ثقافة إنسانيّة، وهو من جانب آخر مظهر مهم من مظاهر الوحدة الذّهنية والثّقافية للأمّة، كما يمثل في الجانب الآخر قاسما مشتركا بين الثقافات الإنسانيّة المختلفة[3].

والتّعريف الّذي نجتهد فيه عند استقرائنا لجميع التّعريفات السّابقة هو: إنّ المصطلح كل قالب لفظي تشكّل مفهومه من خلال اتّفاق جملة من النّاس يتّسم بالدّقة و الوضوح و الثّبات.

المطلب الثالث: مفهوم علم المصطلح (المصطلحية):

بعد القفزة التي شهدتها العلوم في جميع مجالاتها وتخصّصاتها العلمية منها والأدبيّة والتكنلوجية وما تزاحم في هذا التّطور من مصطلحات فكّر العلماء اللّغويون وأصحاب الصّناعة المعجميّة وأصحاب العلوم المتخصّصة وغيرهم في تجاوز الطريقة التّقليدية من جمع

---

(1) عز الدين إسماعيل: «**مقدمة**»، مجلة فصول في عددها الخاص بقضايا المصطلح الأدبي الصادرة عن الهيئة المصرية للكتاب، العددان الثالث والرابع، أبريل سبتمبر 1987م، ج 7، ص:4.

(2) مسعودي، حبيبة طاهر: «**قراءة جديدة للمصطلح في التراث النّقدي العربيّ**»، مرجع سابق ص:34.

(3) فاضل تامر: «**اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث**»، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1، 1994م، ص:170.

للمصطلحات وتصنيفها وترتيبها أبجديّا، إلى طريقة حديثة أطلق عليها: المصطلحيّة (علم المصطلح).

غير أن الدّراسات العربية استعملت عدة مترادفات لمفهوم الدّراسات المصطلحية وتوثيقها، مثل علم المصطلح، علم الاصطلاح، علم المصطلحات، والمصطلحيّة، والمصطلحاتيّة...وهذا ما أشار إليه علي القاسمي في كتابه (علم المصطلح) بعد تفحّصه للدراسات الغربية فوجدها تفرّق بين فرعين:

- الأوّل: Terminology/Terminologie : وهو العلم الّذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللّغوية.
- الثّاني: Terminography/ Terminographie : وهو العمل الّذي ينصبُّ على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلّقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصّة، إلكترونية أو ورقية[1].

ولما عرض لهذا التفريق بين المصطلحين رجّح علي القاسمي أن يكون لفظ (المصطلحية) أشمل وأدقّ للتعبير عن نوعين من الدّراسة:

- علم المصطلح: الّذي يختص بالجانب النّظري لدراسة المصطلحات.
- صناعة المصطلح: الذّي يختصّ بالجانب العملي التّطبيقي لهذه الدّراسة.

وبعد تتبعه لهذا المصطلح رأى أن المصطلحية (علم المصطلح) هو:

[1] ينظر: القاسمي، علي: «**علم المصطلح، أسسه النّظرية وتطبيقاته العلميّة**»، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، 2019م، ص:301،302.

« العلم الّذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللّغوية الّتي تعبّر عنها» وهو علم يتناول ثلاثة جوانب متّصلة من البحث العلمي والدّراسة الموضوعيّة وهي:

- أوّلا: تبحث المصطلحيّة في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (الجنس، النّوع، الكل، الجزء) وهذه هي الأساس في وضع المصطلحات في أي علم من العلوم.
- ثانيا: تبحث المصطلحيّة في المصطلحات اللّغويّة و العلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية العلم، فالعلاقات هنا تختلف من علاقة تضادٍّ أو اختلاف أو تكامل...، فهي تعدّ فرعا من فروع علم الألفاظ أو المفردات، وعلم تطوّر هذه الألفاظ دلاليّا لتصبح مصطلحات خاصة بكلّ علم.
- ثالثا: تبحث المصطلحيّة في الطّرق العامة المؤدّية إلى خلق اللّغة العلمية والتّقنية، هذا وبغض النّظر عن التطبيق العمليّ في لغة طبيعية بذاتها، فهي علم يجمع بين علم اللّغة والمنطق والوجود والإعلاميات... [1].

ويشير فهمي حجازي إلى ميدان بحث علم المصطلح فيقول: «يتناول البحث في علم المصطلح عدّا من الموضوعات المنهجيّة الأساسية التي تجد تطبيقها في وضع المصطلحات وتوحيدها» ويذكر ما حدّده العالم (غوستر) من مجالات علم المصطلح العام أو النّظرية العامة لعلم المصطلح ومجالات علم المصطلح الخاص، فالعام منه يتناول: طبيعة المفاهيم، خصائص المفاهيم، علاقات المفاهيم، نظم المفاهيم...واختصارات المصطلحات، والعلامات والرّموز...

أما علم المصطلح الخاص فهو يهتم بدراسة القواعد الخاصّة بلغة خاصة ومعيّنة كالعربيّة أو الألمانيّة أو الفرنسيّة، وذلك لأن علم اللّغة الخاص تنحصر دراسته في مصطلحات هذه اللّغة

[1] ينظر، القاسمي، علي: «**المصطلحية مقدّمة في علم المصطلح**»، دار الحرّيّة للطّباعة، بغداد، (د، ط)، 1985م، ص: 17-19.

الخاصّة والّتي تمتاز مصطلحاتها بسمات وقضايا خاصّة بها[1]. ويؤكّد أن: « علم المصطلح أو المصطلحيّة علم قديم جديد هدفه البحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللغوية الّتي تعبّر عنها، إنّه الدّراسة الميدانيّة لتسمية المفاهيم الّتي تنتمي إلى ميادين مختصّة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية» ويضيف بعض الوسائل التي هي أساس الدّراسة المصطلحية قائلا: « ويشمل علم المصطلح من جهة على وضع نظريّة ومنهجيّة لدراسة مجموعات المصطلحات وتطوّرها، ويشمل من جهة أخرى على جميع المعلومات المصطلحيّة ومعاملتها، وكذلك على تقييمها عند الاقتضاء سواء كانت هذه المعلومات أحاديّة اللّغة أو متعدّدها»[2].

ومن هنا يمكنا أن نستنتج وبكل دقة واختصار فنقول أنّ علم المصطلح علم يعنى بدراسة اللّغة دراسة نظرية من خلال دراسة جملة من الألفاظ و المصطلحات وتطوّرها دلاليا وزمنيّا، أمّا علم المصطلحية فهو علم تطبيقي لمنهج علم المصطلح على المصطلحات بذاتها آخذة من كل علم لغوي أو لساني من شأنه أن يقدّم ولو خاصّية واحدة تكشف عن هذا المصطلح ضمن مجاله العلميّ المحدّد في علم من العلوم أو تخصّص من التّخصّصات فالمصطلحيّة إذن ميدان دراستها هو علم المصطلح و أهمّ ميزة فيها أنّها تأخذ من كلّ العلوم اللّغوية واللّسانية الأدوات الّتي تكشف لها عن كل المظاهر اللّغوية المحيطة بهذا المصطلح، كالمعجمية ، علم التّأثيل ، علم الدّلالة ، علم المصطلح وغير ذلك.

---

(1) محمود فهمي حجازي: «**الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح**»، دار غريب للطّباعة، مصر، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص:19،20.

(2) فاضل ثامر: «**اللّغة الثانية، في إشكالية المنهج و النّظرية والمصطلح في الخطاب النّقدي العربي الحديث**»، المركز الثّقافي العربي، بيروت، ط1، 1994م، ص:171.

المبحث الثاني: تعريف النّقد لغة واصطلاحا:

المطلب الأول: تعريف النّقد لغة:

من أهم معاني النّقد:

- تمييز الدّراهم: النقد تمييز الدّراهم وإخراجها من الزّيف [1]. والنّقد يدلّ على إبراز شيء وبروزه، ونقد الدّرهم: أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك، ودرهم نقد: وازن جيّد كأنّه قد كشف عن حاله فعُلم [2].
- الضّرب: «النّقد والانتقاد: ضربُ جوزَةٍ بالإصبع لعبا، ويقال نقد أرنبته بإصبَعِه إذا ضربها»[3].
- القبض: «نقده (الدّاهم) ونقد له الدّراهم أي أعطاه إيّاها فانتقدها أي قبضها»[4].

فالنّقد في معناه اللّغوي يحمل معاني عدّة منها التّمييز بين الجّيّد و الرّدئ من الدّراهم أو يحمل معنى الضّرب، أو معنى القبض للدّراهم.

المطلب الثاني: مفهوم النقد اصطلاحا:

إنّ أول ما يجب معرفته في هذا الميدان ما يذكره طه إبراهيم في كتابه "تاريخ النّقد الأدبي عند العرب" حول النقد فهم لم يعرفوه عنوانا لطائفة من المسائل و لم يعرفوه كعلم أو فنّ له

---

[1] ابن منظور: «**لسان العرب**»، مرجع سابق، ج 3، ص:425، مادة نقد.

[2] ابن فارس: «**مقاييس اللّغة**»، مرجع سابق، ج 5، ص:467، مادة نقد.

[3] الفراهيدي، الخليل بن أحمد: «**كتاب العين**»، تر، تح/ عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، 2003، ج4، ص:255.

[4] الرّازي، محمد بن أبي بكر: «**مختار الصّحاح**»، إخ/ دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، م بيروت، (د،ط)، 1989م، ص:594.

مبادئه الخاصة به، فالعرب عرفوا ومارسوا النّقد كُنْهًا وحقيقة[1]، كما مارسه العرب منذ العصر الجاهلي ومن ذلك ما ذكره الأصمعي عن النابغة الذّبياني فقد كان حكما بين الشعراء وكان حكمه ونقده ذوقيّا يُحتكم فيه إلى الخبرة وطول الممارسة الشّعرية[2]، و في صدر الإسلام لم يتغيّر النّقد فقد كان فطريا وكان يدعو فيه الشعراء إلى الصدق ومكارم الأخلاق، ووقف النّقد يوما عند حدّ الاستحسان أو الاستهجان، إلا ما ورد عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه في تفضيله لشعر زهير مبديا سبب ذلك ومعلّلا رأيه في كون زهير لا يعاظل بين القول ولا يتّبع حوشي الكلام[3]، وكان عمر ابن الخطّاب أعلم أهل زمانه بالشعر وضروبه يميّز ما كان حسنا وما كان قبيحا مستهجنا وقصته مع الحطيئة خير دليل لذلك[4].

ويعدّ خلف الأحمر(180هـ) من أوائل من ربطوا معنى نقد الدّراهم ونقد الشّعر؛ أي: اشتقاق مصطلح النقد من المعنى اللّغوي الذي هو تمييز جيد الدراهم من رديئها وإسقاط ذلك على الشعر العربي فهو قد نقل الدّلالة و لم ينقل المصطلح ذاته (النّقد)، وذكر ذلك ابن سلّام الجمحي (232هـ) في كتابه "طبقات فحول الشّعراء"، حيث قال: «وقال قائل لخلف: إذا

---

(1) إبراهيم، طه أحمد: «**تاريخ النّقد الأدبي عند العرب**»، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنّشر، القاهرة، (د،ط)، 1937م، ص:6.

(2) ينظر: ابن قتيبة: «**الشّعر والشّعراء**»، تح/ أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، (د، ط)، (د،ت،ن)، ج 1، ص:168،167.

(3) بدوي، أحمد أحمد: «**أسس نقدية عند العرب**»، نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، (د، ط)، 1996م، ص:5.

(4) ينظر: ابن رشيق: «**العمدة في صناعة الشّعر و نقده**»، مطبعة السّعادة ،مصر، ط1، 1325ه،1907م، ج1، ص:46،45.

سمعتُ أنا بالشّعر أستحسِنُهُ فما أبالي ما قلتَ أنت وأصحابك. قال: إذا أخذتَ درهما فاستحسنته، فقال لك الصّرّاف: إنّه رديء! فهل ينفعك استحسانُكَ إيّاه»[1].

ثم ما لبثت لبناته تتأسس في أواخر القرن الثّالث وبدايات القرن الرّابع الهجري.

وها هو ابن سلام يمارس النّقد بأول خطوة وهي التذوّق في قوله: « وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم بها كسائر أصناف العلم والصّناعات، منها ما تثقفه العينان ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللّسان. ومن ذلك اللّؤلؤ والياقوت لا يُعرف بصفة ولا وزن دون المعاينة بالبصر...» [2]، فابن سلام يبيّن أن الذوق والخبرة و الممارسة لا مناص من استعمالهم لتمييز جيّد الشّعر من رديئه.

ويورد ابن رشيق (463هـ) كلاما حول تمييز الشّعر يُنبئ عن دور النّقد والنّاقد معا: «وقد يميّز الشّعر من لا يقوله، أو ينشده كالبزّاز يعرف مالا ينسجه من الثّياب، والصّيرفيّ، يميز من النقود ما لم يسبكه ...، حتّى إنّه ليعرف ما جاد منه وما فيه من العيب»[3].

فالنّقد علم وصفيّ يضع بين يدي النّاقد الخبرة والوسائل الّتي تميّز جيّد الشّعر من رديئة، وحسنه من قبيحة وأن يحكم الحكم السّليم، إذًا فالنّاقد يتعرّف، ويصف، ثمّ يحكم. و لم يعرف بهاذ الوصف إلا عند جماعة من النّقاد قليلة أمثال محمد بن سلام الجمحي، وابن قتيبة، والآمدي، والقاضي الجرجاني.

---

[1] الجمحي، ابن سلّام: «**طبقات فحول الشعراء**»، دار المدني بجدة، السعودية، (د، ط)، (د، ت، ن)، ج1، ص:7.

[2] ينظر: لجمحي، ابن سلّام: «**طبقات فحول الشعراء**»، مرجع سابق، ج1، ص:5.

[3] القيرواني، ابن رشيق: «**العمدة في صناعة الشّعر ونقده**»، تص/ السّيّد محمد بدر الدّين النعساني الحلبي، مطبعة دار السعادة، (د، ط)، مصر، 1907م، ج1، ص:75.

وأهم ما يقف عنده النّاقد في نقده للشّعر بخاصّة وللعمل الأدبي عامة ما يتعلّق بالشّاعر والطّبع والتّكلّف، والبيئة، والشّعر وصلته بالحياة والدّين والأخلاق والنّاس، وأثره في النّفس، ودوافعه وغاياته، وأسلوبه وجوانب الجمال فيه، ومن أهم الكتب القديمة في ذلك: (الشّعر والشّعراء) لابن قتيبة، و(طبقات الشّعراء المحدثين)، و(البديع) لابن المعتز، و(عيار الشّعر) لابن طباطبا، و(نقد الشّعر) لقدامة بن جعفر، و(أخبار أبي تمّام) لأبي بكر الصولي، و(الموازنة بين أبي تمّام والبحتري) للآمدي، و(الوساطة بين المتنبّي وخصومه) للقاضي الجرجاني وغيرهم[1].

وتعتبر أول محاولة صريحة للممارسة العملية في الشعر من خلال استعمال المصطلح والدّلالة ما صرّح به قدامة بن جعفر بأنّ النّقد «تخليص جيّد الشّعر من رديئه»[2].

فالنّقد في حقيقته تعبير عن موقف كلّي متكامل في النّظرة إلى الفن عامّة أو إلى الشّعر خاصة، يبدأ بالتّذوّق: القدرة على التّمييز ويعْبُر منها إلى التّفسير والتّعليل والتّحليل، خطوات لا تُغني إحداها عن الأخرى وهي متدرّجة على هذا النسق كي يتّخذ الموقف نسقا واضحا مؤصّلا على قواعد جزئيّة أو عامة مؤيّدا بقوّة الملكة[3].

ويبقى النّقد الوسيلة العلمية المضبوطة بقواعد موضوعية تبدأ بالذّوق الجيّد السليم الناتج عن الدّربة و المران و الخبرة، والّذي يمرّ بعدّة مراحل دقيقة و تستعمل فيه عدّة أدوات للوصول إلى هدف دراسة أي عمل أدبي عامة و الشعر خاصّة لتخليص جيّده من رديئه، وحسنه من

---

(1) ينظر: غلول سلام، محمّد: «**تاريخ النّقد الأدبي والبلاغة حتّى القرن الرابع الهجري**»، منشأة المعارف الإسكندريّة، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص:15،16،18.

(2) قدامة بن جعفر: «**نقد الشّعر**»، تح/ كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر، (د، ط)، 1963م، ص:12.

(3) إحسان عبّاس: «**تاريخ النّقد عند العرب**»، دار الثقافة، بيروت، ط 4، 1983م، ص:14.

قبيحه، فالنّقد إذاً وسائل و أدوات يجب أن يمتلكها من يحسن التّصرّف فيها لتكتمل العملية الإبداعية من خلاله.

المبحث الثالث: تعريف البلاغة لغة و اصطلاحا:

المطلب الأول: تعريف البلاغة لغة:

من أهم معاني البلاغة:

- **الوصول والانتهاء:** « بلغ يبلغ بلوغا وبلاغا: وصل وانتهى، وتبلّغ بالشيء وصل إلى مراده. والبلاغ ما يُتبلّغ به ويُتوصّلُ إلى الشيء المطلوب، والبلاغ والإبلاغ والتّبليغ: الإيصال».
- **المشارفة على الوصول:** وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ [البقرة:234]، أي قاربنه.
- **الفصاحة:** البلاغة: الفصاحة. « والبَلْغُ والبِلْغُ: البليغ من الرّجال، وهو حسن الكلام يبلغ بعبارة لسانه كُنْهَ ما في قلبه»[1].
- **الكفاية:** وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَاغا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ ﴾[2].

ومنه قول الرّاجز:

تزجَّ من دُنْيَاكَ بالبَلاغِ وباكِرِ المعدةَ بالدِّباغِ[3].

- **التكليف:** « بلغ الغلام أشُدّه: أدرك سنّ الرُّشد، قوي ونضُج عقله ووصل مرحلة الاكتمال والقوّة».

---

[1] ابن منظور، «**لسان العرب**»، دار صادر، بيروت، (د، ط)، (د، ت، ط)، ج 8، ص:419.

[2] الأصفهاني، الرّاغب: «**المفردات في غريب القرآن**»، تح/ مركز الدّراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، (د، ت، ن)، ص:60.

[3] ابن منظور، «**لسان العرب**»، مرجع سابق، ص:419.

- **الاشتداد والإجهاد:** «بلغ به الأمر: اشتدّ عليه، وبلغ الكلام منه كلّ مبلغ: أجهده وأثّر فيه أو عليه تأثيرا»[1].

وعليه فإن من أهمّ المعاني اللّغوية للجذر (بلغ) هي الانتهاء والوصول، أو المشارفة على ذاك، ومنها كذلك الكفاية والتّكليف، المعنى المقصود في هذا البحث هو المعنى الأول: الوصول والانتهاء.

المطلب الثاني: مفهوم البلاغة اصطلاحا:

لقد تعددت التعريفات حول مصطلح البلاغة في نقدنا العربي القديم على أيدي طائفة كبيرة من البلاغيين فمنهم من حصرها في الإيجاز ومنهم من قال بأنها الإحاطة بالقول وحسن النظم ومنهم من ربطها ببعض معانيها اللغوية وقال بأنها الانتهاء وبلوغ الشيء منهم من ربطها بالكلام دون المتكلم وغير ذلك من المفاهيم والحدود المتفاوتة حسب نظرة كل واحد على حسب رأيه والحديث في ذلك طويل وشائك لكنني أود أن أعرض من التعريفات فقط الجامعة التي قيلت بعد تأسس البلاغة وعلومها الثلاث المعروفة لا قبل ذلك للوقوف على حد المصطلح عند البلاغيين التطبيقيين.

- **أبو هلال العسكري (395هـ):** فقد تجلّى هذا المصطلح مع أبي هلال العسكريّ في كتابه الصّناعتين والذي عدّ البلاغة أوّل العلوم التي يجب تعلّمها بعد تعلم كتاب الله عزّ وجل، وانطلق في تبيين حد هذا المصطلح من معناه اللّغوي الذي هو الانتهاء إلى الشّيء وغايته

[1] أحمد مختار، «**معجم اللّغة العربية المعاصر**»، عالم الكتب، (د، ط)، 2008، مج 1، ص:241.

فقال:« البلاغة كل ما تبلغ به قلب السّامع فتمكّنه في نفسه كتمكّنه في نفسك في أحسن صورة»[1]، وله في ذلك رأيان:

- **الأوّل:** أن الفصاحة والبلاغة لا يختلف أصلهما فهما شيء واحد لأن الغرض منهما الإبانة عن المعنى وإظهاره.
- **الثاني:** الفصاحة والبلاغة مختلفان، فالفصاحة آلة البيان فهي متعلقة باللفظ دون المعنى، والبلاغة محصورة في إنهاء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى[2].

- **ابن سنان الخفاجي(466هـ):**

أما ابن سنان الخفّاجي فلم يُحُدّ لها حدًّا واضحا وتعريفا جامعا مانعا والسّبب في ذلك أنه وجد من قَبلَه قد اضطرب في حدها والوقوف على كنهها، فقال:

« وقد حدّ النّاس للبلاغة بحدود إذا حققت كانت كالقواعد لا يُحَادُ عنها وليست بالحدود الصّحيحة. فمن ذلك قولهم (لمحة دالة) وهذا وصف من صفاتها فأمّا أن يكون حاصرا لها وحدّا يحيط فليس ذلك بممكن لدخول الإشارة من غير كلام يتلفّظ به تحت هذا الحد»[3].

و لم يقف ابن سنان عند حد واضح للبلاغة بل كان قد فرّق بين الفصاحة والبلاغة ورأى أن الفصاحة مقصورة خاصة بالألفاظ والبلاغة وصف يجمع بين الألفاظ والمعاني فلا تنعت اللفظة

---

[1] ينظر: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله: «**كتاب الصّناعتين**»، الكتابة والشّعر، ضب، تص، تخ/ لجنة تحقيق بإشراف عبد المحسن سليمان عبد العزيز، المكتبة الوقفية، ط1، 2013م، ص:13.

[2] العسكري: «**الصّناعتين**»، مرجع سابق، ص:11.

[3] الخفّاجي، ابن سنان: «**سر الفصاحة**»، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982م، ص:59.

الواحدة بأنّها بليغة وإن قيل فيها فصيحة، فالأصل والقاعدة عنده كلّ كلام بليغ فصيح، وليس كلّ فصيح بليغا[1].

- عبد القاهر الجرجاني (474هـ):

لم يفرّق عبد القاهر الجرجاني بين المصطلحين و لم يعرّفهما فالفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان عنده بمعنى واحد« ذلك ممّا يعبّر به عن فضل بعض القائلين على بعض، من حيث نطقوا وتكلّموا، وأخبروا السّامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلّموهم ما في نفوسهم، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم»[2].

- السّكّاكي (626هـ):

وحينما قسم السكاكي البلاغة ووضع معالمها في كتابه مفتاح العلوم عرفها تعريفا دقيقا فقال: « بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»[3]، وبهذا التعريف قسم السّكّاكي علم البلاغة إلى علم المعاني وعلم البيان وضمن علم البديع فيهما للاثنين.

- القزويني (739هـ):

---

[1] الخفّاجي، ابن سنان: المرجع نفسه، ص:59.

[2] الجرجاني، عبد القاهر: «**دلائل الإعجاز**»، قرا، تع/ محمود محمد شاكر، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص:43.

[3] السّكّاكي، أبو يعقوب يوسف: «**مفتاح العلوم**»، ظب/ تع/ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص:415.

ميّز القزويني بين نوعين من البلاغة، بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم، فقال عن الأولى: « وأما فصاحة المتكلِّم فهي ملكة يقتدر بها على التّعبير عن المقصود بكلام فصيح»[1]، وقال عن الثّانية: « وأما بلاغة الكلام فهي مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته، ومقتضى الحال مختلف ومقامات الكلام متفاوتة تنكيرا وتعريفا وإطلاقا وتقييدا... وتطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الّذي يسميّه عبد القاهر بالنّظم»[2]، وكل بليغٍ كان كلاما أم متكلما فهو فصيحٌ، وليس كل فصيحٍ بليغٌ وإن البلاغة في الكلام مرجعها الاحتراز، فالبلاغة عنده صفة راجعة إلى اللّفظ لأنه هو الموصل إلى المعنى عن طريق التركيب، وهذا ما يسمّى في الغالب فصاحة أيضا وهذا مذهب عبد القاهر الجرجاني[3].

- **الرّاغب الأصفهاني (502هـ):**

والبلاغة عند الرّاغب الأصفهاني تقال على وجهين:

- أحدهما: أن يكون بذاته بليغا، وذلك بأن يجمع ثلاثة أوصاف: صوابا في موضوع لغته، وطبقا للمعنى المراد، والصّدق. ولا يجب أن يختلّ وصف من هذه الأوصاف.
- والثاني: أن يكون بليغا باعتبار المتكلّم و المقول له وهو أن يقصد القائل أمرا فيردّه على وجه حقيق أن يقبله المقول له، وقوله تعالى:﴿ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغا﴾ [النّساء الآية: 63] يصح حمله على المعنيين: الأوّل: إظهارهم لخبايا نفوسهم فهذا يقتضي القتل.

---

(1) القزويني الخطيب، جلال الدين: «**الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع**»، وضع حواشيه/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص:19.

(2) القزويني الخطيب، جلال الدين ، مرجع سابق، ص:20..

(3) القزويني الخطيب، جلال الدين ، مرجع سابق، ص:20.

و الثّاني: تخويفهم بما يحلّ عليهم ما يكرهون [1].

وعليه فإن الرّاغب الأصفهاني يجعل البلاغة منوطة بأمرين: القول أو الكلام والقائل فقد يكون الكلام بليغا لكن قائله لا يحمله على القصد المراد فلا يبلغ به ما يريد.

- **ابن الأثير(637هـ):**

ونقل ابن الأثير عن أبي هلال العسكري المعنى اللّغوي للبلاغة، وذكر بأنّ البلاغة شاملة للألفاظ والمعاني معا وهي أخصّ من الفصاحة، ثم فرق بينهما غير تفريق العام والخاص، وبيّن: « أنها لا تكون إلا في اللّفظ والمعنى، بشرط التركيب»[2]، فالتركيب هو معيار التّفاوت والتفاضل بين كلام وآخر، وإن اللّفظة لا تكون بليغة لوحدها غير أنّها تكون فصيحة لأن الفصاحة وصف لها لا غير، أما البلاغة فلا توصف بها اللّفظة لخروجها وخلوّها من السّياق والمعنى الّذي ينتظم كلاما[3].

أما في باب التّفريق بين البلاغة والفصاحة فالبلاغيون في ذلك على قسمين:

أ- المتقدمون:

كالإمام عبد القاهر والعسكري ومن أخذ برأيهما، فهم يرون أنه لا فرق بين الفصاحة والبلاغة والبيان فهي ألفاظ مترادفة ترجع إلى معنى واحد والغرض منها كما قال الجرجاني: « ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتيَ المعنى من الجهة التي هي أصحُّ

---

[1] الأصفهاني: «**مفردات غريب القرآن**»، مرجع سابق، ج 1، ص:77.

[2] ابن الأثير، ضياء الدّين: «**المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر**»، تق، تع/ أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع و النّشر، القاهرة، (د، ط)، (د، ت، ن)، ج1، ص:94.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص:94.

لتأديته، وتختارَ له اللّفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه، وأتم له، وأحرى بأن يكسبه نبلاً ويظهر فيه مزية»[1]، فالمعيار في البلاغة عندهم هو النظم والتركيب والكلام[2].

ب- المتأخرون:

كالسّكّاكي وابن الأثير ومن وافقهم فهم يميزون ويفرّقون بين الفصاحة والبلاغة فالفصاحة وصف للكلام والمتكلم وهي وصف للألفاظ، أما البلاغة فهي اسم لما طابق مقتضى الحال، إذن فالبلاغة كل والفصاحة جزء[3]..

---

[1] الجرجاني، عبد القاهر: «**دلائل الإعجاز**»، مرجع سابق، ص:43.

[2] ينظر: المراغي، أحمد مصطفى: «**علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع**»، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1993م، ص: 13-14.

[3] ينظر: المراغي، أحمد مصطفى: «**علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع**»، مرجع سابق، ص:14،15.

الفصل الثاني

النّقد في القرن الرّابع الهجري، نشأته وروافده ومعاييره النّقدية عند قدامة بن جعفر

- المبحث الأول: نشأة المصطلح النّقدي.
- المبحث الثاني: المصطلح النّقدي عند قدامة.
- المبحث الثالث: روافد المصطلح النّقدي في كتاب نقد الشعر.
- المبحث الرابع: منهج قدامة بن جعفر ومعاييره النّقدية في نقد الشعر.

تمهيد:

يعد القرن الرّابع الهجري من أخصب العصور وأوفرها حظّا لما احتواه من مناظرات نقدية سواء بين الشعراء أو حول ما قاله الشعراء في هذا العصر في تمييز أجود الشعر و أفحل الشّعراء. ولا بد من الإشارة ولو بلمحة خاطفة إلى الحركة النّقدية في أواخر القرن الثّالث لنربط القرنين ببعضهما البعض ولا يكون هناك فارق زمني يجعل من كل فترة تستقل عن الأخرى، ونسلّط بعض الضوء على الناقد ابن قتيبة الدّينوري فارسي الأصل (276هـ) في مؤلفه المشهور (الشعر والشعراء) الذي تطرق فيه إلى عدة قضايا نقدية منها التّفريق بين القديم والحديث في الشعر، والذي لا يكون مقياسه إلا بالقيمة، وبين أنواع الشعر، ودلالة اللّفظ والمعنى وربطها بقضية الطبع والتّكلف فيقول: «ويوجد من الشعراء المتكلف والمطبوع، فالمتكلّف من كانت قوّة شعره بعد طول المران والتّنقيح وطول التّفتيش، وكان دائم النّظر والإعادة فيه فيقوّمه كي يستقيم ويُستجاد، كزهير والحطيئة...، والمتكلف من الشعر يعرفه أصحاب الخبرة والبصيرة بالشّعر وإن كان جيّدا مستحسنا، فهم يعرفون ما حلّ بصاحب هذا الشّعر من التعمّل و التّطلّب في نظمه وما عاناه من التّعب والعناء و كثرة الضّرورات وحذف وزيادة في المعاني و المباني وغير ذلك»[1].

ويشير إحسان عباس إلى بعض الشعراء الّذين كان لشعرهم الفضل في دفع عجلة النقد وما دار حول شعرهم من آراء: « لولا ثلاثة كانوا سببا قويا في توجيه النظرية الشعرية في نقد القرن الرابع لكان حظ هذا النقد أقل اتّساعا مما أتيح له، ولكنهم جعلوا للنقد محورا ومجالا سواء في

[1] ينظر: ابن قتيبة: «**الشعر والشعراء**»، مرجع سابق، ج 1، ص:87،88.

مجالاته النظرية أو التطبيقية، واضطرَّ النقاد إلى البحث في غور العلاقة بين النّظري والتّطبيق فيحفظوا للنّقد شخصيّة متميّزة بعض التّمييز، وهنا نشير إلى أبي تمّام وأرسطو والمتنبي، وعليه يمكن أن يدرس النقد في هذا العصر في فصول ثلاثة هي: معركة النّقد التي دارت حول المتنبي والنّقد في علاقته بالثقافة اليونانية، والصراع النّقدي حول أبي تمام »[1].

و لم يستغن النّقد في هذه المرحلة عن الأدوات التي كانت في القرن الذي قبله وشغل أبو تمام النصف الأول من القرن الرابع والمتنبي النصف الثاني وظلت الثقافة اليونانية رافدا ينهلون منه[2]، وسنسرد أمثلة من بعض التّصانيف التي كانت في هذا القرن عبارة عن لبنات اجتهد فيها أصحابها لبناء علم النّقد والبلاغة، فنجد على سبيل المثال: ابن طباطبا العلوي في كتابه "عيار الشعر" الذي ألفه في صناعة الشعر والميزان الذي تقاس به بلاغته، وهو يستهلّه بأن الشّعر يفترق عن النّثر بوزنه، وأنه لابدّ من طبع وذوق قبل الوقوف على عروضه، وتحدث عن التّشبيه وكأنه يعدّ جوهر الشّعر ولبه، وقسمه إلى خمسة أقسام وتناول الكناية وسمّاها التّعريض[3]،وقدّم ابن طباطبا الصّدق وجعله أهم عناصر الشّعر، وأكبر مزاياه وقسّم دلالات الصّدق إلى خمسة أقسام هي الأخر[4].

---

(1) إحسان عباس: «**تاريخ النقد الأدبي عند العرب**»، من القرن الثّاني حتّى القرن الثّامن الهجري، دار الثّقافة بيروت، لبنان، ط1، 1971، ص:127.

(2) المرجع نفسه، ص:127.

(3) الكواز، محمد كريم: «**البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتجديد**»، مؤسسة الانتشار العربي، لبنان، ط1، 2006م، ص: 129،128.

(4) المرجع نفسه، ص:232،231.

أما ابن فارس في كتابه "الصّاحبي" فقد نقل تعريف قدامة للشعر بأنه: " كلام موزون مقفى" و لم يقف هنا فحسب بل أضاف قولا على التّعريف الذي نقله فقال: "ويكون أكثر من بيت"[1] وقد وقف على قضيّة مهمة في النّقد قد وقف عليها قدامة كذلك وهي قضيّة الصّدق والكذب في الشّعر وبين سبب تنزيه الله تعالى لنبيه عن قول الشّعر واستدل بالآية المشهورة في آخر سورة الشّعراء وقول بعض العقلاء لما سئل عن الشّعر فقال: "إن هزل أضحك، وإن جدَّ كذب" فالشاعر بين هاتين الخصلتين، بين إضحاك وكذب، لذا نزه ربنا نبيه عن هاتين الخصلتين وعن كل أمر دنيء[2]، وهذه القضية التي دافع عنها قدامة بن جعفر بقوة[3]، وتحدث ابن فارس عن الجوازات والضّرورات التي يقع فيها الشعراء، وأشار إلى تفاوت الشّعراء فقال: "وقد يكون شاعر أشعر وشعر أشعر وشعر أحلى وأظرف فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة حتى يتباعد ما بينها في الجودة فلا»[4].

وقد سلكت جهود بعض المصنّفين في ميدان النّقد مسلكا علميا، تمثل النّقد من ناحية ضمنية وغير ضمنيّة خاصة ما نجده في كتاب (الاختيار) المسمى (الأشباه و النظائر) أو (حماسة الخالدين) الذي تطرق فيه مؤلفاه إلى إعادة الاعتبار إلى شعر الجاهليين المتقدمين لأن أغلب الناس

---

(1) ينظر: أحمد ابن فارس: «**الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**»، تص/ المكتبة السلفية لمؤسسيها محب الدين الخطيب، (د،ط)، (د،ت،ن)، ص:229.

(2) ابن فارس: «**الصاحبي في فقه اللغة**»، مرجع سابق، ص:229.

(3) إحسان عباس: «**تاريخ النقد الأدبي عند العرب**»، دار الثقافية، بيروت، ط2، 1983، ص:128.

(4) ابن فارس: «**الصاحبي في فقه اللغة**»، مرجع سابق، ص:230.

قد عدلوا إلى شعر المتأخرين، ومن أهم القضايا النقدية التي وقفوا عندها، قضية المعاني المخترعة والمتبعة وذكر الأشباه منها والنظائر وتبيان المعنى المسروق[1].

وقد احتدم الصّراع النقدي حول أبي تمام من خلال الظّاهرة التي كان يمثّلها أبو تمام في الشّعر فقد شغلت النّقاد والمتذوقين في القرن الثّالث وورثها نقّاد القرن الرّابع فكشف أحمد بن أبي الطاهر (280هـ) بعض المعاني التي سرقها أبو تمام من غيره، هذا في باب التّأليف، أما الخصومة الشّفوية فقد كانت واسعة النطاق و لم تسكن ثائرتها في القرن الرّابع بل لعلها ازدادت في النّصف الأول منه قوة، وكتب أحمد بن عبيد الله بن عمار القطربلي (319هـ) رسالة بيَّن فيها أخطاءه، ثم رد أبو بكر محمد بن يحي الصولي (335ه) على أمثال أبي عمار ممن حاولوا أن يغمطوا أبا تمام حسناته وما تفرد به من معاني جديدة وكشف بشر بن يحي النّصيبي كتابا في سرقات البحتريّ من أبي تمّام سمّاه (السّرقات الكبيرة) [2].

وقد بين الآمدي (370ه) في كتابه "الموازنة" منهجه في نقد شعر أبي تمام والبحتري فبدأ بذكر مساوئ الرّجلين وختم بذكر محاسنهما مشيرا إلى بعض سرقات أبي تمّام وغلطه وساقط شعره، ثمّ انتقل إلى ما أخذه البحتريّ من معان لأبي تمّام منتهيا إلى أوزان شعريهما بين قصيدة وقصيدة [3].

---

[1] إحسان عباس: «**تاريخ النقد الأدبي عند العرب** »، مرجع سابق ص:129.

[2] إحسان عباس: «**تاريخ النقد الأدبي عند العرب**»، مرجع سابق، ص:147،152.

[3] ينظر: الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر: «**الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**»، تح/ السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط4، 1992، ج 1، ص:57.

ويعدّ كتاب "نقد الشعر" لقدامة بن جعفر اللّبنة الأولى في النّقد المنهجيّ المؤسس على قواعد علمية لم تكن معروفة عند النّقاد الّذين سبقوه، علما أننا لا ننكر جهود من سبقوه في محاولات تأسيس اللّبنات الأولى للنّقد في عصره أو قبل عصره.

وجعل علماء البلاغة قدامة من أئمتهم في كثير من المؤلّفات العربية فقد وصفه العلوي صاحب كتاب "الطراز" بأنه جوّاب البلاغة ونقّاد البصيرة والمهيمن على معانيها، ويقدمه البلاغيون هو وابن المعتز ويجعلونها المخترعين لعلم البديع[1].

و لم يكن عمل قدامة شبيها بالأعمال النّقدية والبلاغيّة الّتي ألفتها واعتادتها الذّائقة العربية، وإن كان قد أفاد ممن سبقه من كتب النّقاد السابقين أمثال ابن سلام وابن المعتز فمحاولته هذه سعت بقدر كبير في عقلنة ما هو مجنون بطبيعته، أي الشعر ومعانيه[2].

وبهذا سارت البحوث البلاغية في أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع في طريق النضوج في طريق يكمل الكتابُ اللاحقُ الكتابَ السابقَ ويتمّمُ ما فيه من نقص وإغفال من مصادر عربيّة وغير عربيّة حتى وصل النّقد إلى نقد علميّ منهجيّ تطبيقيّ في كتاب نقد الشّعر.

---

[1] الكواز، محمد كريم: «**البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتجديد**»، مرجع سابق، ص:234.

[2] البخيتاوي، عماد محمد محمود: «**مناهج البحث البلاغي عند العرب**»، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013م، ص: 298-299.

المبحث الأول: نشأة المصطلح النّقدي:

لعل أول ما نقف عليه في هذا الجزء المهم من البحث في نشأة المصطلح النقدي هو مسألة الذوق التي أضحت – بعد ما كانت أمرا مرتبطا بالخبرة وطول المران لدى الشعراء القدامى أمثال النابغة– مصطلحا دقيقا لدى النقاد. ولكنّه ليس من اللائق بهذا المقام أن نتجاوز مرحلة مهمة في نشأة المصطلح النقدي والتي أهملها كثير من النقاد والعالمين بالشعر وصناعته وضروبه ومصطلحاته، ولولا هذا العالم الذي وضع علما للشعر لما فتح مجالا أو بابا يستطيع من خلاله المنتسبون لعلم أو فن الشعر وصناعته الولوج فيه ومعرفة جيده من رديئه. فها هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) واضع علم العروض يؤسس للعروض الذي هو ركيزة من ركائز المعرفة بالشعر يؤسس لمصطلحاته و التي أضحت مصطلحات نقد الشعر كالعروض والقريض والتخليع والتشعيث والإقواء والتذييل وغيرها كثير، ويعطي لكل مصطلح معناه وسبب تسميته بذلك مستشهدا بما قالته العرب من لغتها مبينا ذلك ومدعما إياه ببيت من الشعر فيقول مثلا:

- العَروض: عروض الشعر، لأن الشعر يعرض عليه، ويجمع أعاريض، وفواصل الأنصاف، والعروض تؤنث. والتذكير جائز. والعروض طريق في عُرض الجبل[1].
- قرض: والقرض نُطْقُ الشعر، والقريض: الاسم كالقصيد. والبعير يقرض جِرّتَهُ، وهو مضغها...[2].
- والمُخَلَّعُ من الشعر: ضرب من البسيط يحذف من أجزائه كما قال الأسود ين يَعْفُرْ:

---

[1] الفراهيدي، الخليل بن أحمد: «**كتاب العين**»، تر/ عبد الحميد هنداوي، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت، ن)، ج3، ص:134.

[2] المرجع نفسه، ص:376.

مَاذَا وُقُوفِي علَى رَسْمٍ عَفَا مُخْلَوْلَقٍ دَارِسٍ مُسْتَعْجَمِ[1].

هذا على سبيل التّمثيل لا الحصر، وبهذا أضحى للعروض مصطلحاته المعروفة في فن الشعر وصناعته.

وقبل لم يكن النّقد في حد ذات معروفا باسمه فقد استعير هذا المصطلح من المعنى اللغوي لنقد الدراهم وهو ما يعرف يتميز الجيد منها من الرديء، ويبدوا أن خلف الأحمر من أوائل من وثّق الصلة بين نقد الدّراهم ونقد الشّعر بعدها دخلت كلمة (النّقد) في الاستعمال الأدبيِّ[2].

ولقد مارس القدماء النقد قبل الاسلام ولكننا لم نعثر على لفظ النقد بعينه. ولكن المتقصى لما يدل على ذلك يجدهم يستعملون عبارة (العلم بالشعر) [3].

ولعل مسألة **الذوق** وملكته لا غنى لأي ناقد عنها لأنها تعتبر أول سبيل و أول أداة تمكنه من معرفة مواطن الجيد والرديء، ومواطن القبح والجمال فيما يقدم له من مادة شعرية بعد سماعها أو قراءتها ويستطيع بعد ذلك أن يقف عندها ويتبين ويكشف أسرارها ثم يعلل لها بما أوتي من العلم والمعرفة، وبما أوتي من قدرة على التعمّق، والتحليل والاكتشاف[4].

---

(1) الفراهيدي: «**كتاب العين**»، مرجع سابق، ج1، ص:435.

(2) الكواز، محمد كريم: «**البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد**»، مرجع سابق، ص: 47،46.

(3) الجمحي، ابن سلام، «**طبقات فحول الشعراء**»، مرجع سابق، ج1، ص:7.

(4) محمد زغلول سلام، «**تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى القرن الرابع الهجري**»، دار المعارف الإسكندرية، (د،ط)، (د،ت،ن)، ص:14.

وها هو ابن سلام (231هـ) الذي يعد من الطّبقة الأولى في نقد الشّعر يتعرض للذّوق فيبيّن ذلك: « إنّ لهذا الشّعر صناعة مثل سائر العلوم فيُتَبَصّرُ إماّ بالأذن أحيانا أو بالعين أو اليد أحيانا أو باللّسان أحيانا أخرى فهو كاللّؤلؤ و الياقوت لا يميّز بصفة ولا وزن دون التمحيص بالبصر... ومثاله كمثل بصر الرّقيق فتوصف الجارية بأنّها حسناء معتدلة ظريفة اللّسان نقيّة الثّغر، واردة الشّعر، حسنة العين والأنف... فيكون ثمن هذه أعلى وأغلى من تلك بما زادت عليها من حسن الأوصاف»[1].

فابن سلام هنا يبيّن ما للذّوق من دور في تميز الجيّد الجميل من غيره وإن وضعت هناك معايير لهذا الشيء المميز، ياقوتا كان أو دنانير أو عبيدا وجواري أو شعرا. وما يؤكد ذلك قول ابن رشيق (463هـ) في كتابه العمدة مسألة الذّوق: « وقد يميز الشعر من لا يقوله كالبزاز يميز من الثياب ما لم ينسجه والصيرفي يخبر من الدنانير ما لم يسبكه ولا ضربه حتى إنه ليعرف مقدار ما فيه من الغش وغيره فينقص قيمته»[2].

وتتعدد الإشارات حول مسألة الذّوق عند النّقاد والبلاغيين أمثال الآمدي

(370ه) الذي يبرز ما لهذه الملكة من أهميّة لدى العلم بصناعة الشعر ويربطها بذات النّاقد في استحسان الشعر أو تقبيحه ويصرح بأن ما استحسنه هو لا يجب أن يستحسنه غيره لأنه لا تحصل الفائدة بالتقليد في رأيه[3]، ثم يؤكد على ضرورة الدربة والحذاقة بعلم الشعر لتَبَصُّر مواطنه

---

[1] ينظر: الجمحي، محمد بن سلام: «**طبقات فحول الشعراء**»، مرجع سابق، ج1، ص:5،6.

[2] القيرواني، الحسن بن رشيق: «**العمدة في صناعة الشعر ونقده**»، مرجع سابق، ج1، ص: 75.

[3] الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر: «**الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**»، مرجع سابق، ص:410.

واكتشاف خباياه فيجعل التّجربة والملابسة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لخوض غمار الشّعر، وبهذا يفضّل أهل الاختصاص بكل علم من له تجربة ومران ودائم على من سواهم ممن قلّت أو نقصت تجربته وقلّت دربته في هذا الميدان [1].

فكلام الآمدي فيه إشارة إلى ضرورة الممارسة و التجربة وطولها لتتحقق الملكة النقدية لدى الناقد وإلاّ فلا.

واهتم الجرجاني (471هـ) في دلائل الإعجاز بالذوق لما تطرق في حديثه عن اللفظ والنظم[2].

ويحددها ابن خلدون بقوله: « إن لفظة الذوق يتداولها المعتنون بفنون البيان، ومعناها: حصول ملكة البلاغة للسان»[3].

وعليه فإن ملكة الذّوق هي الحجر الأساس و التي تعتبر قضية ذاتية مكتسبة من خلال المران والدُّربة بعد طول الممارسة في تحصيل يمكن تحصيله للوصول إلى تمييز الأشياء وخصائصها وما كان منها مستحسنا أو مستهجنا على مستوى الفكر البشري وما تنتجه القرائح لتمتحنه القرائح الناقدة الأخرى. والمصطلح النقدي هو عماد النقد فقيام هذا الفن ألا وهو النقد بقيام مصطلحاته من أجل دراسة وتحليل النصوص الشعرية وإبراز مقوماتها الفكرية والفنية.

والمتأمل في البدايات الأولى لنشوء مصطلحات النقد الأدبي كانت مستمدة من الحياة العربية والبداوة الأصيلة وأفكار الأعراب يومها وسنذكر بعض المصطلحات النقدية التي استمدت من

---

[1] الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر: «**الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**»، مرجع سابق، ص:411.

[2] الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد: «**دلائل الإعجاز**»، مرجع سابق، ص:255.

[3] ابن خلدون: «**مقدمة ابن خلدون**»، تح، تع/ عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 2004م، ج 2، ص:387.

الحياة البدوية وغيرها فمصطلح البيت الشعري مأخوذ من البيت الذي يأوي إليه العربي في باديته، يقول الخليل بن أحمد في ذلك: « رتبت البيت من الشِّعْرِ ترتيب البيت من بيوت الَّشعْرِ – يريد الخباء– قال: فسميت الإقواء ما جاء من المرفوع من الشعر والمخفوض على قافية واحدة... »[1] « وهذا الوضع الذي اختاره الخليل استمده من شؤون حياته التي منها الخباء البدوي، ومصطلح الفحولة الذي أخذ من علم الحيوان ألا وهو الفحل الذي هو الذكر من كل حيوان، ولما سأل أبو حاتم الأصمعي عن معنى الفحل قال: «يريد أن له مزية على غيره كمزية الفحل على الحقاق»[2]، ومصطلح الطبع المأخوذ من حياة الأفراد وهو ما طبع عيه الإنسان من مأكل ومشرب وسهولة أخلاقه، وعرفه القرطاجنّي بقوله: « الطَّبع هو استكمال للنفس في فهم أسرار الكلام، والبصيرة بالمذاهب والأغراض التي من شأن الكلام الشعري أي يُنحى به نحوها»[3]، ومن الأعمال والحرف أُخذ مصطلح الصّنعة الذي قال عنه البغدادي (517هـ): « إن أجود الشعر ما كسته الصّنعة، متوخى فيه الجودة لبلوغ النّهاية المطلوبة فيُراعى وينتقى فيه أحسن الألفاظ وأجود المعاني وسهولة العروض ورشاقة الوزن»[4]، ومصطلح حسن الدّيباجة مأخوذ من الثّياب واللّباس والزّينة قال عنه

---

[1] المرزباني، محمد بن عمران بن موسى: «**الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**»، تح/ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1995م، ص:28،29.

[2] الأصمعي: «**كتاب فحولة الشعراء**»، تح/ المستشرق، ش. تورّي، تق/ صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت ط2، 1980م، ص:9.

[3] القرطاجنّي، أبو الحسن حازم: «**منهاج البلغاء وسراج الأدباء**»، تق وتح/ محمد الحبيب ابن خوجة، الدار العربية للكتاب، ط3، تونس 2008م، ص:177.

[4] ينظر: البغدادي، محمد بن حيدر: «**قانون البلاغة في نقد الشعر والنثر**»، تح/ محسن غياض عجيل، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص: 145.

الآمدي ناقدا لشعر البحتري: «وإن شعر الوليد بن عبد الله البحتري صحيح السبك، حسن الدّيباجة»[1]، ومن المعاملات الحسنة بين الناس أخذ مصطلح لطافة المعنى الذي قال عنه ثعلب (291هـ): « هو الدلالة بالتعريض على التصريح» [2]، وهكذا توالت المصطلحات شيئا فشيئا بتوالي الكتب النقدية مثل كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي(232هـ) الذي عالج مسألة الذوق ومصطلح الفحولة وقضية الانتحال، وابن قتيبة (276هـ) في كتابه الشعر والشعراء الذي طرح عدة قضايا من أهمها ثنائية اللفظ والمعنى لما تكلم عن أقسام الشعر[3]، وقضية الطبع والتكلف فالطبع ما كان خلاصة دربة ورياضة وتحلّم وتعلّم[4]. وهكذا بدأ النقد العربي يخط طريقه شيئا فشيئا من الفطرة والذّوق إلى التقدم في اتجاهات عديدة رافقتها مصطلحات مختلفة منها ما كان عربيا خالصا ومنها ما وفد من الثقافة الأجنبية، ولقد خط النقد مصطلحاته مع ابن المعتز في "كتاب البديع" وقدامة بن جعفر (387هـ) من خلال كتابه "نقد الشعر"، وابن طباطبا العلوي (322ه) في كتابه " عيار الشعر"، والآمدي (370ه) في كتابه "الموازنة بين أبي تمام والبحتري"، والقاضي الجرجاني (237ه) وكتابه "الوساطة بين المتنبي وخصومه"، فكانت هذه المصنفات وغيرها دراسة محللة وناقدة للمادة الشعرية خصوصا شكلا ومضمونا.

---

(1) الآمدي، الحسن بن بشر: «**الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**»، تح/ السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط4، 1994، ج1، ص:03.

(2) ثعلب، أبو العباس أحمد: «**قواعد الشعر**»، شر، تع/ محمد عبد المنعم خفاجي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996، ص: 23.

(3) ينظر: ابن قتيبة: «**الشعر والشعراء**»، مرجع سابق، ج 1، ص:64،69.

(4) الجاحظ، عثمان عمرو بن بحر: «**البيان والتبيين**»، تح/ عبد السلام هارون، (د، ط)، (د، ت، ن)، ج1، ص:197.

- **مفهوم المصطلح النقدي:**

إذا كان المصطلح رمزا وُضِعَ بكيفية ما، بين فئة من المختصين في حقل ما من حقول العلم أو المعرفة، فإن هذا الوضع يحتاج إلى الدقة والوضوح، وما نقصده هنا هو (المصطلح النقدي) الذي يشتمل على مصطلحات علوم عدة كالنقد والبلاغة والأدب والعروض والقافية[1].

وقد عرفه يوسف وغليسي بأنه: « رمز لغوي (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة متراح نسبيا عن دلالته المعجمية الأولى، يعبر عن مفهوم نقدي محدد وواضح متفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي أو يرجى منه ذلك»[2].

ونفهم من هذين التعريفين أن المصطلح النقدي ذو شقين:

- مصطلح: وهو خروج التسمية من الدلالة المعجمية إلى دلالة متخصصة في حقل معين.
- نقدي: وهو الذي يبحث في تخصص النقد ولا يشترط ثبوت تسمية بحال من الأحوال خلال مرِّ العصور عليه.

وإذا أردنا أن نغوص أكثر في تحليل هذا التعريف فإننا نجده قد حمل عدة دلالات ومقاربات أهمها:

1- المقاربة السيميائية:

---

[1] عزام، محمد: «**المصطلح النقدي في الثرات الأدبي العربي**»، دار الشرق العربي، بيروت، (د.ط)، (د،ت،ن)، ص:07.

[2] شتيوي، راضية: «**إشكالية المصطلح النقدي عند يوسف أوغليسي**»، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، إشراف بلقاسم مالكية، اللغة العربية وآدابها، كلّية الآداب واللّغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014م/ 2015م، ص: 63،61.

2- لقد وصف الناقد يوسف وغليسي المصطلح بأنه (رمز لغوي) والرمز دلالة سيميائية تفضي بنا إلى العلامة اللغوية عند دوسوسير أي ما نسميه بعبارة الدال والمدلول وعند اتفاق هذين الأخيرين يتولد عنهما ما يعرف بالتحديد أو التعريف الذي يختص به كل مصطلح.

3- الدلالة الصرفية:

حينما نعت الناقد هذا المصطلح كونه (مفردا أو مركبا) فقد يكون لفظة واحدة أو لفظتين أو ثلاثة ألفاظ.

4- الأحادية الدلالية أو الانزياح النسبي: ونفهم من هذه الأحادية أن الناقد يؤكد على ضرورة إعطاء دلالة و مفهوم واحد لكل مصطلح كي لا نقع في مزالق تشوهه وتخرجه عن أداء وظيفته.

أما قضية الانزياح النسبي فهو خروج المصطلح من دلالته المعجمية إلى دلالة اصطلاحية مع وجود شيء من المشابهة بينهما.

5- الوضوح والاتفاق: فمن أساسيات قبول المصطلح وضوحه وعدم قبوله لأي شيء قد يجعله محتملا لمعنى مزدوج مثلا أو دلالة إضافية، وشرط آخر هو اتفاق مجموعة أهل العلم أو التخصص الواحد عليه ليكون محددا في حقل معين لا يتعداه[1].

وهناك تعريف آخر لا يكاد يخرج عن سابقه: « وهو اللفظ الذي يسمى مفهوما معينا داخل تخصص النقد، ولا يلزم من ذلك أن تكون التسمية ثابتة في جميع الأعصر ولا جميع البيئات ولا

[1] ينظر: راضية شتيوي، «**إشكالية المصطلح النقدي عند يوسف أوغليسي**» مرجع سابق، ص: 63،61.

لدى جميع الاتجاهات بل يكتفي مثلا أن يسمى اللفظ مفهوما نقديا ما لدى اتجاه نقدي ما ليعبر عن ألفاظ الاتجاه النقدي أي مصطلحاته»[1].

ومعنى هذا أنه لا يشترط ثبوت التسمية المهم أن يتحدد في مجاله وهو النقد.

وعليه يبقى المصطلح النقدي أداة في يد علماء النّقد يمكنون بها لعلم البلاغة والنّقد في دراسة الشعر و النّثر رسم طريق التّقدّم للرّبط بين لغة وأخرى وبين علم وآخر وبين فئة خاصة من النّاس في المجال الأدبي.

[1] البوشيخي، الشّاهد: **«مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين»**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1430ه/ 2009م، ص:64.

المبحث الثاني: المصطلح النقدي عند قدامة

المطلب الأول: التعريف بصاحب كتاب نقد الشعر:

أولاً: نسبه: هو أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد كان من نصارى العراق الذين عاشوا أثناء حكم الدولة الفارسية[1].

ثانيًا: مولده:

ولد حوالي سنة (265ه) هجرية، كان نصرانيا وأسلم على يد المكتفي بالله، وكان أحد البلغاء الفصحاء والفلاسفة الفضلاء وممن يشار إليه في علم المنطق.

«أدرك قدامة بن جعفر زمن ثعلب والمبرد وأبي سعد السكري وابن قتيبة وطبقتهم، والأدب يومئذ طري، فقرأ واجتهد وبرع في صناعتي البلاغة والحساب، وقرأ صدرا صالحا من المنطق» [2].

ثالثًا: علمه وأخلاقه:

كان قدامة بن جعفر من أوسع أهل زمانه علما وأغزرهم مادة، وأحسنهم معرفة فتثقف بالثقافة الإسلامية وحصل على علم وافر من اللغة والأدب والفقه والكلام والفلسفة والحساب،

---

[1] قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر**»، قدامة بن جعفر، أبو الفرج: «نقد الشعر»، تح/كمال مصطفى، مطبعة السعادة، الناشر مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، (د، ط)، 1962م ، ص:7.

[2] الحموي، ياقوت: «**معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**»، تح/ إحسان عباس، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج1، ص:2235.

وكان ذا عقل قويم ونظر بصير شغوفا بالعلم والتحصيل، اشتهر بالعلم والبلاغة وذاع صيته وطارت شهرته وعلا شأنه أيام الخليفة العباسي المكتفي بالله[1].

وقال عنه الشريشي في شرح مقامات الحريري: « كان بليغا مجيدا عالما بأسرار صنعة الكتابة و اتّفق المتقدّم والمتأخر على براعته »[2].

رابعًا: وفاته ومؤلفاته:

كانت وفاته سنة (337ه) ببغداد في خلافة المطيع العباسي، من مؤلفاته، كتابه المشهور "نقد الشعر"، كتاب "صابون الغم"، كتاب "صرف الهم"، كتاب "جلاء الحزن"، كتاب "درياق الفكر" فيما عاب عليه أبا تمام، كتاب "السياسة"، كتاب "الرد على ابن المعتز"، كتاب "حشو حشاء الجليس"، كتاب "رسالة في أبي بن مقلة" ويعرف ب: "النجم الثاقب"، كتاب "صناعة الجدل"، كتاب "نزهة القلوب وزاد المسافر"[3] كتاب "البلدان" و"الخراج" و"صناعة الكتابة"[4].

المطلب الثاني: المصطلح النقدي عند قدامة

1- مصطلح الشعر:

---

[1] قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص: 8-9.

[2] ينظر: الشريشي، أحمد بن عبد المؤمن القيسي: «**شرح مقامات الحريري**»، تح/ محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطّباعة والنّشر، صيدا، بيروت،(د، ط)، 1992م، ج2، ص:33..

[3] ابن النديم: «**الفهرست**»، دار المعارف بيروت، لبنان، (د.ط)، (د،ت،ن)، ص:188.

[4] الأتابكي، يوسف بن تغري بردي : «**النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**»، تق وتع/ محمد حسن شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط 1، 1992م، ج 3، ص،34:.

إن الحجر الأساس الذي انطلق منه قدامة في دراسة كتابه ولكي يتقصى كلام العرب هو الشعر ولقد كان لهذا المصطلح قسط وافر عند علماء اللغة والنقد والبلاغة فوقف كل منهم على حد يناسب ما رآه علمه بكلام العرب وما زودته به ممارسته لهذه العلوم، والمتأمل في كتاب نقد الشعر يضرب الشعر بالشعر ويعالج المصطلحات به و لم نجده يتحيز لفئة من الشعراء أو لعصر من العصور.

أ- تعريف الشعر لغة: ومن معاني الشعر:

- القريض: « الشِّعْرُ: القريض المحدَّدُ بعلامات لا يجاوزها، ويقولون: شعرٌ شاعرٌ أي جيّد، كما تقول سبيٌ سابٌ وطريقُ سالكٌ، وإنما هو شعر مشعور»[1].

- المنظوم من القول:

« والشعر غلب على منظوم القول لشرفه بالوزن والقافية وإن كان كل علم شعرا»[2].

- العلم والإعلام والدراية:

«أَشْعَرْتُ الهدي أعلمته»[3]، « وشعرَ به وشَعُرَ يَشْعُرُ شِعْراً وشَعْراً، وليت شِعْرِي أي ليت علمي أو ليتني علمت، وليت شعري من ذلك أي ليتني شَعَرْتُ، وأشْعَرَهُ الأمر وأشعره به: أعلمه إياه.

وأَشَعَرْتُهُ فَشَعَرَ أي أَدْرَيْتُهُ فَدَرَى، وشعر به عقله»[4].

---

[1] الفراهيدي، الخليل بن أحمد: «**كتاب العين**»، مرجع سابق، ج2، ص: 337.

[2] الفيروز أبادي: «**القاموس المحيط**»، مرجع سابق، ص: 877، مادة شعر.

[3] إسماعيل بن عبّاد: «**المحيط في اللغة**»، تح/ الشيخ محمد الحسن آل حسين، عالم الكتب، ط1، 1994م، ج 1، ص:282، مادة شعر.

[4] ابن منظور: «**لسان العرب**»، مرجع سابق، ج4، ص:409، مادة شعر.

ب- مفهوم الشعر اصطلاحا:

جاء في معجم التعريفات للشريف الجرجاني: « الشعر: كلام مقفى موزون على سبيل القصد، والقيد الأخير يخرج نحو قوله تعالى ﴿الَذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ، وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: الآية3، 4]، فإنه كلام موزون لكن ليس بشعر لأن الإتيان به ليس على سبيل القصد».

والشعر في اصطلاح المنطقيين: « قياس مؤلَّفُ من المخيِّلات، والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير كقولهم الخمر ياقوتة سَيَّالة والعسل مرة مُهَوِّعَة» [1].

والشِّعْرُ: بالكسر وسكون العين لغة الكلام الموزون المقفى والكلام الموزون... وعند أهل العربية هو الكلام الموزون المقفى الذي قصد إلى وزنه وتقفيته قصدا أوليًّا. والمتكلم بهذا يسمى شاعرا. فمن يقصد المعنى فيصدر عنه كلام موزون مقفى لا يسميّ شاعرا[2].

ومجمل هذه التعريفات التي ترتكز على الوزن والقافية على سبيل القصد في المعنى فما خلا منه القصد وجاء موزونا لا يعد شعرا.

ويقول أحمد بدوي في كتابه (أسس نقدية عند العرب): « و لم أجد في كتب النّقد مما قراته من حاول وضع تعريف للشعر العربي قبل قدامة وإن كنا نستطيع أن نستخلص من تقسيم ابن قتيبة للشعر بأنه أربعة أضرب... وأنها تنحصر في اللفظ والمعنى من جودهما معا أو رداءهما

---

[1] الشريف الجرجاني: «**معجم التعريفات**»، مرجع سابق، باب الشين، مصطلح الشعر، ص:109.

[2] محمد علي التّهانوي: «**موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**»، تق/ رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ج 1، ص:1030.

معا، أو جودة أحدهما...ولكن ذلك التعريف موصوف بالقصور و لا يحدّد للشعر معنى، ولا يميزه عن النثر»[1].

ويضع قدامة بن جعفر الحد المنطقي للشعر في قوله: « إنه قول موزون مقفى يدل على معنى»[2]، فهو قد حدد موضوع البحث قبل أن يحكم عليه بالجودة أو الرداءة، فقدامة إذن أول من وضع هذا الحد للشعر ودليل ذلك عبارة (يقال فيه) التي تبين أن هذا الوضع من عمله، ولكننا إذا دققنا في هذا التعريف تبين لنا أنه يعتريه نقص لأن قدامة ركز على المنظومات العلمية الثلاث، ولأنه كذلك لم يقف عند كلمة (معنى) و لم يعطها حقها من جهة التدقيق والتمحيص. هذا الذي يظهر للرائي من أول وهلة لكننا إذا دققنا النظر ومحصناه قليلا ظهر لنا أن ما قدمه قدامة يتوافق وعصره لأن هذه المنظومات العلمية لم تكن قد عرفت في عصره .

ولكن الملاحظ في هذا الحد الذي وضعه قدامة يُخيّل من فهم الناقد أن قدامة أهمل العاطفة والخيال والأسلوب، واستند على الحدِّ المنطقيّ مغفلا الجانب الأدبي، إذ أن حده هذا يبين مدى التطابق بين المصطلح والمفهوم من حيث:

- لفظ قول: تحيل على التعبير باللغة فيخرج غير اللغوي من دائرة الشعر.
- لفظ موزون مقفىّ: يخرج اللّغوي النّثري.
- لفظ الدّال على معنى: يخرج ما كان لغويّا موزونا.

---

[1] ينظر: أحمد بدوي: «**أسس النقد الأدبي عند العرب**»، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، (د، ط)، 1996م، ص:113.

[2] قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص:15.

وأما كلمة (المعنى) فقد عقد لها بابا كاملا تحدث فيه عنها وسماه: (نعوت المعاني الدال عليها الشعر)، وتناول فيها أغراض الشعر المشهورة كالمدح، الهجاء المراثي، التشبيه، الوصف والنسيب[1].

ولا أظن أن قدامة كان تأثر بالمنظومات في تعريفه للشعر، وإنما الأحرى أنه كان يبحث عن حد منطقي يتسع ليشمل كل أنواع الشعر.

ويعرف قدامة الشّعر بأنه صناعة، فهو لا يعتمد على الطبع وحده، فهو علم يفترض على متعلمه أن يمتاز بالتجويد والتعلم والدربة والمران فهو مثل سائر الصناعات التي يحتاج فيها إلى ما ذكرناه للمتعلم للشعر، حيث يقول: « إنّ للشعر صناعة، وكان في كل صناعة أخذ ما يصنع ويعمل بها على غاية التجويد والكمال، إذن كان كل ما يصنع على سبيل الصناعات والمهن فله طرفان: الاوّل غاية الجودة والثّاني غاية الرداءة وحدود بينهما تسمىّ الوسائط، و إنّ قُصِد لشيء من ذلك، فإنما يقصد الطرف الأجود فإن كان معه ما يمكّنه من بلوغ ذلك سمي حاذقا تام الحذق وإن قصّر نزل به المقام إلى أقل من ذلك...»[2]، وأجود الشعر عنده ما كان مبالغا فيه إلى حد الغلو، وهو عنده أجود المذهبين، مستشهدا بقول بعضهم :« أحسن الشعر أكذبه» فهو يشير إلى أن رأيه هذا هو رأي فلاسفة اليونان، وأن ما قاله الشعراء الذين استشهد بقولهم أمثال المهلهل والنّمر وأبي نواس إنما كانت مبالغتهم يريدون بها المثل وبلوغ النهاية في النعت[3].

---

[1] أحمد بدوي: «**أسس النقد الأدبي عند العرب**»، مرجع سابق، ص:115.

[2] قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص:16.

[3] المرجع نفسه، ص:65،66.

وربما نلتمس لقدامة عذرا حول شيء من القصور في تعريفه فيكفيه أنه وضع أسسا منطقيّة للشّعر شكلا، ومعاني يعرف بها جيد الشعر من رديئه في عصره الذي حاز فيه على قصب السبق في نقد الشّعر نقدا مُؤَسَسًا.

«ومع ذلك وبالرّغم من شبهة القصور التي أوردناها وبالرّغم من الملمح الشّكلي في التّعريف فإن الجوهري في تعريف قدامة سعى إلى تعريف الشّعر وفق سماته الفارقة التي تميزه عن غيره من الأجناس فالعواطف والانفعالات والتصوير لا يتميز بها الشعر، إذ هي مشاهدة في غيره، فاكتفى قدامة بما هو خاص بالشّعر والخاص بالشعر شكلي لا معنوي تماما كما يفعل العروضيّ وعالم الصرف في التقعيد حين يلتفتان إلى المبنى ولا يعنيهما المعنى لأنه غير مؤثر في القاعدة»[1].

ولذلك نعتقد أنّ قدامة يُقرّ ضمنيا بأن الشعر لا يكون شعرا إلا إذا تحقق فيه سهولة المأخذ ورشاقة اللّفظ ومتانة السّبك وطرافة التّصوير وصحّة المعنى وبراعة الاختراع، وإلا فكيف به يتحدث عن مراتب الشّعراء بين غاية التجويد ومنتهى الرداءة والقصور لو كان يعتبر كل منظوم شعرا.

ولهذا بقي هذا التّعريف راسخا في أذهان العلماء والأدباء حتى قال بعض المعاصرين: « إن العربي إذا سمع لفظ (شعر) علم فورا أن المراد به النظر إلى اللفظ الكلام الموزون المقفى، ورسخت في ذهنه القافية رسوخ الوزن»[2]. ويذكر ابن رشيق(463هـ) في العمدة في باب حد

(1) أحمد بدوي: «أسس النقد الأدبي عند العرب»، مرجع سابق، ص:115.

(2) طبانة، بدوي: «**قدامة بن جعفر والنقد الأدبي**»، مرجع سابق، ص:175.

الشّعر وبنيته: « إنّ الشّعر يبنى من أربعة أشياء وهي اللّفظ والوزن والمعنى والقافية فهذا هو حد الشّعر» [1].

وقال ابن سرين : « الشّعر كلام عُقِدَ بالقوافي فما حسن في الكلام حسن في الشعر وكذلك ما قبح منه»[2].

ويعقّب بدوي طبانة على هذه التعريفات التي ترتكز على الوزن والقافية ويرى أن الحاذق باللّغة والشّعر يعتبر أن الكلام حول هذه الركائز (الوزن والقافية) إنما هو كلام في الظواهر الشكلية، ولا بد من دراسة العواطف والانفعالات وتصويرها[3].

وابن خلدون هو الآخر عرفه بأنه: « الكلام الموزون المقفى» [4]، لكنه بعد ذلك تدارك القول حول هذا التعريف ليضع رسما جديدا تفهم به حقيقته، فيقول: « هو الكلام البليغ المبني على الاستعارة والأوصاف المفصل بأجزائه متفقة في الوزن والروي مستقل كل جزء منها في غرضه ومقصده عما قبله وبعده الجاري على أساليب العرب المخصوصة به»، ثم أخذ يفصل كلامه ويشرحه ب: فقولنا: « الكلام البليغ« جنس، وقولنا: « المبني على الاستعارة والأوصاف» فصل عما يخلو من هذه فإنه ليس في الغالب بشعر، وقولنا: « المفصل بأجزائه متفقة في الوزن والروي» فصل له عن الكلام المنثور الذي ليس بشعر عند الكل، وقولنا: « مستقل كل

---

(1) القيرواني، أبو الحسن ابن رشيق: «**العمدة في محاسن الشعر**»، تص/ محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط1، 1907م، ج1، ص:77.

(2) المرجع نفسه، ص:11.

(3) بدوي طبانة: «**قدامة بن جعفر والنقد الأدبي**»، مرجع سابق، ص:175.

(4) ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد: «**مقدمة ابن خلدون**»، تح، تع/ عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 2004م، ج 2، ص:393.

جزء منها في غرضه ومقصده عما قبله وبعده» بيان للحقيقة لأن الشعر لا تكون أبياته إلا كذلك، و لم يفصل به شيء، وقولنا: « الجاري على الأساليب المخصوصة به» فصل عما لم يجر منه على أساليب العرب المعروفة، فإنه حينئذ لا يكون شعرا إنما هو كلام منظوم، لأن الشعر له أساليب تخصه لا تكون للمنثور، وكذلك أساليب المنثور لا تكون للشعر فما كان من الكلام منظوما وليس على تلك الأساليب فلا يكون شعرا»[1].

ونستطيع القول إذن: إنّ أهم ما وقف عنده المحددون لهذا الفن إنما هو الوزن والقافية والمعنى، وأما ما خفي من الأحاسيس والأرواح والمشاعر فإنه من الصعب تحديدها فهي أمور متباينة مختلفة من فن إلى فن حسب المقام والمناسبة.

ومهما يكن من اختلافات في وضع حد بين لحد الشّعر فإنه لا يمكن الخروج عن خمسة خصائص عامة وصفات مشتركة لا ينبغي أن تغفل في تحديد أي مفهوم للشعر وأهمها:

أ- **موسيقى الشعر**: وترتكز على التآلف والانسجام و مظاهرها ثلاثة:

1- الألفاظ المفردة: والتي يسميها نقاد الشعر (الألفاظ الشعرية)، وهي التي تُنتقى حسب موضوع الشعر وظروفه.

2- الانسجام الجملي الخاص: الذي يظهر في اتحاد النّغم التّراكيبي للأبيات لتكون في الأخير أوزانا وبحورا.

3- القافية: التي تعتبر عصب بناء القصيدة على روي واحد تراعى حركته ليتم الانسجام المنشود وبموسيقاها تزيد القصيدة رونقا وجمالا.

---

[1] ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد: «**مقدمة ابن خلدون**»، مرجع سابق، ج2، ص:400.

ب-**معاني الشعر:** وهي خصائص تخص الشعر دون سائر فنون الكلام ومنها : الخيال، البيان (الاستعارة، التشبيه، الكناية) وغير ذلك من الفنون التي يتسابق حولها الشعراء في إجادتهم وتفننهم في تصويرها[1].

وتعليقا على ما سبق فإن كل ناقد أو دارس للشعر قد عرفه حسب ما كان مهيّئا له في عصره من مستوى فكري ونقدي، فركز قدامة على الشكل أو البنية التي يقوم عليها الشعر مع عدم إغفاله للمعنى في دراسته لأغراض الشعر المعروفة في عصره وهذا ما أملاه عليه ما لم يكن موجودا في عصره، بينما ابن خلدون فقد أضاف نوع الكلام وقدم البليغ منه إضافة إلى ما يحمله الشعر من استعارات وأوصاف يجمعها الوزن والقافية ويكملها القصد... ومهما يكن فإن كل ما قدمه ابن خلدون من تفصيلات فإن تعريف قدامة يبقى هو الأصل الأول أو التّعريف العروضيّ الذي بقى راسخا في أذهان النقاد حتى عصرنا الحاضر.

المبحث الثالث: روافد المصطلح النقدي في كتاب نقد الشعر

قبل أن نتعرف على روافد المصطلح النقدي في كتاب نقد الشعر يجدر بنا الوقوف على الحالة الفكرية السائدة في تلك الفترة والتي هيأت لقدامة الظروف المناسبة لاكتساب العلم والمعرفة اللذين تعددت مناهلها في عصره، وهو العصر الذي شهد امتزج العنصر العربي بما يحمله من ثقافة عربية أصيلة بعدة حضارات وثقافات شتى تهيأت لها أسباب السبق والريادة في مناح للمعرفة كثيرة متنوعة.

[1] بدوي طبانة: «**قدامة بن جعفر ونقد الشعر**»، مرجع سابق، ص: 189،188.

المطلب الأول: الثقافة العربية:

لم يكن قدامة بعيدا عن مشارب الثقافة العربية فقد استقى منها معرفته باللغة والأدب والشعر وهي ثقافة عربية ثابتة أصيلة إسلاميّة المنبع.

إن هذه الثقافة العربية التي هي أصيلة المادة ثقافة ذات شعبتين:

- ثقافة عربية خالصة: استمدت مادتها من تاريخ العرب الثقافي الذي يحوي لغة العرب وأنسابهم وأيامهم ووقائعهم وأشعارهم ونثرهم وقصصهم وعاداتهم وتقاليدهم.
- ثقافة عربية إسلامية مكمّلة: وهي ما أضافه الدّين الإسلامي الذي غير تفكير العرب وما أضافه من علوم متعددة تصل بالكتاب الكريم الذي أُنزل وما اتصل به من علوم التّفسير وأسباب النّزول والفقه التّأويل، والسّيرة النّبويّة وما صاحبها من علوم رواية الحديث وشرحه ومغازي الرسول صلى الله عليه وسلم، وسيرة الصحّابة والرّاشدين والتّابعين.

ولقد شكلت هاتان المادتان ثقافة عربية إسلامية احتاج فيها العلماء بعد معرفتهم الدينية إلى معرفة لغوية غزيرة تمكنهم من استيعاب لغة القرآن وفهمه وشرح الحديث ومعرفة مقاصده فأسس النحو والبلاغة وغيرهما من العلوم التي تبحث في القرآن الكريم لاستخراج مكنوناته والوقوف على وجوه إعجازه[1].

ولعل إدراك قدامة لزمن بعض العلماء واللغويين أمثال ثعلب والمبرد وسعيد السكري وابن قتيبة وطبقتهم، والأدب يومئذ طري فقرأ واجتهد وبرع في صناعتي البلاغة والحساب[2] كان

---

[1] ينظر: طبانة، بدوي: «**قدامة بن جعفر والنقد الأدبي**»، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة مخيمر، ط 3، 1954م،ص: 72،71.

[2] ينظر: الحموي، ياقوت: «**معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**»، مرجع سابق، ج 1، ص:2236.

أكبر زاد معرفي ساعده على نقد الشعر ومعرفة أخبار الشعراء وأساليب الشعر وأغراضه وهذا ما مكنه من تَمَلُّكِ ناصية اللغة والتأليف في علومها.

المطلب الثاني: التيار الأجنبي:(الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي):

لا ينكر أحد ما للترجمة من دور في مد العلاقة بين ثقافات الأمم المختلفة خاصة فيما يتعلق بمرحلة التأسيس العلمي للنقد العربي في أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجري. ولا ريب في أن الثقافة اليونانية كانت من أبرز المؤثرات في ذهنية قدامة بن جعفر، فقد كان ممن يشار إليه في علم المنطق، وعُد من الفلاسفة الفضلاء. ولقد شرّع لهذه الثقافة في أوائل القرن الرابع الهجري قدامة بن جعفر في كتابه المشهور (نقد الشعر) الذي يظهر فيه تأثر قدامة بالمنطق اليوناني وقد كانت كتب أرسطو يومها في القرن الثالث قد ترجمت ترجمات عربية، ثم جاء من تأثر بآراء قدامة من النقاد والبلاغيين أمثال أبي هلال العسكري في كتابه (الصناعتين)، وابن سنان الخفاجي من خلال كتابه (سر الفصاحة)، ابن رشيق في كتابه (العمدة) [1].

وروى أبو حيان التوحيدي عن علي بن عيسى الوزير أنه قال: «عَرَضَ عليَّ قدامة كتابه سنة عشرين وثلاثمائة واختبرته فوجدته قد بالغ وأحسن وتفرد في وصف فنون البلاغة في المنزلة الثالثة بما لم يشركه فيه أحد من طريق اللفظ والمعنى، مما يدل على المختار المجتبى والمعيب المجتنب، ولقد شاكه (أي سأله) فيه الخليل بن أحمد في وضع العروض، ولكنني وجدته هجين

[1] ينظر: فضل، حسن عباس: «**البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية**»، دار النفائس، الأردن، ط1، 2011م، ص:127.

اللفظ ركيك البلاغة في وصف البلاغة حتى كأن ما يصفه ليس ما يعرفه وكأن ما يدل به غير ما يدل عليه» [1].

ويعد كتاب قدامة من أوضح نماذج تأثير الثقافة اليونانية على النقد والبلاغة العربيين بعد أن كانت نشأتهما في المرحلة السابقة نشأة عربية خالصة، أما هذه المرحلة الثانية من حياة البلاغة العربية وخصوصا بعد آثار أرسطو مثل كتابيه (فن الشعر) و(الخطابة)، وقد عرف قدامة من غير شك كتاب الخطابة ونقل عنه قليلا، وعرف كتاب فن الشعر ونقل عنه كثيرا لأنه يتفق وعنوان كتابه (نقد الشعر)، فالنقل والتوافق فيه من أكبر الدلائل في البحوث العلمية على الاتصال الفكري بين آراء أرسطو وقدامة، ولا شك أن الرجل انتفع بالكتابين معا ولقد عُني النقاد الذين عاصروا الكتاب (نقد الشعر) بتتبع مواطن تأثر قدامة بأرسطو، وردوا آراء قدامة إلى مصادرها في كتابي أرسطو (فن الشعر) و(الخطابة) [2].

ويشير طه حسين في مقدمة نقد النثر إلى أن أول كتاب كان يحمل في طياته مبادئ الفلسفة اليونانية هو كتاب (نقد الشعر)، يرى عند قراءته أنه بإزاء روح جديدة لا عهد له بمثلها، فهو يجد روح الفلسفة في هذا الكتاب من خلال تعريفاته وتحليله لمادة الشعر[3] ثم نجده

---

[1] أبو حيان الأندلسي: «**الإمتاع والمؤانسة**»، تص، وشر/ أحمد أمين، أحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت، ن)، ج 2، ص: 46،45.

[2] ينظر: علي عشري زايد: «**البلاغة العربية تاريخها، مصادرها، مناهجها**»، مكتبة الشّباب، مصر، (د، ط)، 1982م ، ص:75.

[3] قدامة بن جعفر: «**نقد النثر**»، دار الكتب العلمية، لبنان، (د، ط)، 1980م، ص:16.

يقول: « إذا كان قدامة يجهل كتاب "الشعر" فقد كان على إحاطة تامة ب (كتاب الخطابة) وقد فهم منه كل ما يمكن أن ينتفع به وطبق ما فهمه على اشعر العربي» [1].

ومن القضايا المهمة التي استغلها قدامة استغلالا مباشرا من المنطق الأرسطي، نظرية الغلو التي نحى بها عن أنصار الاعتدال، فهو يرى أن الشعر لا يقوم على مبدأ الصدق والكذب وإنما يجب ألا يتجاوز الحد المعقول، أي لا يكون غارقا في التجاوز التصويري[2]، وندلل على ذلك بقوله في باب نعوت المعاني الدال عليها الشعر: « إن الغلو عندي أجود المذهبين، وهو ما ذهب إليه أهل الفهم بالشعر والشعراء قديما، وقد بلغني عن بعضهم أنه قال: أحسن الشعر أكذبه، وكذلك يرى فلاسفة اليونانيين في الشعر على مذهب لغتهم»[3].

ومن نماذج تأثره بالفكر اليوناني والمنطق الأرسطي استعماله لمصطلح (الصناعة) الذي يتصل اتصالا وثيقا بفلسفة (الهيولي) و الصورة فقد أشار شرّاح أرسطو من الفلاسفة المسلمين إلى أن كل شيء له هيولي وصورة بينهما وثيقة فلا يمكن تصور هيولي بلا صورة أو صورة بلا هيولي... [4].

ومن الأبواب الواضحة التي تنبئ عن عقلية قدامة الفلسفية وما اكتسبه من المنطق الأرسطي حينما تطرق لمصطلح صحة التقسيم الذي لم يكن نقاد العرب قد عرفوه وإن كان قد وجد في

---

[1] المرجع نفسه، ص:18.

[2] متولي، نور الدين زين العابدين: «**الجهود النقدية في القرن الرابع الهجري**»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط)، 2018م، ص:71.

[3] قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص:65.

[4] المرجع نفسه، ص:68.

كتبهم أن البلاغة (تصحيح الأقسام واختيار الكلام) فهو قول نقلوه عن حكماء اليونان في العصور العباسية[1].

وهكذا كان لقدامة ثقافتان ممتزجتان الأولى ثقافة نستطيع أن نصفها بأنها محلية عربية إسلامية عريقة والثانية ثقافة وافدة فلسفية يونانية.

المبحث الرابع: منهج قدامة ومعاييره النّقدية في كتاب نقد الشّعر:

المطلب الأوّل: منهج قدامة في كتابه.

يجدر بنا معرفة سبب تأليف قدامة بن جعفر لكتابه نقد الشعر والظروف المحيطة به قبل الولوج إلى معرفة منهجه في الكتاب وقد تبين أن السبب في تأليفه قد ذكره المؤلف في مقدمته فيقول: « ولما وجدت الأمر على ذلك وتبينت أن الكلام في هذا الأمر –أي النقد– أخص بالشعر من سائر الأسباب الأخر، وأن الناس قد قصّروا في وضع كتاب فيه، رأيت أن أتكلم في ذلك بما يبلغه الوسع»[2]، وهنا يخص قدامة علم جيد الشعر من رديئه. أما ما يختص بهدف تأليفه لنقد الشعر فيقول« إنّ للشعر صناعة، وكان في كل صناعة أخذ ما يصنع ويعمل بها على غاية التجويد والكمال، إذن كان كل ما يصنع على سبيل الصناعات والمهن فله طرفان: الأوّل غاية الجودة والثّاني غاية الرداءة وحدود بينهما تسمى الوسائط، و إنّ قُصِد لشيء من ذلك، فإنما يقصد الطرف الأجود فإن كان معه ما يمكّنه من بلوغ ذلك سمي حاذقا تام الحذق وإن

[1] بدوي طبانة: «**قدامة بن جعفر والنقد الأدبي**»، مرجع سابق، ص:255.

[2] قدامة بن جعفر، أبو الفرج: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص:14.

قصّر نزل به المقام إلى أقل من ذلك... »[1] ثم يصرح صاحب الكتاب بالهدف من تأليفه، وهو ذكر صفات الشّعر التي إذا اجتمعت فيه كان في غاية الجودة، وهو الغرض الذي ينتحيه الشّعراء، والغاية الأخرى المضادّة لهذه الغاية الّتي هي نهاية الرّداءة[2].

وإنّه لمن الغلط فيمن اعتبر عمل قدامة بن جعفر أحد الأعمال النّقدية البلاغيّة الموروثة من سلف النقاد والبلاغيّين القدماء والذي ألفه الذّوق العربيّ القديم، فإن الدّارس والباحث في منهجه يجده منهجا تقنينيّا منطقيّا تكسوه الرّوح العلميّة أَسّس لمن بعده من النّقاد والبلاغيّين.

ويتضح تأثير المنطق على هذا المنهج في التّأليف البلاغيّ في الولوع الشديد بالتّعريفات الجامعة المانعة والحرص على التقسيم المنطقيّ العقليّ واستيفاء الأقسام والشغف بالتّعريفات والتّشعيبات الكثيرة للموضوع الواحد، و أخيرا في إقحام مباحث منطقية خالصة على البحث البلاغي[3].

وأول ما قام به في كتابه ووقف عليه هو تعريفه لحد الشعر بقوله: « الشعر قول موزون مقفى يدل على معنى»[4]، حيث لا نجده يكتفي بهذا التعريف في تحديد مفهوم الشعر وإنما يخرج بقيود هذا التعريف ما ليس داخلا في مفهوم الشعر من وجهة نظره، حيث يفصل هذا التعريف ب:

---

[1] قدامة بن جعفر، أبو الفرج: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص:16

[2] المرجع نفسه، ص:16.

[3] علي عشري زايد: «**البلاغة العربية تاريخها مصادرها مناهجها**»، مكتبة الشّباب، (د،ط)، 1982م، ص:133.

[4] قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص:15.

قولنا: (قول)، دال على أصل الكلام الذي هو بمنزلة الجنس للشعر.

وقولنا: (موزون)، يفصله مما ليس بموزون، إذا كان من القول موزون وغير موزون.

وقولنا: (مقفى)،فصل بين ماله من الكلام الموزون قواف، وبين مالا قوافي له ولا مقاطع.

وقولنا: (يدل على معنى)، يفصل ما جرى من القول على قافية ووزن مع دلالة على معنى مما جرى على ذلك من غير دلالة على معنى.

فإنه لو أراد مريد أن يعمل من ذلك شيئا كثيرا على هذه الجهة لأمكنه وما تعذر عليه[1].

ومن هذا التعريف نجده قد وضع للشعر أربعة عناصر هي: اللفظ و الوزن والمعنى والقافية وكل عنصر قد يكون رديئا فسمى أسباب جودته النعوت، وجعل في مقابلها العيوب، ثم أحصى حالات إفراد هذه العناصر وحالات ائتلافها فصارت لديه ثمانية أحوال أربعة للمفردات هي: اللفظ والوزن والمعنى والقافية، وأربعة للمركبات هي: ائتلاف اللفظ مع المعنى، ائتلاف الفظ مع الوزن ائتلاف المعنى مع الوزن، وائتلاف المعنى مع القافية.

- اللفظ: الذي يجب أن يكون سمحا سهل مخارج الحروف من مواضعها عليه رونق الفصاحة مع الخلو من البشاعة
- الوزن: الذي يشترط فيه سهولة العروض مشتملا على الترصيع
- المعنى: أن يكون موجها للغرض المقصود
- القوافي: والتي يجب أن تكون عذبة الحرف، سهلة المخرج.

ثم نوجز عناصر الشعر الأربعة عندما تأتلف نعوتا فيما يلي:

[1] قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص:15.

- نعت ائتلاف اللفظ مع المعنى: ونعوته تتم عبر المساواة والإشارة والإرداف والتمثيل والمطابق والمجانس.
- نعت ائتلاف اللفظ مع الوزن: وهو أن تكون الأسماء والأفعال المستعملة في الشعر تامة صحيحة، لم يؤثر عليها الوزن بزيادة فيها أو نقصان منها.
- نعت ائتلاف المعنى مع الوزن: وهو أن تكون المعاني تامة مستوفاة لم يضطر الوزن إلى نقضها عن الواجب ولا إلى الزيادة فيها عليه، وأن تكون المعاني مواجهة للغرض، لم تمتنع من ذلك و لم تعدل عنه من أجل إقامة الوزن.
- نعت ائتلاف القافية و المعنى: وهو أن تكون القافية ملائمة لما تقدم من معنى البيت تعلق نظم له، وملائمة لما مر فيه من المعاني، ومثل لذلك بالتوشيح والإيغال[1].

ثم خصص الفصل الثاني لذكر العيوب التي تكشف هذه العناصر الأربعة فمن عيوب اللفظ المعاضلة، ومن عيوب الوزن الخروج عن العروض والتخليع ومن عيوب القوافي: التجميع والإقواء والإيطاء والسناد، أما عيوب المعاني فمنها ما يرجع إلى الأغراض الشعرية، ومنها ما يرجع إلى عامة المعاني وهي فساد الأقسام وفساد المقابلات وفساد التفسير والاستحالة و التناقض وإيقاع الممتنع في المعاني في حال ما يجوز وقوعه، ومخالفة العرف وأن ينسب للشيء ما ليس له[2].

أما الفصل الثالث فدرس فيه تلك العيوب وبحثها، وهو في تناوله لنعوت كل جنس أو عيوبه يسير على منهجه المنطقي ولكن بشيء من القصد والاعتدال، فهو أحيانا يطلق على

---

[1] الكواز، محمد كريم: «**البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتجديد**»، مرجع سابق، ص:236.

[2] البخيتاوي، عماد محمد محمود: «**مناهج البحث البلاغي عند العرب**»، مرجع سابق، ص:301.

النعت أو العيب اسما معينا ثم يعرفه ويضرب له عدة أمثلة من مختار الشعر وهو في تعريفه لهذه النعوت أو العيوب التي أصبح معظمها فنونا يدرسها البلاغيون تحت العنوان الذي وضعه لها قدامة أو تحت عنوان آخر لا يخرج بقيود التعريف كما فعل في تعريفه للشعر في أول الكتاب[1].

ومما يعزز صحة منهجه وموضوعيّته وضبط أصوله ما أدرجه من دراسة مستوفية لطائفة كثيرة من الشعراء و لم يقتصر على طائفة من الشعراء الذين عرفهم الناس وطالما طرقت أسماؤهم أسماعهم كما فعل ابن سلام، فقد اقتصر على المشهورين منهم واستشهد بمجموعة كبيرة من الأشعار فقد طغى على منهجه الروح العلمية واستبداد الفلسفة والمنطق بعقل مؤلفه الذي يبدو أن عمله في ذلك الكتاب كان أول محاولة لتطبيق أصول المنطق على الشعر العربي[2].

أما ما يؤخذ عليه منهجيا أنه تصور كل عنصر من عناصر الشعر الأربعة يمكن أن يقوم بنفسه وأن يكون له في ذاته صفات حسن وصفات قبح ومن ذلك أن يجعل اللفظ وحده نعتا مستقلا[3]، وقد نقده في ذلك عبد القاهر الجرجاني(471هـ أو 474هـ) حول هذا الاتجاه في النظر إلى اللفظ أو غيره مجردا بقوله: « هل تجد أحدا يقول: هذه لفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها»[4]، فقدامة

---

[1] علي عشري زايد: «**البلاغة العربية تاريخها ومصادرها ومناهجها**»، مرجع سابق، ص: 135.

[2] بدوي طبانة، «**قدامة بن جعفر والنقد الأدبي**»، مرجع سابق، ص: 161.

[3] المرجع نفسه، ص: 162.

[4] الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد: «**دلائل الإعجاز**»، مرجع سابق، ص: 44.

أراد بتلك التقسيمات أن يرضي المنطق بالاستقصاء وكثرة الأقسام، وقد ظن أن ذلك توسعة في البحث فكان فيه التطبيق الذي أدى إلى الارتباك والبعد عن الصواب[1].

لكن يبقى الجهد العقلي الذي بذله قدامة بن جعفر يدل على مقدرته في استثمار المعطيات الأجنبية في ميدان اللغة والبلاغة والنقد ومهما تكن نتائج بحثه النقدي البلاغي فإنه مد هذه العلوم بدم جديد كانت نظرات جديدة لمن جاء بعده من علماء البلاغة والنقد واللغة أمثال أبي هلال العسكري من خلال كتابه (الصناعتين) والمرزباني في كتابه (الموشح) [2].

المطلب الثّاني: المعايير النّقدية في كتاب نقد الشّعر:

إن المتتبّع لمنهج قدامة بن جعفر في تصوّره لتأليف كتابه "نقد الشّعر" يتبيّن له أنّ المؤلّف بصير بما يعمل، فقد وضع قدامة بعض المعايير لتقييم العمل الأدبي الّذي كان يعمل من أجله ولعلّه صرّح بما كان يهدف إليه عبر هذا النّص: «ولم أجد أحداً وضع في نقد الشّعر وتخليص جيّده من رديئه كتابا، وكان الكلام عندي في هذا القسم أولى بالشّعر من سائر الأقسام الممدودة»[3]، ويضيف قائلا: « فأمّا علم جيّد الشّعر من رديئه، فإنّ النّاس يخبطون في ذلك منذ تفقّهوا في العلم فقليلا ما يصيبون"[4].

---

[1] بدوي طبانة: «**قدامة بن جعفر والنقد الأدبي**»، مرجع سابق، ص: 163.

[2] ينظر: الكواز، محمد كريم: «**البلاغة والنقد المصطلح النشأة والتحديد**»، مرجع سابق، ص: 237.

[3] قدامة بن جعفر: «**نقد الشّعر**»، مرجع سابق، ص:13.

[4] المرجع نفسه، ص:14.

فهذا النصّ يحيلنا إلى أنّ قدامة قد جعل معايير لنقد الشّعر فيا ترى ما هذه المعايير؟ هل هي معايير استمدّها من النّقد العربي الخالص القديم أم من تجربته وعلمه بفنون اللّغة، أم استمدّها من ثقافته اليونانية الّتي تأثّر بها.

والسّبب الرئيسي لقدامة في اخذ هذه المعايير هو ضبطه للعملية النّقدية للنتاج الأدبي واهتمامه بالتحديد والتّقعيد أي جعل حدود للشّعر وقواعد لا ينبغي تجاوزها، وما وجده من انتشار للفوضى الذّوقية كما ذكر ذلك إحسان عبّاس في كتابه "النّقد الأدبي عند العرب"[1]، فهذا الجهد إذن جهد منطقي عقلي حتى كان بعض معاصريه يسألونه عن بعض القضايا النّقدية وتحديد المصطلح إذا أشكل عليهم شيء منه مثلما سأله عيسى بن عبد العزيز الطّاهري عن الإشارة فقال: «هي اشتمال اللّفظ القليل على المعاني الكثيرة باللمحة دالّة»[2]، ولنقف على أهمّ المعايير النّقدية الّتي جعلها قدامة قواعدا تُتَّخذ لتمييز الشّعر وسنرى أنّ هذه المعايير كلّها تندرج تحت معيار جامع وهو معيار صناعة الشّعر لتنبثق منه معايير إذا اجتمعت شكّلت المبتغى الّذي يرمي إليه قدامة ويقيم عليه نقده للشّعر.

- **صناعة الشّعر:**

ففي هذا يرى قدامة أنّ الشّعر صناعة ككلّ الصناعات لابد للصّانع أن يتّخذ ويقصد الطّرف الأجود من الصّناعة لأن تكون صناعته لا ئقة جيّدة، وفي ذلك يقول: «ولّما كان للشّعر صناعة وكانت الغاية منها الوصول إلى غاية الكمال فإن هناك طرفان لهذه الصّناعة، أحدهما

---

[1] إحسان عبّاس: **«تاريخ النّقد الأدبي عند العرب»**، مرجع سابق، ص:194.

[2] الحاتمي، الحسن بن المظفّر: **«حلية المحاضرة في صناعة الشّعر»**، تح/ جعفر الكتاني، دار الرّشيد للنّشر، دمشق، سوريا، (د.ط)، 1979م، ص: 139.

غاية الجودة والثّاني غاية الرّداءة، وبينهما حدود تسمى الوسائط، وكان كلّ قاصد في ذلك إنّما يقصد الطّرف الأجود، فأن كانت استطاعته تبلغه إيّاه سمّي حاذقا تامّ الحذق، وإن قصّر عن ذلك نزل له اسم بحسب الموضع الّذي يبلغه في القرب من تلك الغاية و البعد عنها»[1].

والتصفح المتمعّن في كتب النقد القديمة يجد أن قدامة ليس أوّل من استعمل هذه اللّفظة في نقد الشّعر فابن سلاّم الجمحي يذكرها في طبقاته مبيّنا أنّ للشعر صناعة عند أهل العلم: «وللشّعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم و الصّناعات، منها ما تثقفه العين، ومنه ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللّسان»[2]، فابن سلاّم يقصد بهذه الصّناعة هي تلك الدّربة والمهارة والملكة الّتي يمتلكها النّاقد في تمييز الشّعر الجيّد من المسروق أو المنحول، وقدامة لّما استعملها كان أكثر تحديدا وتجاوزا للذّوق الفنيّ بل هي عنده ذلك الجهد المبذول من طرف الشّاعر لبلوغ الغاية من شعره وتسميت صاحب هذه الصناعة بالحاذق دليل على علم الشّاعر بما يصنع فيراعي ما يجعل من شعره جيّدا متقنا.

-الجودة والرّداءة:

في هذا المعيار سننطلق من مقولة لقدامة نبيّن من خلالها ما يقصده وما يرمي إليه في حديثه عن الجودة والرّداءة، يقول: «ليكون ما يوجد في الشّعر الّذي اجتمعت فيه الأوصاف المحمودة كلّها وخلا من الخلال المذمومة بأسرها يسمى شعرا في غاية الجودة، وما يوجد بضدّ هذه الحال يسمّى شعرا في غاية الرّداءة، وما يترل بين عن هذا يختار له اسم يطلق عليه إما صالح أو

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص:16.

[2] الجمحي، بن سلاّم: **«طبقات فحول الشّعراء»**، / قرا و شر، محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، السعودية، (د، ت، ن)، ص:05.

متوسّط أو لا جيّد ولا رديء»[1]، ومن هذا المنطلق يضعنا قدامة إزاء ثماني مجموعات من الصّفات تدور حولها الجودة والرّداءة، أربعة منها منفصلة مستقلّة وهي اللّفظ والمعنى والوزن والقافية، وأربعة تنشأ من ائتلاف هذه العناصر الأخيرة فتشكّل علاقات ألا وهي: علاقة اللّفظ بالمعنى، علاقة اللّفظ بالوزن، علاقة المعنى بالوزن، وعلاقة المعنى بالقافية، فصارت بذلك ثمانية عناصر وكلّها تجمع في طيّاتها أوصافا للجودة أطلق عليها قدامة نعوتا وأوصافا للرّداة أطلق عليها عيوبا، وهذه النعوت والعيوب هي كالتّالي:

-نّعوت العناصر الأربعة المفردة:

نعت اللّفظ، نعت الوزن، نعت القافية، نعوت المعاني الدّال عليها الشّعر (نعت المدح، نعت الهجاء، نعت المراثي، نعت التّشبيه، نعت النّسيب، المعاني الشّعرية) [2].

- نعت العناصر الأربعة مؤتلفة:

نعت ائتلاف اللّفظ مع المعنى، نعت ائتلاف اللّفظ مع الوزن، نعت ائتلاف المعنى مع الوزن، نعت ائتلاف القافية مع ما يدلّ عليه سائر البيت[3].

-عيوب العناصر الأربعة مفردة:

عيوب اللّفظ، عيوب الوزن، عيوب القافية، عيوب المعاني، العيوب العامة للمعاني[4].

- عيوب العناصر الأربعة مؤتلفة:

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشّعر»**، مرجع سابق: ص:17.

[2] المرجع نفسه، ص: 27،156.

[3] المرجع نفسه: ص: 181،190.

[4] المرجع نفسه: ص: 196، 226.

عيوب ائتلاف اللّفظ مع المعنى، عيوب ائتلاف اللّفظ مع الوزن، عيوب ائتلاف المعنى مع الوزن، عيوب ائتلاف المعنى والقافية[1].

ولا يسعنا أن نفصّل في كل هذه العناصر فاخترنا مجموعة من المصطلحات في حالتي الإفراد والائتلاف وفصّلنا فيها في الجانب التطبيقي من هذه الدّراسة.

-معيار الصّدق والكذب:

لقد وقف النقّاد القدماء والمحدثون عند هذين المعيارين وقوفا طويلا فجعل بعضهم الصدق معيارا لجودة الشّعر ومنهم من عدّ المبالغة والكذب هي أساس الشّعر الجيّد.

وإن المتمعن في كتاب قدامة ونقده يخرج بنتيجة مفادها أنّ قدامة قد اختلف عن كثير ممن سبقه من النّقاد في مسألة الصدق أو الكذب أو المبالغة في الشّعر فهو لا يؤثر ولا يستحسن السّرف والكذب في بعض أغراض الشّعر، لكنّه يجيز تلك المبالغة والغلو من أجل اختراع المعاني المبتكرة[2]، فنجده يقول في ذلك: «لا يستحسن السّرف والكذب والإحالة في شيء من فنون القول»[3]، ويبدو أنّ قدامة يؤثر الغلو ويبيّن بأنّه قدرة الشّاعر على التّخيّل وذلك من خلال الزّيادة والمبالغة في المعنى وهذا الأسلوب يسعى به الشّاعر إلى بلوغ المُثل العليا مستندا في ذلك إلى الفلسفة والمنطق اليوناني وهذا ما صرّح به قائلا: «إنّ الغلوّ عندي أجود المذهبين، وهو ما ذهب إليه أهل الفهم بالشّعر والشّعراء، وقد بلغني عن بعضهم أنّه قال: أحسن الشّعر

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص: 25،245.

[2] ينظر: البغدادي: **«خزانة الأدب»**، مرجع سابق، ص: 279.

[3] قدامة بن جعفر: **«نقد النّثر»**، مرجع سابق، ص:90.

أكذبه، وكذلك يرى فلاسفة اليونان ذلك»[1]، فقدامة هنا يجيز للشّاعر أن ينحو مذهب الغلو و المبالغة في بعض فنون الشّعر كالمدح والهجاء والهجو والفخر، وذكر هذا بأنّه مذهب أرسطاطاليس وهو إيثار الكذب وهو جائز في صناعة الشّعر[2].

معيار اللّفظ والمعنى:

يرى قدامة أنّ للشّاعر حرية في اختيار معانيه ومضامينه لكن الأهم في ذلك هو كيفية تصويرها فهو يمثّل لذلك بأن المعاني معروضة للشّاعر وله أن يأخذ ما شاء منها دون أن يخلّ بالمقصد المطلوب وذلك من خلال قوله: « المعاني كلّها معروضة للشّاعر يأخذ منها ما أحبّ وآثر من غير إخلال، حيث أنّ المعاني للشّعر بمنزلة المادة الموضوعة، والشّعر فيها كالصّورة، وللشّاعر أن يخوض في اي معنى رفيعا او وضيعا كان لكن المهم في ذلك الغاية في التّجويد.

ومن هذا المنطلق أيضا والمبدأ فإن للشّاعر أن يتصرّف في الشكل أي الصورة وهذه الصورة هي الّتي يجب أن تحاكم نقديا بالجودة او الرّداءة، وهذا الرأي عنده لا يطمس أهمّية المعنى بل نجد في كتابه ما يدلّ على أنّ المعاني شغلت حيّزا كبيرا في مادّة نقد الشّعر لديه[3].

هذه أهم المعايير النّقدية عند قدامة التي بنى عليها نقده وهناك معايير أخرى استنبط جملة منها من المنطق اليوناني كذلك وهي صحّة المقابلة الّتي يأخذ الشّاعر في التوفيق بين بعض معانيها ومخالفة بعض المعاني الأخرى فيأتي بالموافق بما يوافق وبالمخالف بما يخالف وذلك بما

---

(1) قدامة بن جعفر: **«نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص:65.

(2) المرجع نفسه، ص:90.

(3) أميد جهان، غلا كريمي: **«مجلّة دراسات في اللّغة وآدابها»**، فصليّة محكّمة، العدد السّادس عشر، 2014م، ص: 48،49.

اشترطه وعدّده ومعيار المناقضة[1]، وهو أن يأخذ الشّاعر في معنى من المعاني ثم يأتي بمعنى آخر يناقضه وهذا جائز عنده وفي ذلك يقول: « مناقضة الشّاعر نفسه في قصيدتين أو كلمتين بأن يصف شيئا وصفا حسنا ثمّ يذمّه ذمّا حسنا أيضا غير منكر عليه ولا معيب من فعله، إذا أحسن في الوجهين المتناقضين معا وهذا عندي قوة للشّاعر في صناعته واقتداره بها»[2].

فمن خلال هذا المعيار يحسن بنا أن نقدّر موقف الشّاعر الذي يعيش في حالات فكرية ونفسية متشابهة ومختلفة ومتباينة ومتناقضة أحيانا تُلجئه إلى الأخذ في معاني عدة ولو رفضنا عليه تلك المناقضة لما أخرج لنا تلك المعاني البديعة و الصّور الرفيعة في قوالب تحمل معاني جمة تنبض بالحياة والابداع في ميدان الشّعر وهذا من جماليات التّلقي عند قدامة بن جعفر فهو يقرأ للشّاعر قراءة جديدة وخير مثال على ذلك تعقُّبه لنقد النّابغة لشعر حسّان في بيت من الفخر لديه مشهور (لنا الجفنات الغر...) فأعاد قدامة النّظر في بيت حسّان وانتقده وقيّم شعره وأنصفه على غرار ما قدّمه له النّابغة الذّبياني و سيأتي بيان إيراد ذلك المثال لاحقا في خضمّ الدّراسة.

هذه هي جملة من أهم المعايير الّتي ضبط بها قدامة كتاب نقد الشعر وهي معايير غلب عليها التقعيد والعقل والفكر اليوناني بيّن فيها مقاييسه الأربعة مفردة ومؤتلفة ثمّ ميّز بتلك المعايير بين جيّد الشّعر و رديئه... الغاية في الجودة و الغاية في الرّداءة ووجه وسط بينهما.

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص:152.

[2] المرجع نفسه، ص: 20،21.

الفصل الثالث

خصائص المصطلح النّقدي في نقد الشّعر

- المبحث الأول: مصطلح اللّفظ.
- المبحث الثاني: مصطلح المعنى
- المبحث الثالث: مصطلح الوزن
- المبحث الرابع: مصطلح القافية

تمهيد:

إنّ الوقوف على خصائص المصطلح النّقدي في نقد الشّعر يقتضي منّا أن نبيّن الخطوات الّتي نتّبعها للوصول إلى كنه هذا الفصل بمباحثه ومطالبه، فالمصطلحات الّتي اخترها في هذا الفصل لم يكن اختياري لها اعتباطيا ولكنّ هذا الاختيار مستمدٌّ من تصوّر قدامة لكتابه عامّة ولحدّ الشّعر الّذي صدّر به مصنّفه خاصة فاللّفظ و الوزن و القافية و المعنى هي المصطلحات الركائز لكتاب نقد الشّعر وتفرّع عنها مصطلحات اعتبرها نعوتا وعيوبا إمّا أن يستقيم بها الشّعر ويحسن ويبلغ الجودة في معناه ومقصده، وإمّا أن يضطرب تركيبه و يختلّ و يفسد معناه ولا يُبْلغ به مرتبة الجودة والاستحسان، فالمراحل المتّبعة في هذا الفصل هي: إحصاء المصطلح داخل المدوّنة و مدى ووُرُودِهُ مستخرجا ما أمكن من صفاته ومشتقّاته، بدْءا بالدّلالة المعجمية اللّغوية للمصطلح عند جملة من اللّغويين وتحديد أهمّ معانيها، مرورا إلى التّعريف الاصطلاحي الّذي وضعه النّقاد للمصطلح المختار متوخّيا في ذلك التّسلسل الزّمني لهذا المصطلح ممن سبقوا قدامة ومن عاصروه ومن جاء بعده، ثمّ ننتقل إلى أهمّ صفاته مختارين في ذلك الصّفات الّتي ركّز عليها قدامة في كتابه والّتي في نفس الوقت تخدم هذه الدّراسة في هذا الفصل، بعدها العلاقات الّتي تربط المصطلح بمصطلحات أخر إن وجدت أو كعلاقات التّضاد أو التّرادف...منتهيا عند القضايا والملاحظات المستنبطة والمستنتجة من دراستنا لهذا المصطلح.

المبحث الأول: مصطلح اللّفظ:(اللّفظ، لفظ، يلفظ، الألفاظ)

المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح وصفاته:

ورد مصطلح اللّفظ في مدوّنة نقد الشعر حوالي سبعا وثمانين مرّة في مواضع متعددة ومختلفة وبصفات كثيرة سنذكرها هنا بشرح بسيط، ونختار منها الصفات الهامة لنتطرّق إليها في مطلب لاحق من هذا المبحث:

- **اللّفظ:** ذكره قدامة معرّفا و لم يحدّد له تعريفا خاصّا، بل راح مباشرة يحدد صفاته من نعوت وعيوب سواء مفردا أو مركّبا، فمما ذكره من صفات حول هذا المصطلح حالة كونه مفردا:

– النعوت: (السّماحة، سهولة المخارج، عليه رونق الفصاحة، خاليا من البشاعة).

– العيوب: (اللّحن، الجري على غير سبيل اللّغة، الحوشية، المعاظلة)

–وحالة كونه مركبا:

–(مؤتلفا مع المعنى) ذكر النّعوت اللآتية: (المساواة، الإشارة، الإرداف، التّمثيل، المطابقة، المجانسة).

ومن عيوبه: (الإخلال، وهو كل ما أخل بالمعنى على وجه النّقصان، أو على وجه الزّيادة)

–(مؤتلفا مع الوزن): من نعوته: (تمام الألفاظ واستقامتها، مراعاة نظامها وترتيبها، عدم الزّيادة فيها أو النّقص)

– العيوب:(الحشو، التّثليم، التّذنيب، التّغيير، التّفصيل)

– **اللّفظ قالب للمعنى:** وهو ما ذكره قدامة في باب المساواة الّتي ذكرها الجاحظ بقوله: «حقّ المعنى أن يكون الاسم له طبقا، والحال له وفقا »[1]، فهذا اللّفظ لابد أن يكون كحيّز مضبوط

[1] الجاحظ: **«البيان والتّبيين»**، مرجع سابق، ج1،ص:93

توضع فيه المعاني ولا تخرج عنه.

- **اللّفظ القليل:** ويقصد به اللّفظ القليل الّذي يحمل معان كثيرة وهذا في باب الإشارة.

والإشارة مصطلح قائم بذاته وهي الّتي يكون فيها اللّفظ القليل مشتملا على معاني كثيرة[1] فاللّفظ القليل وصف للإشارة، والإشارة وإن كان النّقاد قد قبل قدامة قد تطرّقوا لها، فهو قد جعلها مصطلحا قائما بذاته، وتعتبر من مستخرجاته كما بيّن ذلك المدني في "أنوار الرّبيع"[2].

- **اللّفظ المردوف:** ويقصد به اللّفظ الّذي يدل على معنى هو ردفه وتابع له.

- **اللّفظ المنغلق:** هو اللّفظ المردوف الّذي يأتي بين التابع و المتبوع فإذا كثر غمض الكلام واستكره وصعب على السّامع بلوغ المعنى المراد.

ويبيّن العسكري بأن الإغلاق هو التّعقيد فيقول: «والتّعقيد والإغلاق والتّقعير سواء، وهو استعمال الوحشيّ وشدّة تعليق الكلام بعضه ببعض حتى يستبهم المعنى»[3].

فالانغلاق وإن كان قدامة قد ذكره بهذا اللّفظ لكنّه لم يشرحه فجاء من بعده وبيّنه وحدده، فالجرجاني سمّاه التعقيد إذ يقول: « إنّ التّعقيد يستهلك المعنى»[4].

- **اللّفظ المطابق:** ويقصد به وجود معان متغايرة اشتركت في لفظ واحد وألفاظ متجانسة مشتقّة.

- **اللّفظ الموجز، المختصر:** ويقصد به اللّفظ القليل الّذي يجمع تحته معان كثيرة.

---

(1) قدامة بن جعفر: **«نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص:174.

(2) المدني: علي صدر الدين بن معصوم **«أنوار الربيع في أنواع البديع»**، تح/ شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط1، 1969م، ج5، ص:301.

(3) العسكري، أبو هلال: **« كتاب الصّناعتين»**، مرجع سابق، ص:45.

(4) الجرجاني، عبد القاهر: **« دلائل الإعجاز»**، مرجع سابق، ص:281

- **اللّفظ المتّفق:** ويقصد اتفاق قافيتين في لفظ واختلاف معنيهما وهذا هو الإيطاء عنده.

- **لفظة القافية:** وقد سمى قدامة القافية لفظا.

- **اللّفظ المتروك:** وهو ترك اللّفظ الّذي به يتمّ المعنى.

وهذا ما سمّاه العسكري "المقصّر" من الكلام وهو الّذي تحتاج فيه إلى شرح لفهمه وذلك لقصر ألفاظه[1].

- **اللّفظ الزّائد:** وهو عكس ما تقدّم فيزيد في اللّفظ ما يفسد المعنى.

وهو الّذي سماه كذلك العسكري "الكلام الفاضل" عن معناه كأن يذكر مثلا الصّداع ثم يزيد لفظة الرّأس، والمعلوم أنّ الصّداع لا يكون إلاّ في الرّأس[2]، وهنا نجد العسكري يتّفق مع قدامة في هذا الوصف للّفظ.

- **الألفاظ اللّطيفة، المقبولة:** وهي الألفاظ المستعذبة المستعملة في الغزل مثلا. وها هو بن الأثير يبيّن أنّ من الألفاظ ما هو رقيق كأشخاص ذوي دماثة، ولين وأخلاق، ولطافة مزاج، وهذا ما وصف به ألفاظ البحتريّ الّتي :«كأنّها نساء حسان عليها غلائل مصبغات، وقد تحلّين بأصناف الحليِّ»[3].

والملاحظ هنا استعمال قدامة لمصطلح اللّفظ في مصنّفه كان بصفات متعدّدة فيورده قليلا أو مردوفا أو منغلقا أو لطيفا أو زائدا أو متروكا وهذا كلّه ينبئ بأن قدامة قد أولى لهذا المصطلح أهمّية بالغة سنتطرّق إليها في بقيّة المطالب، كما استعمل قدامة هذا المصطلح باشتقاقاته

---

(1) العسكري، أبو هلال: **«كتاب الصّناعتين»**، مرجع سابق، ص 35.

(2) المرجع نفسه، ص:36

(3) ابن الاثير: **«المثل السّائر»**، مرجع سابق، ج1، ص:195.

حيث ورد معرّفا" اللّفظ"، مضافا "لفظة القافية"، مضافا إليه " ائتلاف اللّفظ" وجمعا " ألفاظ"، وفعلا " يلفظ".

المطلب الثّاني: قوّة المصطلح واتّساعه داخل المدوّنة:

اللّفظ هو السبيل للتعبير على المعنى وهو مظهر من مظاهر موسيقى الشّعر فالألفاظ المفردة والّتي يسميها النّقاد " الألفاظ الشّعرية" وهي الّتي ينتقيها الشّعراء لتتواقف مع الغرض المنظوم وطبيعة الشّعر القائمة على العناصر الخيالية والموسيقية[1].

ومصطلح اللّفظ من المصطلحات الّتي بنى عليها قدامة حدّ الشّعر وهو أوّل مصطلح صدّر به تعريفه، واللّفظ في مدوّنة " نقد الشّعر" أكسبه قدامة ميزة قويّة فجعله قالبا يوضع فيه المعنى فنجد قدامة يتكلم عن القوّة الّتي يمتلكها الشّاعر في ميدان صناعة الشّعر ولا شكّ أنّ هذه القوّة تكمن في قوّة اللّفظ وجزالته وما يحتاجه الشّاعر من نظم وتركيب ليبلغ درجة الحاذق[2]، وما وضعه قدامة من نعوت وهي الصّفات الحسنة للفظ، والعيوب وهي الصّفات غير المستحسنة جعل اللّفظ يكتسب قوّة في تركيبه مؤتلفا مع المعنى أو مع الوزن. ولو لم يكن للفظ من تلك الأهميّة لما وضع له بعض النّقاد ممن جاء بعد قدامة جملة من الخصائص والميزات والشروط لبلوغ فصاحة الكلام وبلاغته.

المطلب الثّالث: تعريف اللفظ لغة واصطلاحا:

أ- لغة: من أهم معاني اللّفظ:

---

[1] طبانة، بدوي: **«قدامة بن جعفر والنّقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص:189.

[2] قدامة بن جعفر: **«نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص:16.

- الرّمي والإخراج: جاء في مقاييس اللغة لابن فارس: «اللام والفاء والظاء كلمة صحيحة تدل على طرح الشيء، وغالب ذلك يكون من الفم، تقول: لفظ بالكلام يلفظ لفظا ولفظت الشيء من فمي»[1].

وجاء في اللّسان:« اللفظ أن ترمي بشيء كان في فيك، يقال: لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظا رميته وذلك الشيء لفاظة، ولفظ بالشيء يلفظ لفظا: تكلم. ولفظت بالكلام وتلفظت به أي تكلمت به، واللفظ واحد الألفاظ، وهو في الأصل مصدر»[2].

واللّفظ: «كل ما خرج من الفم مشتملا حرفا، وإن لم يفد معنى »[3].

وفي معجم اللغة العربية المعاصر: «لفظ الشخص: أخرج ما في فمه من ريق أو غيره، ولفظ البحر بالسمك قذفه. ولفظ الشخص بالكلام: نطق به، ولفظ أنفاسه: مات»[4].

يظهر من خلال هذه التعريفات اللغوية أن اللفظ يدل على:

الرمي، أو الإخراج سواء رمي أو خروج الشيء من الفم كالرّيق أو رمي البحر للسمك أو نطق الكلام على وجه العموم. إذن اللفظ في عرف اللغة ما يصدر من الفم المعتمد على المخرج حسيا أو لغويا.

ب- اصطلاحا:

---

(1) ابن فارس، علي: **«مقاييس اللغة»**، مرجع سابق، ج5، ص: 259، مادة لفظ.

(2) ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج7، ص: 42، مادة لفظ.

(3) أبو البقاء، الكفوي: **«الكلّيات»**، إع/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998م ، ص: 562.

(4) أحمد مختار عمر: **«معجم اللّغة العربية المعاصر»**، مرجع سابق، ص:2022، مادة لفظ.

-في اصطلاح النّحويين: يشير التّهانوي (1158ه) إلى تطور دلالة هذه الكلمة من اللغة إلى الاصطلاح فيقول: « اللّفظ، بالفتح وسكون الفاء في اللّغة: الرّمي... ثمّ نُقل في اصطلاح النّحاة ابتداءً أو بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق والمخلوق- إلى ما يتلفّظ به الإنسان حقيقة كان أو حكما، مهملا كان أو موضوعا، مفردا كان أو مركّبا»[1].

وهو أيضا: ما يصدر من الفم حرفا أو أكثر، أو يجري عليه أحكامه كالعطف و الإبدال...

-في اصطلاح أهل المعاني: هو صورة المعنى الأوّل الدّال على المعنى الثّاني على ما صرّح به الشّيخ حيث قال: «إذا وضعوا اللّفظ بما يدلُّ على تفخيمه لم يريدوا اللّفظ المنطوق، ولكن معنى اللّفظ الّذي دلّ به على المعنى الثّاني»، قال السّيّد الشّريف: « نفس اللّفظ ظرف لنفس المعنى، وبيان المعنى ظرف لنفس اللفظ»[2].

قال بن رشيق: «اللفظ جسم وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الرّوح بالجسم يضعفه بضعفه ويقويه بقوته»[3].

عرفه الشريف الجرجاني بقوله: «اللفظ ما يتلفظ به الإنسان أو في حكمه مهملا كان أو مستعملا»[4].

إذن لم يختلف مدلول اللّفظ من المعنى اللّغويّ إلى المفهوم الاصطلاحيّ إلاّ أنّ الأوّل يكون في الأمور المحسوسة أو المعنوية، أما الثّاني فيكون في الكلام أو النّطق سواء كان الكلام مهملا أو مستعملا.

---

[1] التهانوي: **«كشّاف اصطلاحات الفنون»**، تص/ المولوى محمد وحيه، وآخرون، ط،1826م، ج2، ص:1296.

[2] الكفوي، أبو البقاء: **«الكلّيات»**، مرجع سابق، ص: 795.

[3] ابن رشيق: **«العمدة »**، مرجع سابق، ج1، ص:241.

[4] الجرجاني، الشريف: **«معجم التعريفات»**، مرجع سابق، ص:161.

وجعل قدامة اللفظ في مقدمة مصطلحاته الأربعة (اللفظ، المعنى، الوزن، القافية) ولعل هذا المصطلح هو الذي تنحدر منه كل المصطلحات بمشتقاتها وصفاتها وعلاقاتها وقضاياها، وعدّه قدامة حلقة تربط بين المصطلحات المركبة (ائتلاف اللفظ مع المعنى، ائتلاف اللفظ مع الوزن ائتلاف المعنى مع الوزن، ائتلاف المعنى مع القافية)، وائتلاف المعنى مع الوزن والقافية لابد له من لفظ يعبر عنه.

المطلب الرّابع: صفات مصطلح اللّفظ:

أولا: مفردا: فمن صفاته مفردا: (السماحة، سهولة مخارج حروفه، عليه رونق الفصاحة).

- السماحة: (نعت): السّماحة، السّمح، التّسمّح، سمح.

أ- لغة:

جاء في مقاييس اللغة لابن فارس: « السين والميم والحاء أصل واحد يدل على سلاسة وسهولة. والمسامحة في الطعان والضرب، إذا كان على مساهلة»[1].

وفي لسان العرب: « السماح والسماحة: الجود، المسامحة: المساهلة، وتسامحوا تساهلوا وفي الحديث: "السماح رباح" المساهلة في الأشياء تربح صاحبها...وفي الحديث: أنّ ابن عبّاس سئل عن رجل شرب لبنا محْضاً أيتوضّأُ؟ قال: أسْمَحْ يُسْمحْ لك قالشمر: قال الأصمعي: معناه سهّل يُسهّل لك وعليك وأنشد – من الطّويل- " فلما تنازعنا الحديث وأسمحت" قال: " أسمحت، أسهلت وانقادت". وأسمحت الدابة بعد استصعاب: لانت وانقادت. وعود سمح بيّن السماحة والسّموحة: لا عقدة فيه، وقيل السمح السير السهل»[2].

---

[1] ابن فارس: **«معجم مقاييس اللغة»**، مرجع سابق، ج3، ص:99، مادة سمح.

[2] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج2، ص:489-490، مادة سمح.

«وسمح الشخص، لان وسهل، وسُمح الشخص، صار متساهلا كريما، وسمح له بحاجة، وافق عليها ويسرها» [1].

والمتأمل في مادة سمح يجدها قد وردت بعدة معاني منها: السهولة والمساهلة، الليونة السلاسة، واليسر وهي نقيض التشدّد والتعنّت أو ما يجعل الأمر صعبا على أي طريق.

ب- إصطلاحا:

السّماحة: بذل مالا يجب تفضّلا[2].

السمح أو السماحة، من نعوت اللفظ عند قدامة، أي ما يجب أن يتوفر عليه اللفظ من صفات، قال قدامة: «أن يكون سمحا سهل مخارج الحروف من مواضعها»[3].

ومن دلالات هذا المصطلح عند قدامة:

-السلاسة واللين: فاللفظ السمح عنده هو السهل السلس المطواع الذي يسمح عند النطق به ويسهل ويخف.

-البذل والجود[4]: وذلك في قوله: «وأما مدح القائد فيما يجانس البأس والنجدة ويدخل في باب شدة البطش والبسالة، فإن أضيف إلى ذلك المدح بالجود والسماحة والتخرق في البذل والعطية كان المديح حسنا والنعت تاما»[5].

---

(1) أحمد مختار: **«معجم: اللغة العربية المعاصر»**، مرجع سابق، ص:104، مادة سمح.

(2) الجرجاني، الشريف: **معجم التّعريفات»**، مرجع سابق، ص:105.

(3) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:15.

(4) الناقوري، إدريس: **«المصطلح النقدي في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:181.

(5) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:93.

-الاتساع في اللغة على وجه المجاز: كما في حديثه عن التناقض: «ولكن هو في توسع اللغة تسمُّحُ عند العرب في اللفظ جائز على طريق المجاز» [1].

والسمح عند القاضي الجرجاني مقابل المستكره[2]، قال« فلا تظنّ أني أريد بالسمح السهل الضعيف الركيك، ولا باللطيف الرشيق الخنث المؤنث، بل أريد النمط الأوسط، ما ارتفع عن الساقط السوقي، وانحط عن البدوي الحوشي»[3].

ففي قول قدامة لا نجد ما يبين أن نعوت هذا المصطلح ما يقصد باللفظ مفردا كان أم مركبا لكن ما يظهر من تمثيله نجده يقصد بها حالة كونه مركبا[4] ، أي داخل التركيب، لأن الشعر لا يحدث تأثيره إلا بمجموع ألفاظه وتراكيبه، واللفظة لا يظهر جمالها وحدها وإنما يبدو جمالها في حسن موقعها وتناسقها وشدة التئامها بجارتها[5].

ومن صفات (عيوب) اللفظ عند قدامة: اللحن، الجري على غير سبيل اللغة، الحوشية المعاظلة.

- **الحوشي، الوحشي، التوحش:(عيب):**

أ- لغة:

---

(1) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:237.

(2) أحمد مطلوب: **«معجم المصطلحات، النقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص:254.

(3) الجرجاني، القاضي: **«الوساطة بين المتنبي وخصومه»**، مرجع سابق، ص:26،27.

(4) بدوي طبانة: **«قدامة بن جعفر والنقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص:193.

(5) المرجع نفسه، ص:193.

قال ابن فارس: «الوحش، خلاف الأنس، ووحشي القوس: ظهرها، وأنسيتها ما أقبل عليك»[1].

وفي اللسان: «الوحشي كل شيء من دواب الأرض مما لا يستأنس به، وأرض موحشة كثيرة الوحش، وأوحش المكان من أهله وتوحش: خلا، وتوحش الرجل: رمى بثوبه، والوحشة: الخلوة والهم»[2].

والوحشي: كلام ذو ألفاظ غير مألوفة الاستعمال، أي كلام لم يعد مستعملا.

والحوشي من الكلام: الغريب الوحشيُّ[3].

من خلال هذه المعاني اللغوية نجد معنى الوحشي يتمحور حول عدّة معاني وهي: عكس ونقيض الأنس ظهر القوس، الأرض، الأرض الخالية، والخلوة والهم، وظاهر جل هذه المعاني يدل على ما تنفر منه النفس وتتقرب من غيره لأن الإنسان يألف الأنس والاجتماع ليشعر بالراحة النفسية.

ب- اصطلاحا:

ذكر الآمديّ في الموازنة أن الوحشي: «هو اللّفظ الغريب الّذي لا يتكرّر في كلام العرب كثيرا، فإذا ورد ورد مستهجنا»[4].

---

(1) ابن فارس: **«مقاييس اللغة»**، مرجع سابق، مادة وحش، مج6، ص: 90،مادّة وحش.

(2) ينظر: بن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، مج6، ص: 368-370-380،مادة وحش.

(3) ينظر: أحمد مختار: **«معجم اللّغة العربية المعاصر»**، مرجع سابق، ص: 2413،581.

(4) الآمدي: **«الموازنة»**، مرجع سابق، ج1، ص:293.

ويفرّق ابن الأثير بين قسمين من الوحشي، وذلك بعد ما رأى أن هذا المصطلح قد غاب على جملة كبيرة من المنتمين إلى صناعة النّظم والشّعر، بل الوحشيّ عنده قسمان:

أحدهما: غريب حسن، وهو ما ينسب إلى اسم الوحش الذي يسكن القفار والمفازة وليس بأنيس مألوف والأصل فيه ليس القبح وإنّما لأنه غير مستعمل لا غير، أي أنّه فصيح لا يشوبه عن معايير الفصاحة شيء.

والآخر: غريب قبيح[1]: وهو صنفان:

1- المتوحش الذي يعاب استعماله عند كلّ قوم في كلّ زمن[2]:

«ما يعاب استعماله مطلقا، ويُحتاج في فهمه وإدراكه إلى بحث وتنقيب وكشف من كتب العربية...والوحشيُّ والحوشيُّ كلّه بمعنى واحد»[3].

وهو الّذي لم يكن متداولا مستعملا لا في الزّمن الأول ولا في غيره فهو فضيع مستهجن غليظ عند كل العرب وغيرهم، ومن ذلك قول المتنبي من الكامل:

جَفَخَتْ وهم لا يَجْفَخُونَ بها بِهِمْ شِيمٌ على الحَسَبِ الأغرِّ دَلَائِلُ[4].

قال ابن الأثير معلّقا على هذا البيت: «فإن لفظة (خَفخ) مرّة الطّعم، وإذا مرّت على السّمع اقشعرّ منها، والخفخ الفخر، فلو قال: (فَخَرَتْ) عوضا عن (خَفَخَتْ) لاستقام وزن البيت»[5].

---

[1] ابن الأثير: **«المثل السّائر»**، مرجع سابق، ج 1، ص 175.

[2] القلقشندي، أبو العبّاس أحمد، **«صبح الأعشى»**، دار الكتب الخدّيوية، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1913م، ج 2، ص: 203.

[3] المرجع نفسه، ص: 203.

[4] **«ديوان المتنبي»**، دار بيروت للطباعة والنّشر، بيروت، (د، ط)، 1983م، ص: 179.

[5] ابن الأثير: **«المثل السّائر»**، مرجع سابق، ج 1، ص: 182.

2- المتوحش في زمن دون زمن:

«وهو ما كان متداول الاستعمال في زمن العرب، ثمّ رُفض وتُرِك بعد ذلك... فهو لا يعاب عند العرب في زمنهم بل يعاب استعماله عند غيرهم»، ومثال ذلك في قول أعرابيّ يصف إبلا له: "كُومٌ بَهَازِر، مُكُدٌ خَنَاجِر..." يريد بالكوم جمع كوماء وهي النّاقة العظيمة السّنام، والبهازر جمع بُهْزُورَة: وهي النّاقة العظيمة»[1]، ولعل هذا الكلام قد يكون غريبا غير مألوف عند العرب المتأخرين عن زمن العرب المتقدمين ففي الوقت الذي قيلت فيه هذه الألفاظ لم يكن سامعوها في حاجة لمن يبيّن ويُفصح عن مدلولات هذه الألفاظ.

واستعمل قدامة هذا المصطلح بثلاث صيغ:

الأولى:(الوحشي) كما هو في المعنى المعجمي بتقديم الواو على الحاء، وذلك في قوله: « هو أن يركب الشاعر منه ما ليس بمستعمل إلا في الفرط ولا يتكلم به إلا شاذا، وذلك هو الوحشي) [2].

الثانية: (الحوشي) بتقديم الحاء على الواو، وذلك حين أورد كلام عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– في وصفه لزهير فقال:« كان لا يتبع حوشي الكلام»[3].

الثالثة:(التوحش) في قوله:« ومن الأعراب أيضا من شعره فظيع التوحش»[4].

ولقدامة في هذ المصطلح رأيان:

---

[1] القلقشندي، أبو العبّاس أحمد: **«صبح الأعشى»**، مرجع سابق، ص: 228.

[2] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:196.

[3] المصدر نفسه، ص:196.

[4] المصدر نفسه، ص:199.

الأول: لا يعتبر مصطلح الحوشي عيبا بالنسبة للشعراء القدماء، لأن بداوتهم أملت وفرضت عليهم هذه المحرفية والقسوة في اللفظ، فكانت لغتهم ابنة بيئتهم وأثرا من آثار البداوة، ولعلّه يستشهد به في الغريب[1].

الثاني: يعتبر مصطلح الحوشي عيبا، وما جعل قدامة يسلك به هذا المسلك هو: ما تكلّف به من تأخر عن أصحاب البداوة في الزمن ممن سكن الحواضر والمدينة، وسماهم أصحاب التكلف، فهم يأتون منه بما ينفر الطبع وينبو عن السمع، ومثل لذلك بشعر أبي حزام غالب بن الحارث العكلي وكان في زمن المهدي في قصيدة من أولها[2] من (المتقارب) :

تَذَكَّرتُ سَلْمى وإِهلاَسَهَا فَلَمْ أَنْسَ والشَّوْقُ ذُو مَطْرُؤَةٍ[3]

فلفظة (إهلاسها)، حوشية ومعناها: التبسم الخفي، ولفظة مطروؤة: مفعلة، من طرأ عليه الأمر: إذا جاءه من حيث لا يعلم. إذن فمصطلح الحوشي، والوحشي وإن اختلفا في لفظهما فإن دلا لتهما واحدة عند قدامة وذلك مما أورده من استشهادات متنوعة من الشعر.

كما نجد هذا المصطلح عيبا عند أغلب النقاد والبلاغيين، إلا ما انفرد به قدامة في التماسه عذرا لهؤلاء الشعراء الجاهليين قاطني البادية فهو قد ربط شعرهم وما خشن من لفظهم ببيئتهم، ولعل شعرهم هذا يستشهد به في الغريب.

أما ابن الأثير فسلك مسلكا غير ما سلكه قدامة وجماعة من البلاغيين، فبين أن هذا المصطلح « قد خفي على جملة من المنتمين إلى صناعة المنظوم والمنثور، وظنوا فقط أن الوحشي ما كان مستقبحا من الألفاظ، ثم وضح أن الوحشي إنما سمّي كذلك لأنه منسوب إلى الوحش

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 196.

[2] المرجع نفسه، ص: 197.

[3] المرجع نفسه، ص:197.

الذي يسكن القفار وليس بأنيس...وقسمه إلى قسمين: قسم غريب حسن، والآخر غريب قبيح، وليس من شرط الحوشي أن يكون مستقبحا بل أن يكون نافرا لا تألفه الأسماع»[1]، ثم يرجح أن الأصل في الأمرين ما كان مألوفا متداولا، لأنه لم يكن مألوفا متداولا إلا لمكان حسنه، « فأرباب الخطابة والشعر عدلوا إلى الحسن فاستعملوه وتركوا ما سواه، وهو أيضا متفاوت في الحسن»[2].

ثانيا: مؤتلفا مع المعنى:

وفي هذا الموضع تجدر بنا الإشارة إلى مصطلح الائتلاف ثم نعرج على صفات اللفظ مع المعنى من خلال التطرق إلى مصطلحي المساواة والإخلال:

- **الائتلاف:**

أ- لغة: من أهم معانيه:

- **الأنس والقرب:** « ألفت الشيء فأنا آلفه من الأُلفة، وآلفتْ الطّير موضع كذا، وهنّ مؤلفاتٌ، أي: لا تبرح»[3]، و«تألّف قلب فلان استماله»[4].
- **الجمع والضّم:** «ألفت بين الشيئين تأليفا فتألفا وأتلفا، وألفت بينهم إذا جمعت بينهم بعد تفرق، وألفت الشيء وصلته، وتألف تنظم والائتلاف الاجتماع»[5].

---

(1) بن الأثير، ضياء الدين: **«المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»**، مرجع سابق، ص:175.

(2) ابن الأثير: **«المثل السّائر»**، مرجع سابق، ص:176.

(3) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **«معجم العين»**، مرجع سابق، ج1، ص:79.

(4) أحمد مختار: **«معجم اللغة العربية المعاصر»**، مرجع سابق، ص:10.

(5) ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 9،ص،ص:10،11، مادة ألف.

ب-اصطلاحا:

وقد جعل قدامة بن جعفر هذا المصطلح الركيزة الأساسية التي بنى عليها كتابه "نقد الشعر" حين عرف الشعر بقوله« إنه قول موزون مقفى يدل على معنى» فالشعر عنده يتألف من أربعة ركائز: الوزن والقافية واللفظ والمعنى، وهذه الأركان تتولد عنها ستة أضرب من التأليف، غير أنه وجد اللفظ والمعنى والوزن كلّهم يأتلفون، فيحدث من ائتلاف بعضها معان يتكلم بها، و لم يجد للقافية ائتلافا إلا مع المعنى فكان كما ذكره أربعة: ائتلاف اللفظ مع المعنى، وائتلاف اللفظ مع الوزن، وائتلاف المعنى مع الوزن، و ائتلاف المعنى مع القافية[1].

ويستعمل قدامة الفعل أَلّفَ، يُؤَلَفُ بالبناء للمجهول تارة بمعنى أقرب للصناعة والإنشاء[2] كما في قوله: «ولما كان الشعر صناعة وكان الغرض في كل صناعة إجراء ما يصنع ويعمل بها على غاية التجويد والكمال، إذ كان جميع ما **يُؤلّفُ** ويصنع على سبيل الصناعات والمهن له طرفان: أحدهما غاية الجودة والآخر غاية الرداءة وحدود بينهما تسمى الوسائط...» [3].

وورد الائتلاف في أكثر من موضع، مركبا: (ائتلاف اللفظ مع المعنى، ائتلاف اللفظ مع الوزن ائتلاف المعنى مع الوزن، ائتلاف المعنى مع القافية)

كما استعمله مفردا مستقلا بمشتقاته:(مؤلّف ، تألّف، ائتلاف) وكلها لا تتعارض والمعنى اللغوي المباشر الذي يفيد الجمع والضم[4]،كما في قوله: « ولما كان كل مجتمع وكل مؤلف من أمور، وللأمور تألف من بعضها مع بعض يزيد عددها فيه وينقص على حسب كثرة الأمور وقلتها وجب أن يكون الشعر أيضا لما كان مجتمعا من أسباب أن تكون أسباب تقسيم هذه

---

(1) أحمد مطلوب: **«معجم مصطلحات النقد العربي»**، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 2001م، ص:17.

(2) الناقوري، إدريس: **«المصطلح النقدي عند قدامة»**، دار النّشر المغربية، الدّار البيضاء، (د،ط)، 1982، ص:59.

(3) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:16.

(4) الناقوري، إدريس: **«المصطلح النقدي في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:59.

الأسباب بعضها إلى بعض جاريا هذا المجرى، وأن يكون تعديد هذه التأليفات إذا استوعب وأضيف ذلك إلى عدة الأسباب المفردات من غير تأليف، فقد أتى على جميع الأسباب التي نجد الكلام فيها من أمر الشعر»[1].

ومن المصطلحات التي أوردها قدامة في باب ائتلاف اللفظ مع المعنى نذكر:

أولا- المساواة:(نعت)

أ- **لغة:** قال ابن فارس: « السين والواو والياء أصل يدل الاستقامة واعتدال بين شيئين. يقال: هذا لا يساوي هذا، أي لا يعادله، وفلان على سويّة من هذا الأمر أي سواء. والسّيُّ: المثل وقولهم: سيان أي مثلان»[2].

وفي اللسان: «سواء الشيء: مثله، يقال ساويت بينهما وسوّيت وساويت الشيء وساويت به»[3].

وفي معجم اللغة العربية المعاصر: « وسوِيَ فلان : استقام أمره، أسوى الشيء: سوّاه وقوّمه وعدّله، واستوى الشيء: استقر وثبُت، وتساوى الرجلان في العلم والفضل: تعادلا وتماثلا»[4].

ورغم ما حملته هذه المادة من المعاني اللغوية: المثل، التسوية، الاستقامة والاعتدال، الاستقرار الثبات، والمماثلة، فإنها تكاد تنحصر فيما كان بين شيئين أو أمرين، وافق احدهما الآخر في أمر من الأمور، أو عدة أمور على حسب المجال المحدد بينهما، إما مقارنة أو على وجه الاعتدال أو إظهارا للعيوب أو المزايا.

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:23.

[2] ابن فارس: **«مقاييس اللغة»**، مرجع سابق، ج 3، ص: 112، مادة سوى.

[3] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 14، ص: 408-410، مادة سوى.

[4] أحمد مختار عمر: **«معجم اللغة العربية المعاصر»**، مرجع سابق، ص: 1141، مادة سوى.

ب- اصطلاحا:

المساواة عند الجاحظ: «أن يكون الاسم له طبقا وتلك الحال لها وفقا، ويكون الاسم له لا فاضلا ولا مفضولا»[1].

وفي الكلّيات للكفوي المساواة: «أن يكون اللّفظ مساويا للمعنى بحيث لا يزيد منه ولا ينقص عنه، وهي معتبرة في قسمي البلاغة الإيجاز والإطناب معا».

أمّا الإيجاز فكقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰة﴾ [البقرة: الآية 179] .

والإطناب في هذا المعنى كقوله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُوما فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَنا فَلَا يُسْرِف فّي الْقَتْلِ﴾[2] [الإسراء: الآية: 33]

وأدرجها قدامة في نعت ائتلاف اللّفظ مع المعنى حيث قال: « المساواة وهو أن يكون اللّفظ مساويا للمعنى حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه وهذه هي البلاغة التي وصف بها الكاتب رجلا، فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه، أي مساوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر»، ومثّل لذلك بقول امرئ القيس من (المتقارب):

فإن تكتموا الداء لا نَخْفِه وإن تبعثوا الحرب لا نَقعُدِ

وإن تقتلونـــــــــــــــا نقتّلكم وإن تقصدوا لـــدم نَقْصُدِ[3]

فمعنى البيت الأول: إذا دفنتم ما بيننا من فتن لا نثيرها نحن.

---

[1] الجاحظ: **«البيان والتبيين»**، مرجع سابق، ج1، ص: 93.

[2] الكفوي: **«الكلّيات»**، مرجع سابق، ص: 857،856.

[3] **«ديوان امرئ القيس»**، ضب و تص/ مصطفى عبد الشّافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 5، 2004م، ص: 53.

ومعنى البيت الثاني: وإن أردتم حقن الدماء لا نخالفكم في ذلك[1].

فالمساواة في هذين البيتين تبرز في اعتدال الفعلين في الجملة الشرطية، فعل الشرط مساوي لجوابه لفظا ومعنى. كما عد قدامة المساواة بلاغة في تعريفه[2]. فمطابقة اللفظ للمعنى بلا زيادة أو نقصان هو مسعى المتكلم الذي يسعى لأن يكون كلامه خاليا من النقص ولا زائدا عن مقتضى الحال أو المقام، وهذا هو التمام بعينه، ولما ضرب مثالا: إن الألفاظ قوالب للمعاني، فالقالب يحوي ما بداخله وما بداخل القالب لا يخرج عن القالب الذي يحويه، فلو خرج أو لم يمتلئ به القالب لفسد المراد المقصود، و لم يحد قدامة عما ذهب إليه الجاحظ في المطابقة والموافقة .

وتبع ابن منقد قدامة في رأيه، حيث قال: « خير الكلام ما كانت ألفاظه قوالب لمعانيه»[3].

كما استعمل قدامة مصطلح المساواة باشتقاقات مختلفة: (المساواة: مصدرا، مساويا، مساوية) [4].

وتبع ابن حجّة الحموي قدامة واستشهد بقوله، ثم أضاف قائلا: « واعلم أن البلاغة قسمان إيجاز وإطناب ومساواة، والمساواة معتبرة في القسمين معا فأما الإيجاز كقوله تعالى:

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 153.

[2] الناقوري، إدريس: **«المصطلح النقدي عند قدامة بن جعفر»**، مرجع سابق ص: 190.

[3] ابن منقذ، أسامة: **«البديع في نقد الشعر»**، تح/ أحمد أحمد بدوي، حامد عبد المجيد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، القاهرة، (د، ط)، 1960م، ص: 154.

[4] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 171.

﴿وَلَكُمْ فِي اِلْقِصَاصِ حَيَوٰة يَأُوْلِي اِلَالْبٰبِ﴾ [البقرة:الآية179] ، وأما الإطناب في هذا المعنى كقوله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُوما فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَنا فَلَا يُسْرِف فّي اِلْقَتْلِ﴾». [1]

وله استشهادات من الشعر، منها قول امرئ القيس الذي استشهد به قدامة سابقا.

ثانيا: الإخلال: (عيب).

أ- **لغة:** جاء في اللّسان: « الخللُ الفساد والوهن في الأمر، وأخل بالشيء أجحف»[2].

وفي معجم اللّغة العربية المعاصر: « وخلّ الشيء صار فيه خلل، واختل الأمر: ضعف وفسد واضطرب، وخلّ: اضطراب الشيء وعدم انتظامه، والخللُ العجز والنقص»[3].

ب- **اصطلاحا:**

لقد عد قدامة مصطلح الإخلال عيبا من عيوب ائتلاف اللفظ مع المعنى حيث يقول:« هو أن يترك من اللفظ ما به يتم المعنى»، واستدل بقول عروة بن الورد:

عَجِبْتُ لَهُم إِذْ يَقْتُلُونَ نُفُوسَهُم ومَقْتَلُهُم عِنْدَ الوَغَى كَانَ أَغْدَرَا[4]

فأراد أن يقول: "عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم في السلم"، فترك "في السلم" [5]. وذكر عكس هذا العيب وهو قوله: " أن يزيد في اللّفظ ما يفسد به المعنى"، واستدل بقول بعضهم من

---

[1] الحموي، ابن حجة: **«خزانة الأدب وغاية الأرب»**، المطبعة العامرة ذات التحريرات الباهرة، مصر، (د، ط)، 1291هـ، ص: 561.

[2] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 11، ص:215، مادة خلل.

[3] أحمد مختار عمر: **«معجم اللغة العربية المعاصر»**، مرجع سابق، ج1، ص: 691، مادة خلل.

[4] **«ديوان عروة بن الورد»**، در، شر، تح/ أسماء أبو بكر محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1998م، ص: 74.

[5] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 246.

*: نطفة: أي الماء الصافي قل أو كثر.

(الطّويل):

فما نطفة*من ماء نَحْضٍ عُذيبة تمنع من أيدي الرقاة ترومها

بأطيب من فيها لو أنك ذقته إذا ليلة أسْجَتْ وغارت نجومها

فقول الشّاعر:" لو أنك ذقته" زيادة توهم أنه لو لم يذقه لم يكن طيبا[1].

وإذا تأملنا المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للإخلال نجدهما يتفقان في : الفساد، العجز، الضعف. وما عده قدامة عيبا إلا أنه من جهة النقص لا يكتمل به المعنى فيظهر في الكلام فساد وعجز على إدراك المعنى المراد، ومن جهة الزّيادة ضعف في التحكم وبلوغ درجة الإبداع.

ثالثا: مؤتلفا مع الوزن:

أولا: التتميم:(نعت): (تنبيه)بالنسبة لهذا المصطلح سأدرسه بالتفصيل في الفصل الموالي.

أ- لغة: تمام الشيء وتِمامتُهُ وتَتِمّتُهُ: ما تم به، وفي الحديث: «أعوذ بكلمات الله التامات»، قال ابن الأثير: « إنما وصف كلامه بالتمام لأنه لا يجوز أن يكون في كلامه نقص أو عيب» [2].

ب-اصطلاحا: سبق البلاغيون والنّقاد قدامة في تسمية هذا المصطلح:

فسمّاه الجاحظ: إصابة المقدار، أي استيفاء المتكلم لإصابة المعنى دون إخلال أو نقص أو زيادة فقال: «أن يكون الاسم له طِبْقًا، وتلك الحال له وِفْقًا، ويكون الاسم له لا فاضلا و لا مفضولا، ولا مقصّرا، ولا مشتركا، ولا مضمّنا»[3].

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:248.

[2] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 12، ص:67، مادة تمم.

[3] الجاحظ: **«البيان و التبيين»** ، مرجع سابق، ج 1، ص:93.

وابن المعتزّ سمّاه اعتراضا فقال:« وهو من محاسن الكلام عنده في الشعر أو النثر، وهو أن يعترض المتحدث بكلامه كلاما لآخر قبل أن يتم المعنى، ثم يعود إلى إتمامه»[1].

أما قدامة فعدّه نعتا من نعوت المعاني، قال:« هو أن يذكر الشّاعر المعنى فلا يدع من الأحوال التي يتم بها صحته وتكتمل معها جودته شيئا إلا أتى به»[2].

وذكر قدامة هذا المصطلح بصيغة أخرى في باب ائتلاف اللّفظ مع الوزن، حيث قال: «وهو أن تكون الأفعال والأسماء في الشعر تامة مستقيمة كما بنيت»، وفي باب ائتلاف المعنى مع الوزن فيقوله: «وهو أن تكون المعاني تامة مستوفاة[3]، ويقصد بالتمام والاستيفاء هنا التّتميم الذي هو عكس النقص أو النقض الذي يسميه النقاد مصطلح التقصير، والقصر: الحبس، وقصر: نقص، وضده رخص[4]، والذي قال عنه بن منقد: « وهو أن ينقص السارق من كلامه ما هو من تمامه»[5]، وسماه بعض البلاغيين: بالاحتراس والاحتياط[6]، غير أن ابن حجة الحموي فرق بين التكميل والتتميم والاحتراس[7].

والملاحظ أن تعريف قدامة أدق وأشمل وأبلغ فيما يصبو إليه المتكلم أو الشاعر في استيفاء جميع المعنى الصحيح الجيد دون نقص.

ثانيا: التثليم: (عيب)

---

(1) البديع: **«ابن المعتز»**، مرجع سابق، ص:108.

(2) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:157.

(3) المرجع نفسه، ص:189،190.

(4) ينظر ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج5، ص:99،102، مادة قصر.

(5) ابن منقذ، أسامة: **«البديع في نقد الشعر»**، مرجع سبق،، ص:204.

(6) ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج2، ص:41.

(7) الحموي: **«خزانة الأدب»**، مرجع سابق، ص:559.

أ-**لغة:** جاء في اللّسان: « ثلم الإناء والسيف ونحوه يثلمه ثَلْماً وثَلمةً فانْثَلَمَ وتَثَلَّم: كسر حرفه، أي الكسر في موضع الشرب من الإناء»[1].

ب-**اصطلاحا:** الثّلم هو حذف الفاء من (فعولن) ليبقى (عولن) وينقل إلى (فعلن) ويسمى أثْلَم[2].

وهذا المصطلح خاص بعلم العروض مما يصيب التّفعيلة من تغير بالنقص.

وقد عدّه قدامة من عيوب ائتلاف اللّفظ مع الوزن: « وهو أن يأتي الشّاعر بأسماء يقصر عنها العروض فيضطرَّ إلى ثلمها والنّقص منها»[3]. واستشهد ببيت لأمية بن الصلت من (الخفيف):

لاَ أَرَى من يُعِينُني في حَيَاتِي غَيْرَ نَفْسِي إلاَّ بَني إِسرالِ[4].

يقصد ببني إسرال: بني إسرائيل[5].

وهو:« في أشعار العرب الفصحاء نقص في الألفاظ والكلمات وتغيير في الأسماء والأفعال فقيل: إنه لغة وقيل إنه ضرورة»[6].

لكن ما أورده قدامة في تعريفه يحيل إلى أنّ التّثليم : ضرورة ونقص وحذف في الشّعر، لأنه قال: "فيضطرّ" والاضطرار محمول على الضرورة والجبر لا الاختيار. كما أن قدامة خص هذا

---

(1) ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج12، ص:78، مادة ثلم.

(2) الجرجاني، الشريف: **« معجم التعريفات»**، مرجع سابق، ص:64.

(3) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:249.

(4) **«ديوان أميّة بن الصّلت»**، جم/ بشير يهموت، المكتبة الأهلية، بيروت، ط 1، 1934م، ص:51.

(5) المرجع نفسه، ص:249.

(6) ابن منقذ، أسامة: **«البديع في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:178.

النقص بالأسماء دون الأفعال، وهذا على غرار ما ورد في تعريف بن منقذ الذي رأى أنه لغة، وضرورة خاصة بالأسماء والأفعال، ولعل ما ذهب إليه قدامة كان أجود وأصح فهو قد عده عيبا وإن فرضته الضرورة، و لم يعده لغة وإن كان ابن منقد قد عدّه لغة أي لهجة فقد تكون في وجه من الاستعمالات قبيحة كالكشكشة والكسكسة و العنعنة...

المطلب الخامس: علاقات مصطلح اللّفظ:

أولا: علاقة الترادف:

أورد قدامة لمصطلح " اللّفظ" مصطلحا آخر مرادفا له وهو :"القول" حينما أراد أن يضع حدّا للشّعر بقوله:« إنه **قول** موزون مقفى يدل على معنى »، ثمّ لم يلبث أن وضع كلمة "لفظ" مكان " القول" وذلك في قوله: « إنه لما كان على ما قلنا **لفظا** موزونا مقفى يدل على معنى» [1].

وهنا نجد قدامة لا يجد مانعا في استعمال الكلمتين مترادفتين "فاللّفظ" عنده هو "القول" و"القول" عنده هو "اللّفظ".

واستعمل أيضا مصطلح القافية مرادفا للفظ حيث قال:«...لأن القافية إنّما هي لفظ مثل سائر البيت من الشّعر ولها دلالة على معنى كما لذلك اللّفظ أيضا»[2] فنقول إن الذي يدل على المعنى إنما هو اللفظ لا غيره.

ثانيا: علاقة الائتلاف:

أ- ائتلاف اللفظ مع المعنى:

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:22.

[2] المرجع نفسه، ص:23.

وهو عبارة عن الإتيان بألفاظ جزلة إذا كان المعنى فخما، وبألفاظ رقيقة إذا كان المعنى سهلا[1]، وأشار بشر بن المعتمر في صحيفته إلى هذا الفن بقوله: « ومن أراغ معنى شريفا فليلتمس له لفظا كريما، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف»[2].

وقد سبق الجاحظ إلى هذا الفن بقوله: «إلا أني أزعم أن سخيف الألفاظ مُشَاكِلٌ لسخيف المعاني»[3].

وسمّاه قدامة: "ائتلاف اللّفظ مع المعنى"، وتحدث فيه عن مصطلح المساواة والإشارة والإرداف والتّمثيل والمطابق والمجانس[4]. غير أن قدامة لم يبين معناه في تعريف أو توضيح لدلالته، واعتمد على ذكر أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى وما تحمله تلك المصطلحات من نعوت خصائص يتميز بها هذا المصطلح المركب[5].

ولعلّ قدامة كان يرى أن سرده لتلك المصطلحات وتعريفها والتّمثيل لها من شعر العرب هو الباب لمعرفة مفهوم مصطلح ائتلاف اللفظ والمعنى.

وجاء القاضي الجرجاني (366هـ) ففصّل في ائتلاف اللفظ والمعنى بقوله: «لا آمرك بإجراء أنواع الشعر كله مجرى واحدا ولا تذهب بجميعه مذهب بعضه بل أرى لك أن تقسم الألفاظ على رتب المعاني، فلا يكون غزلك كافتخارك ولا مديحك كوعيدك ولا هجاؤك كاستبطائك

---

(1) الحلي، صفي الدين: **«شرح الكافية البديعية»**، تح / نسيب نشاوي، دمشق، (د،ط)، 1403هـ/1983م، ص:103.

(2) الجاحظ: **«البيان والتبيين»**، مرجع سابق، ج1، ص:136.

(3) الجاحظ: **«البيان والتبيين»**، مرجع سابق، ج1، ص:45.

(4) ينظر قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:171،185.

(5) المرجع نفسه، ص:171.

ولا هزلك بمنزلة جدك ولا تعريضك مثل تصريحك بل رتب كلا مرتبته وتوفيه حقه...فلكل واحد من الأمرين نهج هو أملك به، وطريق لا يشاركه الآخر فيه»[1].

ثم أكدّ القاضي الجرجانيّ(366هـ) قوله بأن مردّ كل ذلك وملاك أمره في هذا الباب خاصة هو عدم التّكلف ورفض التّعمُّل والاسترسال للطّبع وتجنّب الحمل عليه والتعنُّف به[2].

إلا أنه ما يلاحظ على الجرجاني أنه لم يورد كلامه وشرحه تحت مصطلح ائتلاف اللّفظ والمعنى وإنما أورده في باب : "لكل مقام مقال"[3].

و لم يخرج العلوي عمن سبقه فهو الآخر يورد في باب ائتلاف اللّفظ مع المعنى: «أن تكون الألفاظ ملائمة للمعنى...فإن كان المعنى فخما اشترط لفظا فخما، وإن كان المعنى رقيقا كان اللّفظ رقيقا...وهذه هي المناسبة عنده»[4].

وعلى هذا فإن ائتلاف اللّفظ مع المعنى هو اقتضاء المقام الذي يجب أن يراع فيه النظم ومقتضاه وهذا من بديع المتكلم وإجازه لفنون الكلام.

فشرف المعنى لا بد له من شرف اللفظ، وخير دليل على ذلك ما نتلمسه في كتاب الله تعالى من تصوير لحال أهل الجنة والنار ومن أمر ونهي أو وعد أو وعيد أو وصف... ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ اَذْهَبَا إِلَيٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ فَقُولَا لَهُ قَوْلا لَّيِّنا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشيٰ﴾ [سورة طه: 43-44]، يقول القرطبي في تفسير هذه الآية :« اللّين هو القول لا خشونة فيه، ولين

---

(1) الجرجاني، القاضي: **«الوساطة بين المتنبي وخصومه»**، تص وشر/ أحمد عارف الزين، مطبعة العرفان، صيدا، (د، ط)، 1331هـ، ص:27.

(2) الجرجاني، القاضي: **«الوساطة بين المتنبي وخصومه»**، مرجع سابق، ص:28.

(3) الجرجاني، القاضي: **«الوساطة بين المتنبي وخصومه»**، مرجع سابق، ص:27.

(4) العلوي، يحي بن حمزة: **«الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز»** ، مطبعة المقتضب بمصر، (د.ط)، 1914م، ج3، ص:144.

مخفف...فإذا كان موسى أمر بأن يقول لفرعون قولا لينا، فمن دونه أحرى بأن يقتدي بذلك في خطابه، وأمره بالمعروف في كلامه»[1].

إذن: فلما كان المقام مقام دعوة إلى الحق وأمر بالمعروف واستمالة للقلوب لتقريبها من الإيمان، وفي سبيل الحق اقتضى أن يكون اللّفظ سمحا لينا يأخذ شغاب القلوب فتهتدي إليه طيّعة عن حب و اختيار لا عن كره وإجبار.

ب- ائتلاف اللفظ مع الوزن:

وهذا المصطلح من مستخرجات قدامة[2]، وهو ثاني المصطلحات المركّبة والأركان التي بنى عليها قدامة تصوره، وقد عرفه قدامة بقوله: « وهو أن تكون الأسماء والأفعال في الشعر تامة مستقيمة كما بُنِيَتْ، لم يُضْطَرَّ الأمر في الوزن إلى نقضها على البنية بالزيادة والنقصان منها، وأن تكون الأسماء والأفعال والمؤلفة منها، وهي الأقوال، على ترتيب ونظام لم يضطر الوزن إلى تأخير ما يجب تقديمه، ولا إلى تقديم ما يجب تأخيره منها... ومن هذا الباب أيضا ألا يكون الوزن قد اضطر إلى إدخال معنى ليس الغرض في الشعر محتاجا إليه، حتى إذا حذف لم تنقص الدلالة لحذفه أو إسقاط معنى لا يتم الغرض المقصود إلا به، حتى أن فقده قد أثر في الشعر تأثيرا بان موقعه»[3].

وتعليقا على هذا التعريف الدقيق الذي جاء به قدامة في هذا الباب نقول: إن الغرض الأساسي من الوصول إلى شعر أو نظم مستقيم هو إقامة الألفاظ أسماء و أفعالا إقامة مستقيمة

---

[1] القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر: **«الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان»**، تح/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د،ط)، (د، ت، ن)، ج 14، ص:65.

[2] بدوي طبانة: **«معجم المصطلحات البلاغية»**، دار المنار جدة، دار الرفاعي الرياض، السعودية، ط3، 1988م، ص:43.

[3] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:189،190.

ينحو بها الناظم طريقا يصل بها إلى عدم الإخلال بالوزن أو الغرض المنشود، مركزا على ألا يكون الوزن باعثا على زيادة مالا حاجة إليه أو حذف مالا يتم المعنى إلا به لضرورة الوزن.

وعلى حد قول قدامة فإنه لم يدرج أمثلة في هذا الباب غير أنه اكتفى بقوله: « إن كل شعر سليم مثال لذلك»[1].

المطلب السّادس: القضايا

من خلال دراستنا لمصطلح اللفظ تبين لنا ما يأتي:

-تتزيل قدامة للمصطلحات المركبة تتزيل قواعد مضبوطة منها:

-مصطلح اللفظ يرتبط بمصطلح المعنى مفردا كان أو مؤتلفا فلا يذكر أحدهما إلا و تعلّق به الآخر.

-إنّ من شروط جودة اللفظ اشتماله على النعوت الآتية: السماحة، سهولة مخارج الحروف، عليه رونق الفصاحة، خلوه من البشاعة.

-من شروط ائتلافه مع المعنى اشتماله على النعوت الآتية: المساواة، الإشارة، الإرداف التمثيل، المطابق والمجانس.

-يشترط قدامة في مصطلح المساواة الّذي فرّعه عن مصطلح ائتلاف اللّفظ مع المعنى، أن يكون اللّفظ مساويا للمعنى لا يزيد عنه ولا ينقص، وقد سمى هذه المساواة بلاغة، فالمساواة هنا لبنة من لبنات البلاغة، فتساوي الطرفان من لفظ ومعنى مطيّة لبلوغ المقصد من الكلام والمقال الحسن و المعنى الجيّد.

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:190.

-يشترط قدامة في ائتلاف اللّفظ مع المعني صفة التتميم وهو مصطلح فرّعه عنه وإن كان قد سُبق إليه فإنّه يجعله فرعا يبني به ائتلاف اللّفظ مع المعنى.

-مصطلح اللفظ يجب أن يأتلف مع مصطلح الوزن، ولأن اللفظ يمكن أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا، يشترط فيه أن يكون تاما مستقيما لا زائدا ولا ناقصا في البنية، ومرتبا لا مقدما ولا مؤخرا ولا مضافا يلتبس المعنى به.

المطلب السّابع: الملاحظات:

إن من أهم الملاحظات الّتي لاحظناها حول مصطلح اللّفظ:

- مصطلح اللفظ أول مصطلح اعتمد عليه قدامة كركيزة أساسية في دراسة الشعر وفي حده: «قول (لفظ) موزون مقفى يدل على معنى».
- إنّ صّفات اللّفظ (النّعوت) الّتي سطّرها قدامة كانت صفاتا يطبعها الإجمال ولكنّها كانت عبارة عن أصول وحجر أساس انطلق منه ابن سنان الخفّاجي في كتابه سرّ الفصاحة ليجزّء هذه الألفاظ ويضع لها ضوابط كائتلاف حروفها ومخارجها وانسجامها وخفّتها مما سمّاه شروط فصاحة اللّفظة سواء مفردة أو مؤتلفة في النّظم.
- إن النّعوت الّتي سطّرها قدامة لجودة اللّفظ تبنّاها من بعده جملة من النّقّاد و لبلاغيين، ومثال ذلك: البغدادي في قانون البلاغة فقد أوردها كاملة كما وضعها قدامة مع شيء من الزّيادة، و الأمر كذلك بالنّسبة لعيوب اللّفظ [1]، وكانت بمثابة قواعد لا يحيد عنها كلّ مُمْتَهِن لصناعة الشّعر،

[1] ينظر: البغداديّ: **«قانون البلاغة»**، مرجع سابق، ص:28-33.

- سبق قدامة إلى وضع مصطلح ائتلاف اللّفظ مع المعنى فهو من مستخرجاته، وتابعه في ذلك من بعده كابن الإصبع المصري في التّحرير والتّحبير فنقله كما هو[1]، ومنهم من سمّاه ب مشاكلة الألفاظ للمعاني[2]، غير أن المصطلحين يحملان مفهوما واحدا. ونجد أنّ قدامة لم يبيّن معناه بل اكتفى بذكر نعوته وعيوبه، وشرحه الآمدي وتوسع فيه، ونقله ابن أبي الأصبع المصري كما هو و بسط الشرح فيه[3].
- مصطلح اللفظ يأتلف مع المعنى والوزن، وهذا كذلك مما انفرد به قدامة و لم يذكر في ذلك استشهادات معلّلا ذلك بأن كل شعر سليم هو مثال لذلك، ونقل كل من ابن أبي الإصبع وابن حجة الحموي والمدني كلام قدامة وعزّزوه باستشهادات من كلام العرب[4].

1- لقد حظي تعريف قدامة لمصطلح المساواة بالقبول والإيجاب لدى عدّة من النّقاد والبلاغيين و أوردوه في مصنّفاتهم أمثال: ابن سنان، التّبريزي، البغدادي وغيرهم كثُر[5].

2- من عيوب اللفظ: اللحن، الجري على غير سبيل العربية، الحوشي والمعاظلة.

---

(1) ينظر: ابن أبي الإصبع: **«تحرير التّحبير في صناعة الشّعر و النّثر و بيان إعجاز القرآن»**، تق، تح/ حفني محمد شرف، (د، ط)، (د، ت، ن)، ج2، ص: 194.

(2) ينظر: البغدادي: **«قانون البلاغة»**، مرجع سابق، ص: 150.

(3) ينظر: الآمدي: **«الموازنة»**، مرجع سابق،ج1، ص: 141، ابن أبي الإصبع المصري: **«تحرير التّحبير»**، مرجع سابق، ص: 193.

(4) ينظر: ابن أبي الإصبع: **«تحرير التّحبير»**، مرجع سابق، ص: 221، ابن حجة الحموي: **«خزانة الأدب»**، مرجع سابق، ص: 534، المدني: **«أنوار الرّبيع»**، مرجع سابق، ج6، ص: 223.

(5) ينظر: بن سنان: **«سر الفصاحة»**، مرجع سابق، ص: 217، التّبريزي، الخطيب: **«الكافي في العروض والقوافي»**، تح/ الحسّاني الحسن عبد اللّه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1994م، ص:177، البغدادي: **«قانون البلاغة»**، مرجع سابق، ص:94.

3- مصطلح اللّفظ لم يتطور دلاليا لأنّه من المصطلحات شبه الثابتة غير أنّ صفاته قد تجعل الدّارسين يختلفون أو تتباين آراؤهم حولها.

مخطط رقم 1 يوضح دراسة مصطلح اللفظ و دلالاته عند قدامة.

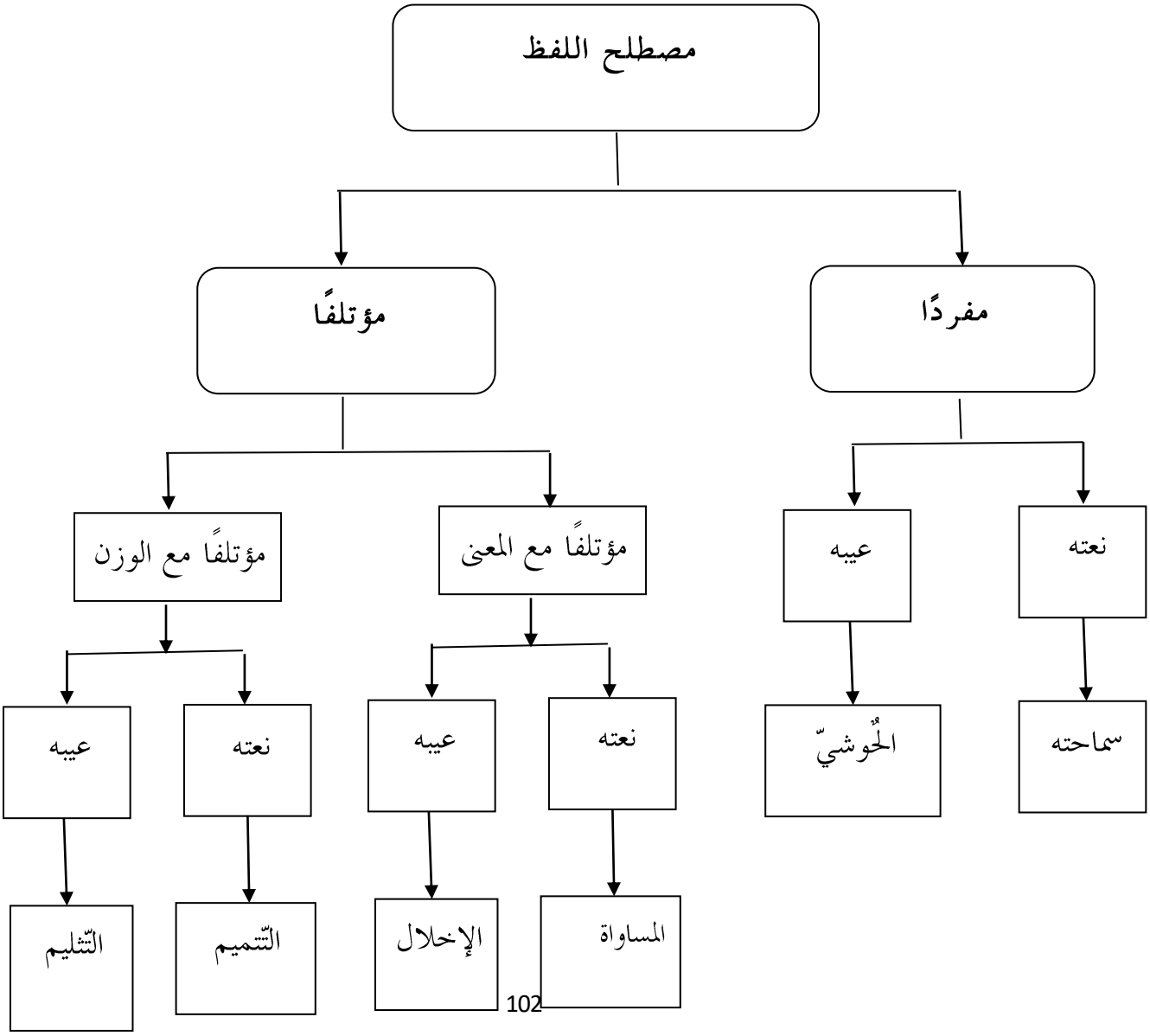

المبحث الثاني: مصطلح المعنى:(المعنى، المعاني)

المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح و صفاته:

بعد إحصاء مصطلح المعنى وجدناه قد ورد حوالي مائة وثمانين مرّة في مواضع متعدّدة من مصنّف قدامة، ويعتبر مصطلح المعنى أكثر المصطلحات ورودا في هذه المدوّنة لأنّ كتابه كلّه قائم على هذا المصطلح وهو معرفة جيّد الشّعر من رديئة وهذا لا يتأتى إلاّ بالنظر وتمحيص المعنى وطرقه، كما ورد هذا المصطلح بصفات متعدّدة نذكر منها:

- **المعاني الحميدة:** ويقصد به ما يحمله المعنى من صفة الجمال أو القبح حال شروعه في نظم ما يريد البلوغ إليه في نفسه.
- **اقتضاب المعاني:** وهو الاختصار عنده والإيجاز، أما الاقتضاب عند البلاغيين هو الانتقال من كلام إلى كلام آخر لا يكون للثاني علاقة بالأوّل وهذا مذهب العرب و من يليهم من المخضرمين[1].
- **الاتّساع في المعاني:** ويقصد بها كلّ زيادة في المعنى لا تُنقض فحواه، أي أنّ الشّاعر يأتي بمعنيين متناقضين في موضعين مختلفين، واشترط ألا يكونا في موضع واحد من القصيدة، و لم يعرّف قدامة هذا المصطلح بل ذكر نتيجته وهو وجود تنبّآت تحصل في نفس السامع لهذا الشّعر فيأخذ هذا برأي وفهم وشرح، ويأخذ الآخر برأي بفهم وشرح آخر.

[1] ابن الأثير: **« المثل السّائر»**، مرجع سابق، القسم 3، ص: 121.

لكنّ هذا المصطلح أخذ صفته الحقيقية ومفهومه بعد قدامة عند جملة من النّقاد كابن رشيق الذي يقول فيه: « وهو أن يقول الشّاعر بيتا فيتّسع فيه التّأويل فيأتي كلّ واحد بمعنى، وإنّما يقع ذلك لاحتمال اللّفظ وقوّته واتّساع المعنى»[1].

- **إصابة المعنى:** ويقصد به الوصول إلى لبّ المعنى المقصود دون زيادة أو نقصان، ويكون كذلك بارزا في المديح أو الهجاء وهو عكس الإخلال.
- **فساد المعنى:** وهو عكس إصابة المعنى ويكون ذلك عندما يأخذ الشّاعر في طريق إلى غرض في المدح أو الهجاء فيضطرب اللّفظ فيضطرب معه المعنى، ويكون كذلك عمدة في صحّة التّقسيم فلا يوفّق في ذلك أو في صحّة المقابلات فيعمد إلى الإتيان بمعنيين متوافقين او متخالفين فلا يكون أحدهما موافقا للآخر ولا المعنى الثّاني مخالفا للأوّل.

وذكر الجاحظ الفساد قبل قدامة ولكنّه ربطه بعموم الكلام والأدب ومخالطة النّاس[2].

وذكر كذلك ابن منقذ فساد التّفسير الذي سبقه به قدامة بن جعفر واستشهد بالبيت الّذي استشهد به قدامة بن جعفر[3].

- **أقسام المعاني:** وهي صحّة التّقسيم، صحّة التّفسير، صحّة المقابلات، وأقسام المعاني عنده أيضا أغراض الشّعر المعروفة كالمديح والهجاء والمراثي والتشبيه والنّسيب والوصف، فأحيانا يسميها أقسام المعاني وأحيانا أغراض الشّعر وأحيانا معاني الشّعر، وأحيانا ضروب الشّعر.

وذكر بن سلام مصطلح ضروب الشّعر وقصد به فنونه و أنواعه حيث قال عن جرير:« كان يحسن ضروبا من الشّعر لا يحسنها الفرزدق»[1].

---

[1] ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج2،ص:75.

[2] الجاحظ: **«البيان والتّبين»**، مرجع سابق، ج1، ص:85،86.

[3] بن منقذ: **«البديع في نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص:149

- **المعنى المنقوص:** وهو المعنى الّذي قصّر فيه الشاعر في بعض ألفاظه الّتي يتمّ بها المعنى.
- **صحّة المعنى، جودة المعنى:** ويقصد بها كلّ ما يجعل المعنى تامّا غير ناقص، حسنا جيّدا من ألفاظ وحسن تركيب.
- **المعنى المكافئ:** ويقصد به أن يأتي الشّاعر بمعنيين يقابل أحدهما الآخر على جهة السّلب والإيجاب.

المطلب الثّاني: اتّساع المصطلح و قوته داخل المدوّنة:

لقد عرفنا في المطلب السّابق وبعد إحصاء مصطلح المعنى أن هذا الأخير كان له حصّة الأسد من الورود في مدوّنة نقد الشّعر والمتأمّل في ما ذهب إليه قدامة في كتابه وألقى عليه ثقل اهتمامه "علم جيّد الشّعر من رديئة" غير أنّ الواقع الملاحظ والبيّن هو اهتمام قدامة بالمعنى وصوره وصفاته وضروبه وأقسامه، حتى أنّه التبس عليه الأمر في موضعين مختلفين من الكتاب وهما : حال تطرّقه إلى معاني الشّعر وذكر بأنّها هي أغراض الشّعر المعروفة، وفي موضع آخر يعود على هذه المعاني ويذكر منها: صحّة التّفسير، صحّة التقسيم، صحّة المقابلات.

والمتأمّل في ورود هذا المصطلح بصفاته المتعدّدة والمختلفة والمتباينة يمكّنه من السّيطرة على هذه المدوّنة، وهذا ليس بالأمر الغريب إذ أنّ العلم بالشّعر من خلال تمييز جيّده من رديئه يقتضي الوقوف على المعاني الشّعرية والمقاصد وبلوغ النّهايات الجيّدة هو تمكن الشّاعر من إصابة الغرض وإخراجه في أبهى حلّة. هذا وإن كان هذا المصطلح هو الأخير رتبة في التّعريف الّذي وضعه قدامة لكنّه هو المتصدّر في ميدان دراسة نقد الشّعر عنده، فضلا عن الجدليّة الثّنائية الأزلية القائمة بين اللّفظ والمعنى وهي ليست محطّ اهتمامنا في هذا الموضع.

---

(1) الجمحي، ابن سلّام: **«طبقات فحول الشّعراء»**، مرجع سابق، ص:453.

المطلب الثّالث: تعريف مصطلح المعنى لغة واصطلاحا:

أ- لغة: من أهم معاني المعنى:

- القصد: قال ابن فارس: «العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة، الأول القصد للشيء بانكماش وحرص عليه، والثاني دال على خضوع وذل، والثالث ظهور شيء وبروزه، قال ابن الأعرابي: يقال: ما أعرف معناه ومعناتَه والذي يدل عليه قياس اللّغة أن المعنى هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه، يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشعر، أي يبرز من مكنونه ما تضمنه اللّفظ»[1].

وجاء في اللّسان: «روى الأزهري عن أحمد بن يحي قال: " المعنى والتفسير والتأويل واحد، وعنيتُ بالقول كذا: أردت، ومعنى كل كلام ومعْناتُهُ ومعْنَيَتُهُ مقصده والاسم العناء. يقال عرفت ذلك في معنى كلامه ومعناةِ كلامه وفي معْنِيِّ كلامه»[2].

فمن التعريفين يظهر أن المعنى هو كل ما أوصلك إلى معرفة ظاهرة جلية تنبئ عن مقصود اللفظ المتكلَّم به

ب- اصطلاحا:

يراد بالمعاني في علم البلاغة بعلم المعاني، « هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[3].

---

[1] ابن فارس: **«مقاييس اللغة»**، مرجع سابق، باب العين والنون وما يثلثهما، ج 4، ص:1148،1149، مادة عنا.

[2] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 15، ص: 106، مادة عنا

[3] السّكاكي، محمد بن علي: **«مفتاح العلوم»**، تع/ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان، ط 1، 1983م، ص:161.

ويرى الجاحظ أن هذه المعاني مطروحة في الطريق معروفة لكل الناس حيث قال: «والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجمي والبدوي والقروي والمدني وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء في صحة الطبع وجودة السبك فإنما الشعر صناعة وضرب من النسج وحسن من التصوير»[1].

ومصطلح المعنى أو المعاني متداول عند قدامة في كتابه، فعلم معاني الشعر من تقسيمات علم الشعر التي عددها قدامة في مقدمة كتابه إذ قال: « العلم بالشعر ينقسم أقساما، فقسم ينسب إلى علم عروضه ووزنه، وقسم ينسب إلى علم قوافيه ومقاطعه، وقسم ينسب إلى علم غريبه ولغته، وقسم ينسب إلى علم معانيه والمقصد، وقسم ينسب إلى علم جيده من رديئة»[2].

ويعد هذا التقسيم منطقيا رتب فيه قدامه أقسام الشعر وجعل قسم المعنى في المرتبة الثالثة لأن الشّعر لغة تحمل ألفاظا، ثم يعمد الشّاعر أو الناظم إلى توجيهها في قالب موسيقي موزون وهو علم العروض ثم يؤدي هذا النسج معنى ومقصدا يساق للمتلقي أو الناقد فيميّز جيده من رديئة.

المطلب الرّابع: صفات المعنى:

لقد ذكر قدامة أوصافا للمعنى حالة كونه مفردا أو مؤتلفا فمن أوصاف المعنى مفردا عدّد مجموعة من الأغراض الشعرية: كنعت المديح وعيبه، ونعت الهجاء وعيبه ونعت التّشبيه وعيبه ومجموعة من الأغراض العامّة كصحّة التّقسيم وفساد الأقسام وصحّة المقابلات وفسادها وصّحة التّفسير وفساد والمبالغة والتكافؤ، و التّتميم والاستحالة والتّناقض ومخالفة العرف...، أما حالة

---

[1] الجاحظ: **«الحيوان»**، مرجع سابق، ج3، ص: 131.

[2] قدامة بن جعفر: **« نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 13.

كونه مؤتلفا مع الوزن، فقد ذكر التمام والاستيفاء والصحة، والقلب والبتر، وكلها نعوت أو عيوب كما ذكر.

أولا :مفردا: المبالغة (نعت):

1- **لغة:** المبالغة في لسان العرب من: « بلغ الشيء يبلغ بلوغا وبلاغا: وصل وانتهى، وبالغ يبالغ مبالغة وبلاغا إذا اجتهد في الأمر، وبالغ فلان في أمري: إذا لم يقصر فيه»[1].

2- **اصطلاحا:** سبق إلى هذا المصطلح ابن قتيبة وسماه المبالغة في الاستعارة[2]، وفي كتاب البديع سماه ابن المعتز "الإفراط في الصفة"، وعده من محاسن الكلام[3].

أما قدامة فقد ذكرها في باب نعوت المعاني حيث قال: « هي أن يذكر الشاعر حالا من الأحوال في شعر لو وقفت عليها لأجزأه ذلك في الغرض الذي قصده، فلا يقف حتى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الأحوال ما يكون أبلغ فيما قصد له»[4].

ولقد ذكر ابن أبي الأصبع المصري أن قدامة هو من سماها المبالغة، وسماها من بعده التبليغ، وأكثر الناس على تسمية قدامة، لأنها أخف وأعرف[5]، و وافقه في قوله هذا الحموي في خزانة الأدب إذ قال: «وتسمية المبالغة منسوبة إلى قدامة» [6]. ثم جاء صفي الدين الحلي (750هـ) فذكر أن هناك من سماها الإفراط ونسبه لابن المعتز وسماها غيره التبليغ، وشركها قوم مع الإغراق

---

(1) ينظر ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 08، ص: 421،419، مادة بلغ.

(2) ابن قتيبة: «**تأويل مشكل القرآن**»، تح/ أحمد صقر، دار التراث القاهر، ط2، 1393هـ/ 1973م، ص:168.

(3) ابن المعتز، أبو العباس عبد الله: **«البديع»**، شر وتح/عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص:85.

(4) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 161،160.

(5) ابن أبي الأصبع المصري: **«تحرير التحبير»**، مرجع سابق، ص:147.

(6) ابن حجة الحموي: **«خزانة الأدب»**، مرجع سابق، ص: 279.

والغلو ولم يعرفوا الفرق بينها، ثم ذكر الفرق بين المبالغة والإغراق والغلو، ولم يتطرق إلى التبليغ[1].

ومن هنا نقول أن قدامة قد كان له الفضل في تسمية هذا المصطلح بالمبالغة لأنه كما ذكر ابن أبي المصري والحموي سابقا لأنه أخف وأعرف وإن كان قد سبقه ابن قتيبة لكن ابن قتيبة ذكر المبالغة في الاستعارة فقط. وإن لم نجد قدامة قد حصر هذا المصطلح في كونه نعتا من نعوت المعاني ومن محاسن الكلام فقط بل نجده قد أعطاه أوصافا(نعوتا) كما ذكر في نقده لبعض أقوال الشعراء حيث وصفها بقوله:" المبالغة الشديدة"، و"توكيد ومبالغة"، و"مبالغة مضاعفة مكررة"[2] ولم يطلق على البيت كله بأنه مبالغ في معناه فقط، بل كان يحدد حتى اللفظة أو الجملة التي تحمل معنى المبالغة، ومثال ذلك حول المبالغة المضاعفة المكررة قول الشاعر: رؤاس بن تميم من (الطّويل):

وأَنّا لنعطي النِّصْفَ منّا وأَنّنَا لنَأْخُذُهُ مِن كُلِّ أَبْلخَ ظالمِ

يقول: فالتّوكيد في قوله: " وأنّنا لنأخذه من كل أبلخ ظالم"، فهذه مبالغة مكررة مضاعفة[3].

وقد فصّل العلوي في الطراز حول هذا المصطلح وذكر مذاهب ثلاثة لها :

الأول : على أنها غير معدودة من محاسن الكلام.

الثاني إنها معدودة من محاسن الكلام لبلوغ مقصد الفصاحة.

---

[1] القزويني: **«شرح الكافية البديعية»**، تح/ نسيب نشاوي، دار صادر بيروت، ط1، 1882م، ط2، 1992م، ص:150.

[2] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:162-163.

[3] المرجع نفسه، ص:163.

الثالث: ما توسط بين المذهبين، فما كان منها جار على جهة الاعتدال فهي حسنة، وما جرى منها مجرى الغلوّ والإغراق فهي مذمومة([1]).

ثم ذكر من المبالغة ثلاثة طرق على حسب استعمال اللّفظ أو الصّفات المتكررة أو إتمام الكلام بما يوجب حصولها. وذكر كذلك ضروبا لها[(2)].

ثانيا: مخالفة العرف: (عيب)

1- **لغة:** « الخلاف المضادة، وخلف فلان أي فسد، والخلفة الفساد»[(3)].

2- **اصطلاحا:** عد قدامة هذا المصطلح من عيوب المعاني وسمّاه: "مخالفة العرف والإتيان بما ليس في العادة"[(4)]، وكأن الشعراء لهم طريقة معروفة في نظم الشّعر وإرساء المعاني على قواعد معروفة مألوفة تجعل من يحيد عنها مخالفا ثم ذكر أن مخالفة العرف هي قلب للمعنى[(5)]، و لم يورد قدامة في هذا الباب كلاما كثيرا ولا أمثلة كذلك.

وقد سماه بن منقد " المخالفة" فقال:« اعلم أن المخالفة هي الخروج عن مذهب الشّعراء، وترك الاقتفاء لآثارهم»[(6)]، والمخالفة عنده كأن يخير الحبيب محبوبته بين فراق ووصال، لأن الأصل أن يطلب وصالها الدائم، أو تجد الملك يتودد لغيره، فيما أن الأصل أن الملك هو الذي

[1] : ينظر العلوي، علي بن إبراهيم : **«الطراز»** ، مرجع سابق، ج3، ص:117،119.

[(2)] المرجع نفسه، ج3، ص: 122-123.

[(3)] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ص:93، مادة خلف.

[(4)] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:244.

[(5)] المرجع نفسه، ص: 244.

[(6)] أسامة بن منقد: **«البديع في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 165.

يُتودد إليه...ومثال المقام الذي يُطلب فيه الفراق لا الوصال قول امرئ القيس من (الطّويل) [1]:

وإن تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنّي خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي من ثِيَابِكِ تَنْسَلِ[2].

فمن مضمون تعريف قدامة وتعريف ابن منقذ لا نجد تضاربا أو تضادا في المعنى والمقصد الذي يرميان إليه، فقدامة أضاف لفظة **"العرف"** إلى مصطلحه وذكرها في التعريف، أما بن منقذ فاكتفى بذكر **"المخالفة"** ولم يذكر العرف لكنه ضمنها في تعريفه، كما يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات المركّبة المضافة.

ثانيا: مؤتلفا مع الوزن:

الاستيفاء: (نعت):

1- **لغة:** قال بن فارس: « الواو والفاء والحرف المعتلّ: كلمة تدل على إكمال وإتمام، منه الوفاء: إتمام العهد وإكمال الشرط. ويقولون: أوفيتك الشيء، إذا قضيته إياه وافيا، وتوفيت الشيء واستوفيته، إذا أخذته كله»[3].

وفي اللّسان: « وفى: أتمَّ، استوفاه: لم يدع منه شيئا»[4].

2- **اصطلاحا:** لم يكد يخرج قدامة في هذا المصطلح عن ما نعت به ائتلاف اللّفظ مع الوزن في الاستقامة والتمام إلا أنه هنا استعمل مصطلح الاستيفاء: «...الذي يدل على الطّبع والشّاعرية، ووجود التّناسق التام بينهما (بين المعنى والوزن)، فيبسط الشاعر معانيه التي

---

[1] المرجع نفسه، ص:166.

[2] **«ديوان امرئ القيس»**، مرجع سابق، ص: 110، والأصل في الدّيوان (تنسلي) بالياء.

[3] ابن فارس: **«مقاييس اللغة»**، مرجع سابق، ج 6، ص:129، مادة وفى.

[4] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 15، ص:398، مادة وفى.

يريدها، دون أن يحدَّ الوزنُ من الرّغبة في هذا البسط، ويركّز على ما أراد التّركيز، ويدقّق ما يشاء أو يكتفي باللمحة الدالة، حين يريد من غير أن يضطر الوزن إلى شيء من الزيادة»[1].

وأشير إلى أن هناك معنى آخر لمصطلح الاستيفاء وهو نوع من السرقات وهو استيفاء اللفظ الطويل في الموجز القليل وهذا ما ذكره ابن وكيع في" المنصف"[2].

وما ذهب إليه قدامة في المفهوم الاصطلاحي لهذا المصطلح لا يتعارض بل يتفق كل الاتفاق مع المعنى اللغوي في الإتمام والإكمال والإتيان على الشيء من معنى أو غيره من كل جوانبه.

ثالثًا: البتر: (عيب)

1- **لغة:** « البتر: استئصال الشيء قطعا، بترت الشيء بترا: قطعته قبل الإتمام، والأبتر المقطوع، والأبتر من عروض المتقارب: الرابع المثمن، والثاني من المسدس»[3].

2- **اصطلاحا:** « الأبتر: ما قطع وتده بعد حذف سببه، كان أصله فاعلاتن فحذفت(تن) فتبقى (فاعلا)فأسقطت الألف وسكّنت اللّام فتبقى (فاعل)، فنقل إلى (فَعْلُنْ)»[4].

«والأبتر: هو الضرب الذي أصابه البتر، ونجد الضرب الأبتر، أو العروض البتراء في بحر المديد وبحر المتقارب»[5].

---

(1) بدوي طبانة: **«قدامة بن جعفر والنقد الأدب»**، مرجع سابق، ص:319.

(2) ينظر ابن وكيع: **«المنصف للسّارق والمسروق منه»**، تح، تق/ عمر خليفة بن إدريس، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا، (د، ط)، (د، ت، ن)، ج 1، ص:103.

(3) ينظر: ابن منظور: **«لسان العرب»**، ج 4، ص:37،38، مادة بتر.

(4) إميل بديع يعقوب:**« المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر»**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1991م، ص:12.

(5) المرجع نفسه، ص: 68.

والمبتور عند قدامة:« وهو أن يطول المعنى عن أن يحتمل العروض تمامه في بيت واحد، فيقطعه بالقافية ويتمه في البيت الثاني»، مثال ذلك قول عروة بن الورد[1] من (الوافر):

فَلَوْ كَاليومِ كَانَ عَليّ أَمْرِي وَمَنْ لَكَ بِالتَّدَبُّرِ فِي الأُمُورِ

قال: فهذا البيت ليس قائما بنفسه في المعنى، ولكنه أتى بالبيت الثاني بتمامه فقال:

إذاً لَمَلَكْتُ عِصْمَةَ أُمِّ وهْبٍ عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَسَكِ الصُّدُورِ[2].

إذا تأمّلنا العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لمصطلح البتر اللّذين يحملان معنى القطع والإسقاط فإن ما ذهب إليه قدامة لا يكاد يحيد عن هذين المعنيين، إلا أن قدامة خصّص تعريفه بإضافة وهي بتر المعنى وإنقاصه داخل البيت الواحد فيضطر الناظم إلى استيفاء معناه وقصده في البيت الذي يليه.

وقد نجد في أمثلة شعريّة أن البتر أصاب العروض لكن المعنى مستوفٍ تامٌّ ومثال ذلك:

خَلِيَلَيَّ عُوجَا عَلَى رَسْمِ دَارٍ خَلَتْ مِنْ سُلَيْمَى ومِنْ مَيِّه[3]

فهذا البيت ضربه مبتورة (فَعْ) بسكون، وهذا الضرب قليل الاستعمال[4]، إلا أن المعنى في هذا البيت تام.

ولعلّ المتأمّل في كتب البلاغة يجد هذا المصطلح(البتر) قد أطلق عليه النقّاد التّضمين الّذي هو: « افتقار الفصل الأوّل من الكلام إلى الفصل الثّاني، و البيت الأوّل إلى البيت الأخير» [5]

---

(1) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 253،252.

(2) **«ديوان عروة بن الورد أمير الصّعاليك»**، درا، شر، تح/ أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1998م، ص: 64.

(3) **«ديوان ابن عبد ربه الأندلسي»**، تح/ محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1993م، ص: 171.

(4) عبد العزيز عتيق: **«علم العروض والقافية»**، دار النهضة العربية، مصر، (د، ط)، 1987، ص: 123.

(5) ينظر: العسكرين أبو هلال: **«كتاب الصّناعتين»**، مرجع سابق، ص: 36.

غير أنّ قدامة في كتابه هذا غيّر اسم المصطلح من التضمين وسمّاه البتر.

المطلب الخامس: علاقات المعنى:

أولا: علاقة الائتلاف:

1-**ائتلاف المعنى مع الوزن:** وهو من مستخرجات قدامة[1]، قال قدامة في هذا الباب: « أن تكون المعاني تامة مستوفاة لم يضطر الوزن إلى نقضها عن الواجب، ولا إلى الزيادة عليه، وأن تكون المعاني أيضا مواجهة للغرض لم تمتنع من ذلك و لم تعدل عنه من أجل إقامة الوزن والطلب لصحته...» [2]، ثم يبين عدم ذكره لأمثلة وذلك لأن شأن هذا الباب مثل شأن ائتلاف اللفظ والوزن، غير أنه اكتفى بذكر العيوب وأعطى أمثلة عن المقلوب و المبتور[3].

2-**ائتلاف المعنى مع القافية:** (نعت ائتلاف القافية مع ما يدل عليه سائر البيت): وهو من مستخرجات قدامة[4]، قال قدامة في هذا الباب: «وهو أن تكون القافية متعلقة بما تقدم من معنى البيت تعلق نظم له، وملائمة لما مرّ به»[5].

ثم ذكر أنواع ائتلاف القافية مع ما يدل عليه سائر، البيت وهي: التوشيح، الإيغال، وذكر عيوب ائتلاف المعنى والقافية: التكلف في طلبها، الإتيان بها لتكون نظيرة لإخوانها في السجع[6].

---

(1) بدوي طبانة: **«معجم البلاغة العربيّة»**، مرجع سابق، ص: 44.

(2) قدامة بن جعفر، **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 190.

(3) المرجع نفسه، ص: 252.

(4) بدوي طبانة، **«معجم البلاغة العربية»**، مرجع سابق، ص:43.

(5) قدامة بن جعفر، **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:190.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص:191،255.

وذكر المصري في "التحرير و التّحبير" أن مصطلح "ائتلاف القافية" سماه من جاء بعد قدامة ب"التمكين": وهو أن يمهد الناثر لسجع فقرته أو الناظم لقافية بيته تمهيدا تأتي القافية به متمكنة في مكانها مستقرة في قرارها مطمئنة في موضعها غير نافرة ولا قلقة متعلق معناها بمعنى البيت كلّه تعلّقا تامًّا[1].

ثانيا: علاقة الترادف:

تبرز علاقة التّرادف لدى مصطلح المعنى أو(المعاني)، كونه مرادفا للغرض(الأغراض) عند قدامة في قوله: « ولما كانت أقسام المعاني التي يحتاج فيها إلى أن تكون على هذه الصّفة مما لا نهاية لعدده، و لم يمكن أن يؤتى على تعديد جميع ذلك، كي يُبلغ آخره، رأيت أن أذكر منه صدرا ينبئ عن نفسه، ويكون مثلا لغيره، وعيارا لما لم أذكره، وأن أجعل ذلك في الأعلام من أغراض الشعراء، وما له أكثر دوسا، وعليه أشد دوما، وهو المديح والهجاء والمراثي والتّشبيه والوصف والنّسيب»[2] ويصرح بذلك في نص آخر بقوله: « وإذ قدّمت ما أردت تقديمه، فلنرجع إلى ذكر واحد من المعاني الستة التي قلت إنها الأعلام من الأغراض الشعراء في المعاني، فأبدأ أولا بذكر المديح»[3].

وهنا يتضح لنا أن المعاني عند قدامة هي الأغراض نفسها.

---

[1] ابن أبي الأصبع المصري: **«تحرير التحبير»**، مرجع سابق، ص:224.

[2] قدامة بن جعفر: **«نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص:61.

[3] قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:68.

و بخصوص المعنى الثاني (الكلي) فهذا مذهب ابن رشيق وفي ذلك نقل أيضا كلام الرّمّاني (386هـ) الّذي قال:« أكثر ما تجري عليه أغراض الشعر خمسة، النسيب والمدح والهجاء والفخر ويدخل التشبيه و الاستعارة في باب الوصف»[1].

ثم نجده يحصر المعنى في مفهومين:

1- المعنى الجزئي: الذي يتضمنه البيت أو الجزء من البيت في القصيدة.

2- المعنى الكلي: أو الغرض أو الموضوع الذي عقدت عليه القصيدة كالمديح أو الهجاء أو النّسيب... [2].

ومن هذا التحليل نجد العلاقة بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحي لمصطلح المعنى الذي لم يتغير حيث يدل كلاهما على قصد الشيء وظهوره وبروزه، وهو ما يحمله اللفظ من دلالات مختلفة كقولك: أقصد بهذا اللّفظ كذا وكذا، أو قولك معنى كذا هو كذا، أي إظهار للبس أو إبراز لشيء أو تبيين لمرادف أو ضد. وهذا التقسيم (الجزئي، والكلي) الذي انفرد وتميز به قدامة عن غيره.

المطلب السّادس: القضايا

من أهم القضايا التي ترتبط بالمعنى:

1- علاقة اللّفظ بالمعنى:

من أهم النّظريات التي طرحت في هذا الموضوع سواء بتقديم اللّفظ على المعنى أو الجمع بين اللّفظ و المعنى أو تجريدهما :

---

[1] ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج1، ص:78.

[2] الناقوري، إدريس: **«المصطلح النقدي عند قدامة بن جعفر»**، مرجع سابق، ص:255.

- **تقديم اللّفظ على المعنى:** قدّم الجاحظ اللفظ على المعنى وأعطاه أولويّة وميزة عليه فمقياس القيمة الأدبيّة عنده إنّما يقوم على جزالة اللّفظ وجودة السّبك وحسن التّركيب، لأنّ: « المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجميّ والبدويّ والقرويّ والمدنيّ وإنّما الشّأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء في صحة الطبع وجودة السبك فإنّما الشّعر صناعة وضرب من النسج وحسن من التصوير»[1].

وتبعه العسكري في ذلك، فمعيار سلامة الكلام عنده تنحصر في سلاسة اللّفظ وسهولته ونصاعته...([2])

- **الجمع بين اللّفظ والمعنى:** ويمثّل هذا الفريق ابن قتيبة (276هـ) الذي رأي ميزة البلاغة في الجمع بين اللّفظ والمعنى فقسم الشّعر إلى أربعة أقسام:

أ- ضرب حسن لفظه وجاد معناه.

ب- ضرب منه حسن لفظه وحلا، فإذا أنت فتّشته لم تجد هناك فائدة في المعنى.

ج- ضرب منه جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه.

د- وضرب منه تأخّر معناه و تأخّر لفظه[3].

ولا يختلف رأي قدامة عن ابن قتيبة حيث ذهب إلى أن العملَ الأدبي يجب أن يتميَّز بالمساواة بين اللفظ والمعنى ويتمّ ذلك بائتلاف عناصرِهِ النصيةِ؛ حيث يقول: « وهو أن يكون اللفظُ مساويًا للمعنى، حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، وهذه هي البلاغة التي

---

(1) الجاحظ، **«الحيوان»**، مرجع سابق، ص:131.

(2) العسكري: «الصّناعتين»، مرجع سابق، ص:55

(3) ينظر ابن قتيبة، **«الشّعر و الشّعراء»**، مرجع سابق، ص:64،69.

وصف بها بعض الكتاب رجلًا، فقال: كانت ألفاظُه قوالبَ لمعانِيهِ؛ أي هي مساويةٌ لها لا يفضُلُ أحدُهُما على الآخر»[1].

- **العلاقة القائمة بين اللّفظ و المعنى:** في هذه العلاقة ارتبط اللّفظ والمعنى عند عبد القاهر الجرجاني(471هـ)، بقضية النظم والتأليف[2].

وعليه فالناظر في كتاب قدامة " نقد الشّعر" يجده من أنصار المذهب الأول الذي يقول بتقديم اللّفظ (الشّكل، الهيكل)عن المعنى وأكبر دليل على ذلك حينما تعرّض لصفات للفظ:

« أن يكون سمحا سهل مخارج الحروف من مواضعها، عليه رونق الفصاحة مع الخلوّ من البشاعة»، ويعلّق فيقول: « وهنا يتلاقى قدامة مع الجاحظ في عبارته المشهورة (المعاني مطروحة في الطّريق...)، كما استشهد ببعض الأشعار الّتي اعتمدها ابن قتيبة في مقدّمته حول محاسن الشّعر»[3].

- **ترادف المعنى مع اللّفظ:** وهذا الأمر لم يستقر عند قدامة فقط بل تبعه كل من الرّمّاني والآمدي وابن رشيق وحازم القرطاجنّي.

-عند الآمدي(370هـ): حيث قال: « وكانوا كثيرا ما يقولون إذا فزعوا من النّسيب وأرادوا المدح أو غيره من الأغراض: (فدَعْ ذَا) فتجنّبها المتأخّرون واستقبحوها، وكذا قولهم: (فعَدِّعنْ ذَا) وهي عندهم أحسن»[4].

---

[1] قدامة بن جعفر: « **نقد الشّعر**»، ص:171.

[2] ينظر الجرجاني، عبد القاهر، **«دلائل الإعجاز»**، مرجع سابق، ص:44،45.

[3] العشماوي، محمد زكي، **«قضايا النّقد الأدبي بين القديم والحديث»**، دار النّهضة الأدبية، لبنان، (د، ط)، 1979م، ص:287.

[4] الآمدي: **«الموازنة»**، مرجع سابق، ج1، ص:291.

- عند ابن رشيق القيرواني: ونقل ابن رشيق كلام الرماني عن الأغراض وما تجري عليهن وأشرت إلى هذا في علاقة الترادف.

- عند ابن حجّة الحموي: فقد ذكر ذلك في كلامه عن والاستتباع الاستطراد فقال: « الاستتباع أن يذكر النّاظم أو النّاثر معنى مدح أو ذمٍّ أو غرض من أغراض الشّعر فيستتبع معنى آخر من جنسه يقتضي زيادة في وصف ذلك الفن»[1]، وقال في الاستطراد: «أن توهم أنّك مستمرّ في غرض من الأغراض، ثمّ تخرج منه إلى غيره لمناسبة بينهما»[2].

وهكذا لم يقف مصطلح المعنى عند دلالة واحدة عند قدامة بل وجدناه يدل على الغرض أو الأغراض وتابعه في ذلك مجموعة من البلاغيين في مصنّفاتهم، بل إذا بحثنا في النقد العربي القديم نجد لهذا المصطلح أكثر من تسمية فنجدهم مثلا قد أطلقوا عليه: الفنون، الضروب، البيوت، الأركان، الصّنف، الأركان... [3]، وكلٌّ ذلك لا يخلُّ بالمفهوم الأصلي لمصطلح المعنى أو المعاني.

- يجمع مصطلح المعنى في موروثنا العربي و يقابل عدة مصطلحات في الدّراسات الغربية للنصوص فهو يجمع في هذه الدّراسات كلا من: العاطفة أو الانفعال، الخيال، الفكرة، فهي تندرج كلها تحت (المعنى).

المطلب السّابع: الملاحظات:

---

(1) الحموي، ابن حجّة: **«خزانة الأدب»**، مرجع سابق، ص:509.

(2) المرجع نفسه، ص:55.

(3) ينظر الحموي: **«خزانة الأدب»**، مرجع سابق، ص:76، الجمحي، ابن سلام: **«طبقات فحول الشعراء»**، مرجع سابق، ص:374،379، ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج1، ص:77، ج2، ص:91، ابن وهب الكاتب، سليمان: **«البرهان في وجوه البيان»** تق، تح/ جفني محمد شرف، مكتبة الشّباب، مطبعة الرّسالة، (د، ط)، 1969م، ص:135.

1-مصطلح المعنى من المصطلحات الأساسية التي ارتكز عليها تعريف قدامة لحد الشعر.

2- يحمل مصطلح المعنى مجموعة من الصفات، منها ما هو نعت ومنها ما هو عيب.

3-يحمل المعنى علاقة ائتلاف مع الوزن ومع القافية ومع اللفظ وله مصطلحات تدل على هذه العلاقة.

4-يحمل مصطلح المعنى علاقة الترادف، فهو مرادف للغرض، و الضّرب.

5-اتجاه قدامة إلى دراسة الشعر من خلال دراسة أغراضه كالمديح والهجاء والنسيب والمراثي والوصف والتشبيه، ليختصر الطريق وهذا ما اقتبسه من أرسطو[1].

6-كان لقدامة السبق في تسمية مصطلح المبالغة الذي جعله نعتا من نعوت مصطلح المعنى.

7-مصطلح المعنى لم يتطور دلاليا غير أنّ صفاته تعدّدت بين النّقاد فمنهم من يذكر جودته، ومنهم من يذكر صحّته، ومنهم من يذكر فساده، زمنهم من يذكر تكافؤه، أو يذكر لطافته... ومنهم من يذكر المعنى الواهي، أو ملائمته المعنى، ... وفي أحيان كثيرة تتشارك هذه الصّفات بين النّقّاد و البلاغيين.

[1] بدوي طبانة: **«قدامة بن جعفر والنقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص: 331،332.

مخطط رقم 2 يوضح دراسة مصلح المعنى و دلالاته

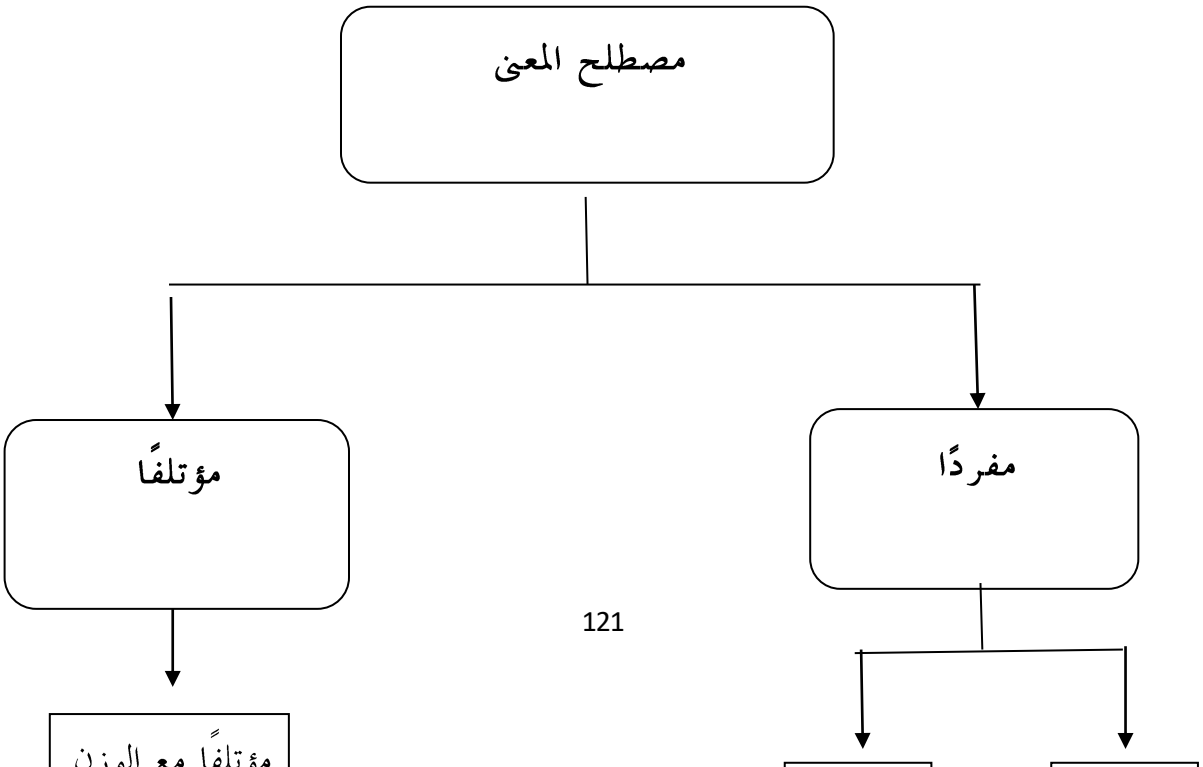

المبحث الثالث: مصطلح الوزن:

المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح وصفاته:

بعد تتبّع مصطلح الوزن وإحصائه في مدوّنة نقد الشّعر وجدنا هذا المصطلح أنّه أقلّ مصطلح ورودا بعد مصطلح المعنى واللّفظ والقافية، فقد ورد هذا المصطلح حوالي اثنين وأربعين مرّة في مواضع مختلفة ومتفرّقة، وهو الآخر وضع له نعوتا وعيوبا هي عبارة عن الصّفات الّتي تتعلّق به وتميّزه عن غيره أو تجعله متعلّقا بمصطلحات أُخر عن طريق الائتلاف مثلا أو غيره، ومن أهم صفاته نذكر:

- **مفردا:** أ- النّعوت: سهولة العروض، التّرصيع،

ب- العيوب: الخروج عن العروض، التّخليع، الزّحاف.

- **مؤتلفا:** الوزن يأتلف مع اللّفظ، ويأتلف مع المعنى.
- **الوزن الصّحيح:** وهو الوزن المستقيم غير المضطرب الّذي هو بعيد عن الانكسار.
- **الوزن القبيح:** وهو الوزن الّذي أفرط فيه قائله من التّزحيف حتى جعل ذلك بنية الشّعر كلّه.

ونجد مصطلح الوزن قد ورد بصيغة المصدر معرّفا (الوزن) و نكرة (وزن)، وبصيغة اسم المفعول(الموزون)

المطلب الثّاني: قوّة المصطلح واتّساعه داخل المدوّنة:

لا يقلّ الوزن أهمّية عن باقي المصطلحات الثلاثة سابقة الذّكر فهو يحتلّ المرتبة الثّانية بعد اللّفظ في التّرتيب من خلال حدّ الشّعر الّذي وضعه قدامة، والوزن ركن رئيسي لا يستطيع أي ناظم للشّعر أن يتخلى عنه أو يخلّ به، فهو الحجر الأساس لهذا البناء.

والوزن في كتاب "نقد الشّعر" ركن رئيسي من أركان حدّه الّذي وضعه للشعر، وحين قسم قدامة الشّعر جعله القسم الأوّل من أقسامه فقال: «فقسم ينسب إلى علم عروضه ووزنه»[1] وقدامة في هذا المعرض من كتابه لم يخرج عمّا قاله العلماء والنّقاد والبلاغيون حول الوزن، فهو الّذي يميَّز به الكلام الموزون عن غيره. والمتأمّل في نقد الشّعر العربي يجد كل ناقد لا يكاد يبدأ حديثه عن الشّعر إلا ويتصدّره بالكلام عن الوزن لأنّ العرب طبعت على نظم أشعارها موزونة[2].

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص:13.

[2] ينظر: العقّاد، عبّاس محمود: **«اللّغة الشّاعرة»**، مؤسسة هنداوي للتّعليم والثّقافة، مصر، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص: 84.

المطلب الثّالث: تعريف الوزن لغة واصطلاحا:

أ- لغة: من أهم معاني "وزن"

- التقدير التّرجيح والمعادلة:

جاء في اللّسان: « ثِقل شيء بشيء مثله كأوزان الدّراهم، ووزن الشيء وزنا وزِنةً، قال سيبويه: "اتزن يكون على الاتخاذ والمطاوعة"، والموازين المثاقيل، ووزن الشيء إذا قدره، ووزن التمر إذا خرّصه. وأوزان العرب ما بنت عليه أشعارها»[1].

-التّرجيح والمعادلة :

«وزن الشيء: رجحه، ووازن الشيء أو الشخص: عادله، واتزن العدل اعتدل، ووزن الشعر: قطعه أو نظمه موافقا للميزان العروضي»[2].

ب- اصطلاحا: قال ابن رشيق:« الوزن أعظم أركان حد الشعر وأولاها به خصوصية وهو مشتمل على القافية وجالب لها ضرورة، إلا أن تختلف القوافي فيكون ذلك عيبا في التقفية لا في الوزن، وقد لا يكون عيبا في المخمسات»[3]. و يقول في موقف آخر:«... ولا يسمى شعرا حتى يكون له وزن وقافية»[4].

---

[1] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 13، ص،ص:446،448.، مادة وزن.

[2] أحمد مختار عمر: **«معجم اللغة العربية المعاصر»**، مرجع سابق، ج 3، ص:2432، مادة وزن.

[3] ابن رشيق: **«العمدة »**، مرجع سابق، ج1، ص:88.

[4] المرجع نفسه، ص:99.

وذكر ابن طباطبا العلوي: « إن الوزن من الأدوات التي يستقيم بها الشعر من سلاسة في القول مع إجادة القافية لتكون الأبيات للقصيدة كالسلك الجامع لما تشتت منها»[1]، وفي كلام السّكّاكيّ عن الشّعر "مفتاح العلوم"، جعل الوزن الّركن الثّاني من أركان الشعر [2].

وقد عقد القرطاجنّي في كتابه منهاج البلغاء وسراج الأدباء بابا في: « الإبانة عن أنماط الأوزان في التناسب والتنبيه على كيفية مباني الكلام»، وما يكون ملائما للنّفوس أو منفِّرا لها من أحوال النظم، قال: « فالأوزان ثبث وضعها عن العرب أربعة عشر وزنا، وهو الطويل والبسيط والمديد والوافر والكامل والرجز والرمل والهزج والخفيف والسريع والمتقارب والمقتضب والمجتث وإن كان المقتضب والمجتث ليس لهما تلك الشهرة عند العرب في كلامهم»[3]، ثم راح يشكك في وزن الخبب ووضع العرب له وينفي عن العرب القدماء الوزن المسمىّ(الدبيتي) لكنه قبله لما فيه من الاستطراف والتناسب، وردّ الوزن الّذي يسمىّ المضارع فرأى أنه مختلق على العرب وأن من وضعه هو شعبة بن برسام، وقال بأن لا سبيل إلى قبول هذا الوزن أو العمل به أصلا[4].

---

[1] العلوي، بن طباطبا: **«عيار الشعر»**، شر، تق/ عبّاس عبد السّاتر، مرا/ نعيم زرزور، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط2، 2005 ، ص:11.

[2] السّكّاكي: **«مفتاح العلوم»**، مرجع سابق، ص: 516.

[3] القرطاجني، أبي الحسن حازم: **«منهاج البلغاء وسراج الأدباء»**، تق وتح/ محمد الحبيب بن الخوجة، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3، 2008م، ص: 218،219.

[4] القرطاجنّي، أبي الحسن حازم: **«منهاج البلغاء وسراج الأدباء»**، مرجع سابق، ص: 219.

وعد حازم القرطاجنّي الوزن بأنه هو المقدار الذي يقوم به الشعر حيث قال: « فإن الأوزان مما يُتَقَوّمُ به الشعر ويعد من جملة جوهره»[1].

أما قدامة فقد تحدث عن هذا المصطلح في عدة مواضع من كتابه وذكره في أول كتابه حينما قسم الشّعر إلى أقسام وذكر الوزن في أول قسم فقال: « فقسم ينسب إلى علم عروضه ووزنه»[2]، وعده علما. ثم ذكر الوزن في أول تعريف له في كتابه ألا وهو حد الشّعر فقال: « إنّه قول موزون مقفى»[3]، وقد كان الوزن أهم شيء في الشعر.

وعند قدامة الوزن شيء واقع على جميع ألفاظ الشّعر الدّال على المعنى[4].

المطلب الرّابع: صفات مصطلح الوزن:

أولا: الترصيع:(نعت).

أ-لغة: الترصيع: التركيب، يقال تاج مرصع بالجوهر وسيف مرصع أي محلى بالرصائع، وهي حِلق يحلى بها ، الواحدة رصيعة، ورصع العقد بالجوهر: نظمه وضم بعضه إلى بعض[5].

قال بن فارس: «الراء والصاد والعين أصل واحد يدل على عقد شيء بشيء كالتزيين له به، والتّرصّيع النشاط والخفة»[6].

---

(1) المرجع نفسه، ص: 236.

(2) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق ص: 13.

(3) المرجع نفسه، ص: 15.

(4) الناقوري: **«المصطلح النقدي في نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص: 390.

(5) بن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 8، ص:125، مادة رصّع.

(6) ابن فارس: **«مقاييس اللغة»**، مرجع سابق، ج2، ص: 398، مادة رصّع.

فما يحمله التّعريفان من معاني للتّرصيع يدور حول التّنظيم و التّزيين على وجه الخفّة و الجمال لزيادة جمال الشّيء وحسنه.

ب- اصطلاحا: أما الترصيع عند قدامة بن جعفر فقد جعله من نعوت الوزن: « وهو أن يتوخى فيه تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبيه به أو من جنس واحد في التصريف»[1]، واستشهد ببيت لامرئ القيس الكندي من (الطّويل):

مِخِشٍ مجِشٍ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا كَتَيْسِ ظباء الحُلَّبِ العَدَوَان.

فلفظتي(مِخِشٍ) و(مِجِشٍ) مسجوعتين في تصريف واحد، و أتبعهما بلفظتي (مُقْبِلٍ) و (مُدْبِر) شبيهتين لهما في التّصريف[2]، فقد واقف تعريف قدامة بيت امرئ القيس تماما.

وكأن قدامة يؤكد في معنى كلامه حول الترصيع إلى المذهب الذي يحمل عليه الكتاب ألا وهو أن الشعر صنعة والترصيع مبالغة في التجميل والتأنق[3].

وبيّن شوقي ضيف يبين لنا أن قدامة إنما استمد هذا الاسم لهذا المصطلح من كتاب الخطابة لأرسطو وحديثه عن الجمل ذات الأجزاء المتقابلة، ولعله رفض الإكثار من هذا اللون لقول أرسطو « إذا كان الكلام مقطعا ليس فيه اتصالات وانفصالات لم يتلذّذ به»[4].

وتبع قدامة جملة من البلاغيّين في تسمية هذا المصطلح منهم: ابن رشيق، وابن سنان، وابن منقد وغيرهم كثر... [1].

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 38.

[2] المرجع نفسه، ص: 39.

[3] بدوي طبانة: **«قدامة بن جعفر والنقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص: 330.

[4] شوقي ضيف: **«البلاغة تطور وتاريخ»**، دار المعارف، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص: 83.

وذكر ابن الأثير في كتابه المثل السائر التّرصيع في باب الألفاظ المركبة، حيث قال: « وهو مأخوذ من ترصيع العقد، وذلك أن يكون في أحد جانبي العقد من اللآلئ مثل ما في الجانب الآخر، وكذلك نجعل هذا في الألفاظ المنثورة من الأسجاع، وهو أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية»[2]

فمن خلال هذا التعريف نجد أن المعنى الاصطلاحي لا يكاد يختلف عن المعنى اللغوي فقد اُستعير التزيين للعقد للتزيين في الشعر والنثر و لكنه قد نفى هذا التسجيع عن كتاب الله تعالى[3].

ثانيا: التخليع:(عيب)

أ-لغة: التخلّع: التفكك في المشية، وتخلع في مشيه: هز منكبيه ويديه وأشار بهما، ورجل مخلَّع وخيلع: ضعيف، وفيه خُلعة أي ضعف، والمُخلُّع من الشعر (مفعولن) في الضرب السادس من البسيط، وسمي بذلك لأنه خلعت أوتاده في ضربه وعروضه، لأن أصله (مستفعلن)، (مستفعلن) في العروض والضرب، فقد حذف منه جزآن لأن أصله ثمانية، فكأن البيت خلع إلا أن اسم التخليع لحقه بقطع نون (مستفعلن)، لأنهما من البيت كاليدن، فكأنهما يدان خلعتا منه، ولما نقل (مستفعلن) بالقطع إلى (مفعولن) بقي وزنه[4].

---

[1] ينظر: **«العمدة »**، مرجع سابق، ج2، ص:26. الخفّاجي، ابن سنان: «**سر الفصاحة»**، مرجع سابق، ص: 223، ابن منقذ، أسامة: **«البديع في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 116.

[2] ابن الأثير، ضياء الدين: **«المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»**، تع، وتح،/ أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، (د.ط)، (د، ت، ن) ج1، ص: 277.

[3] ابن الأثير: **«المثل السائر»**، مرجع سابق، ج1، ص: 277،288.

[4] ابن منظور، **«لسان العرب »**، مرجع سابق، مادة خلع، مج8، ص: 78.

ب- **اصطلاحا:** المُخلّع نوع من مجزوء البسيط وهو قليل الاستعمال لثقل إيقاعه واضطرابه، إلا أنّ الشّعراء العباسيّون استحسنوه وأكثروا النظم فيه[1]، ومثال ذلك قول لابن الرومي في الهجاء من (مخلّع البسيط):

وَجْهُكَ يا عَمْرُو فيهِ طول وفي وجوهِ الكلابِ طولُ[2].

وهذا العيب سماه قدامة التخليع[3]، وصنفه في باب عيوب الوزن فقال:

« التخليع أن يكون قبيح الوزن قد أفرط قائله في تزحيفه، وجعل ذلك بنية للشّعر كله، حتى ميله إلى الانكسار، وأخرجه عن الشعر الذي يعرف السامع له صحة وزنه في أول وهلة، إلى ما جرى من الشعر هذا المجرى ناقص الطلاوة قليل الحلاوة، وذلك مثل قول الأسود بن يعفر[4]، من (المنسرح):

إنّا ذَمَمْنَا على ما خيَّلتْ سعدَ بن زيدٍ وعمراً من تميمْ[5].

فمن خلال تعريف قدامة لهذا المصطلح تبين لنا وجهان هما:

الوجه الأول: أن يكون في القصيدة زحاف جائز في بيت أو بيتين من الأبيات لا يميل بها إلى انكسار الوزن وهذا نقص جائز ورخصة تجوُّزٌ للشّاعر ذلك.

---

(1) إميل بديع يعقوب، **«المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر»**، مرجع سابق، ص: 74.

(2) **«ديوان ابن الرومي»**، شر/ أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان، ط3، 1423هـ، 2002م ، ج 3، ص:139.

(3) بدوي طبانة، **«قدامة بن جعفر والنقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص:233.

(4) قدامة بن جعفر: **«نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص: 206.

(5) **«ديوان الأسود بن يعفر»**، صنعه نوري حمودي القيسي، سلسلة كتب التراث، مطبعة الجمهورية، 1970م، ص 69، في نقد الشعر(عمرا) على النّصب، و في الدّيوان (عمرو) على الرّفع، وعلّق صاحب الدّيوان بأن البيت مذكور في كتاب "نقد الشّعر" و في "الموشح".

الوجه الثاني: أن يبني الشاعر قصيدته كلها مفرطا في التّزحيف الذي مال بها إلى الانكسار، وهذا ما قبحه قدامة، لأن الإفراط في التّزحيف تفكك واضطراب ينقص من الطلاوة ويقلل من الحلاوة.

ولأول مرة نجد قدامة يخرج عن قواعده ويترك لحاسته الذوقية الحكم على الشعر وجودته، ولا يجوز ما أجازه العروضّيون لذا نجده يعتني بالرّوايات وأسانيدها ويحقّق فيها ويمثل لذلك بما نقد به قصيدة عبيد بن الأبرص[1]. ومثّل ببيت من (البسيط):

والمرْءُ مَا عَاشَ فِي تَكْذِيْبٍ طُوْلُ الحياةِ لَهُ تَعْذِيبٌ[2].

قال:" وفيها أبيات خرجت عن العروض البته، وقبح ذلك جودة الشعر حتى أصاره إلى حدّ الرديء منه» ثم ركز في النقد فقال: « فهذا معنى جيّد ولفظ حسن، إلا أن وزنه قد شانه وقبّح حسنه وأفسد جيّده»[3].

كما أنّنا نجد المعنى اللّغوي للتّخليع لا يتعارض بل يوافق المعنى الاصطلاحي الذي ذهب إليه قدامة والذي يحمل معنى الانكسار والضعف في بنية الشّعر، وهذا العيب الذي أنكره قدامة إنما أنكره لكونه يخل بأهم عنصر بنى عليه حد الشعر ألا وهو الوزن وصحّته فإن اختل الوزن خرج الكلام عن دائرة الشعر.

المطلب الخامس: علاقات مصطلح الوزن:

أ: علاقة الائتلاف: لقد لا حظنا أن مصطلح الوزن عند قدامة يأتلف مع مصطلحين هما اللفظ والمعنى وقد تم التطرق لهما.

---

[1] بدوي طبانة: **«قدامة بن جعفر والنقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص: 233.

[2] **«ديوان عبيد بين الأبرص»**، شر/ أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994م، ص: 23.

[3] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 207.

ب:علاقة الترادف: أطلق قدامة اسم "العروض" مرادفا لمصطلح "الوزن"، في قوله: « ومثل قصيدة عَبِيد، وفيها أبيات قد خرجت عن العروض البتّة»[1]، فالعروض عنده هو الوزن.

المطلب السّادس: القضايا:

من خلال دراستنا لمصطلح الوزن عند قدامة تبين لنا ما يأتي:

- مصطلح الوزن عِلم من أقسام علم الشعر كما يبن قدامة ذلك في مقدمة كتابه، وركن له بالغ الأهمية فهو الذي يرتكز عليه الناظم لنظم قصيدته شرطا و إجبارا لا اختيارا وتساهلا[2].
- يشترط قدامة في مصطلح الوزن أن يأتلف مع عنصرين مهمين في الشّعر وهما اللفظ والمعنى[3]. وهذا ما أكّده ابن سنان الخفّاجي في حديثه عن الوزن فقال: « وهو التّأليف الّذي يشهد الذّوق بصحّته أو العَروض»[4].
- في الوزن قد يضطر الشاعر في الزيادة أو النقصان في بنية الكلمة، لذا يشترط قدامة في ائتلاف اللفظ والوزن أن تكون الأسماء والأفعال تامّة مستقيمة كما بنيت لم يضطرّ الأمر في الوزن إلى نقصها عن البنية بالزّيادة أو النقصان، وهذه خلاصة نعوت الشّعر عند قدامة، إضافة إلى سهولة العروض والتّرصيع. والأمر كذلك فيما يخص شروط ائتلاف المعنى مع الوزن[5].

---

(1) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 207.

(2) المرجع نفسه ، ص: 13

(3) المرجع نفسه، ص: 189- 190

(4) الخفّاجي: **«سر الفصاحة»**، مرجع سابق، ص: 287.

(5) الخفّاجي: **«سر الفصاحة»**، مرجع سابق، ص: 189، 190.

المطلب السّابع: الملاحظات:

- استعمل قدامة مصطلح الوزن مفردا ونعوته: سهولة العروض، التّرصيع و عيوبه تتمثل في: الخروج عن العروض والتخليع والزّحاف.

  كما وظّفه مؤتلفا: فالوزن يأتلف مع اللّفظ، ويأتلف مع المعنى.
- الوزن في رأي قدامة خارج عن لغة الشعر، مرتبط بالذوق السليم لأنه يرى أنّه الطريق التي يعرف بها جودة هذا الباب ما كفى وأغنى عند ذوي القرائح السّليمة...وكل شعر سليم هو مثال لتلك النعوت التي ذكرها.
- رغم تشدّد قدامة حول ضرورة إقامة الوزن إلا أنّنا نجده يتجوز عنه طالما تحمل الأبيات في طيّاتها معنى جيّدا ولفظا حسنا مستحسنا يتوارى تحته قبح الوزن.

مخطط رقم 3 يوضح دراسة مصلح الوزن و دلالاته

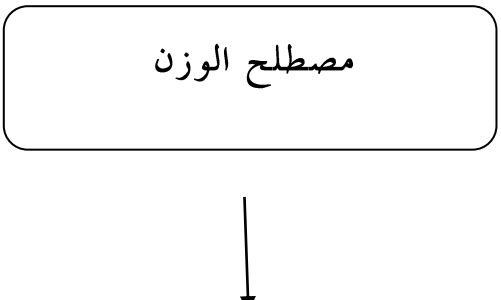

المبحث الرابع: مصطلح القافية: (القافية، التّقفية)

المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح و صفاته:

ورد مصطلح القافية حوالي تسعة وخمسين مرّة في مواضع متعدّدة ومختلفة في نقد الشّعر، وهي العنصر والرّكن الثّالث الّذي بنى عليه قدامة حدّ الشّعر، محدّدا صفاتها المتجلّية في:

-مفردة:

-النّعوت: (عذوبة الحروف، سلامة المخرج، التّصريع).

-العيوب: (التّجميع، الإقواء، الإيطاء، السّناد)

-مؤتلفة مع سائر البيت:

-النّعوت: (تعلّقها مع ما تقدّم من معنى البيت، التوشيح، الإيغال).

-العيوب: (استدعاؤها و تكلّفها، تعمّد السجع فيها من غير فائدة للمعنى)

وذكرها في مصنّفه بمشتقاتها فوردت مصدرا (القافية، التّقفية)، والتّقفية على وزن مفعلة وهي للدلالة هنا إمّا على الكثرة أو الوصف[1]، و اسم المفعول أيضا على وزن مفعل (مقفى) [2]، وجمعا معرّفا (القوافي) و جمعا منكّرا (قوافي)،ومثنى معرّفا (القافيتان).

المطلب الثّاني: قوّة المصطلح واتّساعه داخل المدوّنة:

المتأمّل في نقد الشّعر يجد أنّ القافية هي القسم الثّالث من الأقسام الّتي قسّمها قدامة للشّعر: «قسم ينسب إلى علم قوافيه ومقاطعه»[3]، والرّكن الثّالث من تعريفه للشّعر« قول موزون **مقفى** يدلّ على معنى»[4]، والقافية في عرف العروضيّين والنّقاد لا غنى للشّعر عنها فهي بمثابة

---

[1] ينظر: بحرق، جمال الدّين محمّد: **« فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لاميّة الأفعال»**، تح/ مصطفى النّحّاس، كلّية الآداب، جامعة الكويت، (د، ط)، 1414هـ/1993م، ص:217.

[2] ينظر: بدر الدّين بن جمال: **«خلاصة الأقوال على شرح لاميّة الأفعال»**، تح/ أحمد بن إبراهيم المغيني، المكتبة الاسلاميّة، ط3، 1426ه/2006م، ص:82.

[3] قدامة بن جعفر: **«نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص: 13.

[4] المرجع نفسه، ص:15.

الرّوح للجسم وهي ميزة مُيّز بها الشعر العربي، وقدامة لم يخرج في مصنّفه هذا عماّ ذكره الخليل ومن كان في صفّ الخليل من تحديد للقافية – وسنذكر هذا في التّعريف الاصطلاحيّ للقافية– غير أن قدامة جعل لها ميزة خاصّة و هي كونها لفظ يأتلف مع معنى سائر البيت مبيّنا ذلك بقوله: «وإنّما يذهب الشّعراء المطبوعون المجيدون إلى ذلك، لأنّ بنية الشّعر إنّما هي التّسجيع والتّقفية»[1].

فالقافية في نقد الشّعر لم تخرج عمّا قاله عنها العروضيّون و لم يتطرّق قدامة للجزئيّات والخلافات الّتي كانت بينهم حولها غير ما أضافه كما قلنا من ائتلافها مع معنى سائر البيت في نعوتها وعيوبها.

المطلب الثّالث: تعريف القافية لغة واصطلاحا:

أ– لغة: قَفَاهُ قَفْواً وقُفُواً وتَقَفَّاهُ: تبعه. واقتفى أثره وتَقَفَّاهُ: اتبعه.وقَفَّيْتُ على أثره بفلان أي اتبعته. وفلان قَفِيُّ أهله وقَفِيَّتُهُم أي الخلف منهم لأنه يقفو آثارهم في الخير.

والقافية من الشعر: الذي يقفو البيت، وسمِّيت قافية لأنها تقفو البيت[2]،

ب– اصطلاحا: لقد تعددت آراء علماء العروض والقافية واختلفت مذاهبهم حول مصطلح القافية فالخليل القافية عنده: « هي آخر البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبله الساكن»[3]، وعند الأخفش: «القافية آخر كلمة في البيت، وإنما قيل لها قافية لأنها تقفو

---

[1] المرجع نفسه، ص: 60.

[2] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 15، ص: 194،195، مادة قفا.

[3] الدماميني، محمد بن أبي بكر: **«العيون الغامزة على خبايا الرامزة»**، تح/ الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 1994، ص: 237.

الكلام، وقال : وفي قولهم قافية دليل على أنها ليست بحرف لأن القافية مؤنثة والحرف مذكر»[1].

وأورد الفراء في كتابه "حروف المعجم" أن القافية هي حرف الروي ونحى نحوه أكثر الكوفيين، وخالفه من أهل الكوفة أبو موسى الحامض فقال: « القافية ما لزم الشاعر تكراره في آخر كل بيت، وهذا مختصر مليح الظاهر إلا أنه إذا تأملته كلام الخليل بعينه لا زيادة فيه ولا نقصان[2].

ومنهم من قال أن القافية آخر جزء من البيت، قال الزجاج:» بعض الناس من العلماء يرى أن القافية حرفان من آخر البيت»[3].

«ومنهم من جعل القافية الجزء الآخر من البيت وقال لا يسمى بيتا من الشعر ما دام قسما أولا... ومنهم من قال البيت كله قافية لأنك لا تبني بيتا على أنه من الطويل ثم تخرج منه إلى البسيط ولا إلى غيره من الأوزان... ومنهم من جعل القافية القصيدة كلها وذلك اتساع ومجاز...وسميت القافية قافية لأنها تقفو إثر كل بيت...»[4]

وعليه فإن المجمع عليه مذهب الخليل في تعريف القافية هو الأصح والتي هي: ساكنين قبلهما متحرك في أخر مقطع صوتي من البيت.

والقافية عند قدامة لها مثل ما لمصطلح اللفظ ومصطلح المعنى ومصطلح الوزن فهي ثاني قسم من أقسام الشعر عنده، ورابع مصطلح بنى عليه قدامة تصور كتابه وثالث مصطلح بنى

---

[1] الأخفش، سعيد بن مسعدة: **«القوافي»**، تح/ أحمد راتب النفّاخ، دار الأمانة، ط1، 1973، ص: 1.

[2] ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج1، ص 100.

[3] المرجع نفسه، ص 101.

[4]: المرجع نفسه، ص 101.

عليه حد الشعر[1]، وذكرها في مواطن كثيرة من كتابه، كما استعمل هذا المصطلح بصيغتين: القافية والتّقفية[2].

المطلب الرّابع: صفات مصطلح القافية:

أولا: مفردة:

أ- التصريع: (نعت)

لغة: قال الخليل بن أحمد: « المصراعان من الأبواب بابان منصوبان ينضمان جميعا، مدخلهما في الوسط من المصراعين، من الشعر: ما كان قافيتان في بيت. يقال: صرّعت الباب والشعر تصريعا[3].

وصرّع الباب: جعل له مصراعين، قال أبو إسحاق: المصراعان بابا القصيدة بمنزلة المصراعين اللذين هما بابا البيت، قال: واشتقاقهما من الصرعين، وهما نصفا النهار، قال: فمن غُدْوةٍ إلى انتصاف النهار صَرْعٌ، ومن انتصاف النهار إلى سقوط القرص صَرْعٌ. قال الأزهري: والمصراعان من الشعر ما كان فيه قافيتان في بيت واحد. وبيت من الشعر مُصَرَّعٌ له مصراعان. والتّصريع في الشعر: تقفية المصراع الأول مأخوذ من مصراع الباب...، وإنما وقع التّصريع في الشعر ليدل على أن صاحبه مبتدئٌ إما قصّة و إما قصيدة. وصَرّعَ البيت من الشعر: جعل عروضه كضربه[4].

-اصطلاحا:

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ،ص: 13،15.

[2] المرجع نفسه، ص: 60.

[3] الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **«كتاب العين»**، مرجع سابق، ص: 391.

[4] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 8، ص: 199، مادة صرع.

حدده حازم القرطاجنّي بقوله: «فإن للتّصريع في أوائل القصائد طلاوة وموقعا من النّفس لاستدلالها به على قافية القصيدة قبل الانتهاء إليها، ولمناسبة تحصل لها بازدواج صيغتي العروض والضرب وتماثل مقطعها لا تحصل لها دون ذلك»[1].

وحدّده ابن رشيق:« فأما التصريع فهو ما كانت عروض البيت فيه تابعة لضربه تنقص بنقصه وتزيد بزيادته...وسبب التصريع مبادرة الشاعر القافية ليعلم من أول وهلة أنه أخذ في كلام موزون غير منثور ولذلك وقع في أول الشعر، وربما صرّع الشاعر في غير الابتداء وذلك إذا خرج من قصة إلى قصة أو من وصف شيء إلى وصف آخر فيأتي حينئذ بالتصريع إخبارا بذلك وتنبيها عليه...»[2]. ثم بين أهمية التصريع في الشعر العربي فقال: «وإذا لم يصرِّع الشاعر قصيدته كان كالمتسوِّرِ الداخل من باب غريب»[3].

هو أن يجعل الشاعر العروض والضرب متشابهتين في الوزن والروي في البيت المصرّع على أن تكون عروض البيت فيه تابعة لضربه تنقص بنقصه وتزيد بزيادته[4].

أورد قدامة هذا المصطلح في نعت القوافي فقال: « أن تكون عذبة الحرف، سلسة المخرج، وأن يقصد لتصيير المصراع الأول من القصيدة مثل قافيتها، فإن الفحول المجيدين من الشعراء القدماء والمحدثين يتوخون ذلك ولا يكادون يعدلون عنه، وربما صرّعوا أبياتا أخر من القصيدة

---

[1] القرطاجنّي، أبي الحسن حازم: **«منهاج البلغاء وسراج الأدباء»**، تق، تح/ محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط 3، 1986، ص: 283.

[2] ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج 1، ص: 114-115.

[3] المرجع نفسه، ص: 117.

[4] إميل، بديع يعقوب: **«المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر»**، مرجع سابق، ص :194

بعد البيت الأول، وذلك يكون من اقتدار الشاعر وسعة بحره، وأكثر من كان يستعمل ذلك امرؤ القيس لمحلّه من الشعر»[1].

فالمعنى الاصطلاحي الذي جاء به قدامة لا يكاد يختلف عن المعنى اللّغوي للتّصريع فكأن البيت الذي يتكون من صدر وعجز وعروض وضرب هو مثل جزئي الباب اللذين هما المصراعان.

ولقد جعل قدامة مصطلح التصريع من بنية الشعر وذكر بأن التصريع علامة من العلامات التي يعرف بها الكلام الموزون من الكلام المنثور وحصر التّصريع في طبقة المجيدين وربطه بالفحولة حيث قال: « وإنما يذهب الشعراء المطبوعون المجيدون إلى ذلك، لأن بنية الشعر إنما هو التّسجيع والتقفية، فكلما كان أكثر اشتمالا عليه كان أَدْخَلَ له في باب الشعر وأخرج له عن مذهب النثر»[2].

وفي أول كلامه عن التّصريع استعمل مصطلح المصراع والذي سبقه إليه الجاحظ في البيان والتّبيين إذ قال:»... وذكروا الرويّ و القوافي، وقالوا: هذا بيت وهذا مصراع»[3].

و التّصريع نوعان: «عروضيٌّ و بديعيٌّ: فالعروضيٌّ عبارة عن استواء عروض البيت وضربه في الوزن والإعراب والتقفية بشرط أن تكون العروض قد غيرت عن أصلها لتلحق الضرب في زنته. والبديعيٌّ استواء آخر جزء في الصدر، وآخر جزء في العجز في الوزن والإعراب والتقفية، ولا يعتبر بعد ذلك أمرا آخر»[4].

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 51.

[2] المرجع نفسه، ص: 60.

[3] الجاحظ: **«البيان والتبيين»**، مرجع سابق، ج1، ص :139.

[4] المصري: **«تحرير التحبير»**، مرجع سابق، ص: 305.

وما استشهد به قدامة من أبيات كانت في التصريع البديعي وذكر أبياتا لامرئ القيس من (الطّويل):

قِفَا نَبك مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَا بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[1].

كما استعمل قدامة هذا المصطلح بأشكال متعددة: المصراع: وهو المشتق من المعنى اللغوي، والتصريع وهو المصدر والأصل، وفعل صَرَّعَ، يُصَرِّعُ، مُصَرِّعٌ.

ب-التجميع: (عيب)

- **لغة:** في لسان العرب: جمع الشيء عن تفرّقه يجمعه جمعا وجمعه وأجمعه واجتمع، وجمعت الشيء إذا جئت به من ههنا وههنا. والمسجد الجامع الذي يجمع أهله[2]. وجمع المتفرّق ضم بعضه إلى بعض وألّفه، ومجتمع (مفرد) اسم مفعول من اجتمع، وجماعة من الناس تربطها روابط ومصالح مشتركة وعادات وتقاليد وقوانين واحدة[3].

إذن فمن معاني التجميع الضم والربط على خلاف التفريق.

- **اصطلاحا:** عد قدامة التجميع من عيوب القوافي فقال فيه: « وهو أن تكون قافية المصراع الأول من البيت الأول على رويٍّ متهيِّء لأن تكون قافية آخر البيت بحسبه فتأتي بخلافه»، مثل ما قال عمرو بن شأس من (الطّويل):

تَذَكّرْتُ لَيْلَي، لاَتَ حِينَ اذِّكَارُهَا وَقَدْ حُنِيَ الأَصْلاَبُ، ضُلاًّ بِتِضْلاَل[4].

---

(1) مصطفى عبد الشافي: **«ديوان امرؤ القيس»**، ط و تص/ دار الكتب العلمية بيروت، ط5، 2005م، ص: 110.

(2) ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 8، ص: 53، 55، مادة جمع.

(3) أحمد مختار عمر: **«معجم اللغة العربية المعاصر»**، مرجع سابق، ج 1، ص: 392،395، مادة جمع.

(4) الجبوري يحي: **«شعر عمر بن شأس الأسدي»**، دار القلم، الكويت، ط، 1، 1976، ص:77.

فالقارئ يتوهم من سماعه لصدر البيت أن قافية آخر البيت الأول ستكون مثل قافية المصراع الأول، فيفاجأ بقافية أخرى لا تجانس المصراع الأول، وفي هذا البيت الذي استشهد به قدامة كان من المفترض أن يختم الشاعر بروي الراء، فإذا هو قد جاء بخلافه هو حرف اللام[1].

يذكر ابن رشيق في باب التقفية والتصريع هذا العيب بقوله: « هذا باب يشكل على كثير من النّاس علمه ويلحقه عيب سماه قدامة التجميع كأنه الجمع بين رويين وقافيتين»[2]، ثم يعلق على هذه التسمية لهذا المصطلح الذي ذكره قدامة فيقول: « ورأيت من يقول التّخميع بالخاء كأنه من الخمع في الرجل»[3]، وفي اللسان:خَمَعَت الضّبع تَخمعُ خَماعاً وخَمَعَاناً خُمُوعاً، وخمع في مشيته إذا عرج، والخُمَاعُ العرَجُ[4].

وتسمية هذا المصطلح بالتّخميع علّق عليه بدوي طبانة في كتابه " قدامة بن جعفر والنّقد الأدبي" فقال: « الذي في طبعة ليدن(التّخميع) بالخاء المعجمة، ولم أقف له على معنى اصطلاحي»[5].

وتعليقا على كلام بدوي طبانة أرى أن مصطلح التّخميع لا يخل بالمعنى الاصطلاحي والمفهومي لمصطلح التّجميع بل هو كذلك أنسب لأنه يحمل في معناه اللّغوي العرج، وما يصاحب أخر المصراع الأول من البيت يجعل فيه عرجا معنويا ألا وهو نفور النفس من عدم

---

(1) الناقوري، إدريس: **«المصطلح النقدي عند قدامة بن جعفر»**، مرجع سابق، ص: 89.

(2) ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج1، ص :114.

(3) المرجع نفسه، ص: 114.

(4) ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج8، ص: 79.

(5) بدوي طبانة،: **«قدامة بن جعفر والنقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص: 240.

مناسبة مقاطع الفصول. لأن قدامة ذكر أن ترك هذه المناسبة عيب سماه التجميع ومثل لذلك بقول سعيد بن حُميد في أول كتاب له: «وصل كتابك فوصل به ما يستعبد الحر وإن كان قديم العبودية، ويسترق الشكر وإن كان سالف فضلك لم يبق شيئا منه»[1]، ويبين: " لأن المقطع على (العبودية) منافر للمقطع على (منه) [2].

و لم يخرج ابن رشيق عن تعريف قدامة كما نجده يؤكّد أن قدامة قد أطلق أيضا تسمية التجميع[3]. ثم قال ابن رشيق: « إن من ابتداء القصائد التجميع، وهو: أن يكون القسم الأول متهيأً للتصريع بقافية ما فيأتي تمام البيت بقافية من خلالها»[4].

ثانيا: مؤتلفة مع سائر البيت:

أ- **الإيغال: (نعت)**

-لغة: وَغَلَ في الشيء وُغُولاً: دخل فيه وتوارى به، وكذلك أوغل في البلاد ونحوها، وتوغّل في الأرض: ذهب فأبعد فيها، وكذلك أوغل في العلم . والإيغال: السير السريع

وقيل: الشديد والإمعان في السير[5]، قال الأعشى من (الخفيف):

مَرِحَتْ حُـــــرَّةً كَقَنْطَرَةِ الرُّو مِيِّ تَفْرِي الهَجِيرَ بِالأَرْقَالِ

تَقْطَعُ الأَمْعَزَ المُكَوكَبَ وَخْداً بِنَوَاجٍ سَرِيعَةِ الإِيغَالِ[6].

---

(1) الخفاجي، ابن سنان: **«سر الفصاحة»**، مرجع سابق، ص: 178.

(2) المرجع نفسه، ص: 178.

(3) المرجع نفسه، ص: 117.

(4) ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج1، ص: 114.

(5) ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 11، ص: 733،732.

(6) **«ديوان الأعشى»**، مرجع سابق، ص:7،5.

قال المتنخل الهذلي من (الطّويل):

حَتّى يَجِيءَ وَجُنْحُ اللَّيْلِ يُوغِلُهُ وَالشَّوْكُ فِي وَضَحِ الرِّجْلَيْنِ مَرْكُوزُ[1].

- **اصطلاحا:** يذكر شوقي ضيف أن هذا المصطلح من مستخرجات قدامة وهو من المصطلحات التي أضافها زيادة على ما جاء به ابن المعتز[2].

وهو من نعوت ائتلاف القافية مع سائر البيت، قال قدامة:« وهو أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تاما من غير أن يكون للقافية فيما ذكره صنع، ثم يأتي بها لحاجة الشعر في أن يكون شعرا، إليها، فيزيد بمعناها في تجويد ما ذكره في البيت»[3]، واستشهد لذلك ببيت لامرئ القيس من (الطّويل):

كَأَنَّ عَيُونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا وَأَرْحُلَنَا الجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقَّبِ[4].

لقد جاء امرؤ القيس بالمعنى في هذا البيت وأتمّه قبل أن يخلص ويتمّ القافية، فشبه عيون الوحش بالجزع ثم أضاف موغلا ومؤكدا المعنى وواصفا بزيادة قوله (الذي لم يثقب) وهذه الإضافة قد احتاج إليها امرؤ القيس ليتم قافيته[5].

وقدامة لما نقل لنا هذا المسلك في الشعر فقد ذكر بأن هذه المعاني مستقرة في نفوس الناس قديما وأورد ما نقله أبو العباس بن يزيد النحوي قال: « حدثني التَّوّزي قال: قلت للأصمعي من أشعر الناس؟ قال: من يأتي إلى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيراَ، أو إلى الكبير فيجعله بلفظه

---

(1) **«ديوان الهذليين»**، دار الكتب المصرية، ط، 2، 1995م، ج1، ص16.

(2) شوقي ضيف: **«البلاغة تطور وتاريخ»**، مرجع سابق، ص: 92.

(3) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 192.

(4) **«ديوان امرؤ القيس»** مرجع سابق، ص:37.

(5) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:193.

خسيسا، أو ينقضي كلامه قبل القافية، فإذا احتاج إليها أفاد بها معنى، قال: قلت: نحو من؟ قال: نحو ذي الرّمة[1]، من (الطّويل):

قِفِ العِيسِ فِي أَطْلاَلِ مِيَّةَ فَاسْأَلِ رُسُوماً كَأَخْلاَقِ الرِّدَاءِ الْمُسَلْسَلِ[2].

فقد أتم كلامه قبل لفظة (المسلسل) ثم احتاج قافية فجاء بها فزاده في المعنى[3].

وقال البلاغيون: « إن الإيغال عبارة عن الإتيان في مقطع البيت وعجزه أو في الفقرة الواحدة بنعت لما قبله مفيد للتأكيد والزيادة»[4]

وقال بعضهم: «إن الإيغال هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، وعلى هذا فإنه مختص بالشعر»، وقيل لا يختص بالشعر[5]؛ بل نجد ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ٱتَّبِعُومَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [سورة ياسين الآية: 20،21]، ف ﴿ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ مما يتم المعنى بدونه، فالرسول لا محالة مهتد»[6].

وعلى هذا فإننا نجد بعد كل هذه التعريفات أن تعريف قدامة وتعريف البلاغيين يحمل معنى الزيادة والتأكيد للمعنى الذي سبق في البيت. كما أنّنا نجد جملة من البلاغيين لم يحيدوا عما ذهب إليه قدامة ومنهم ابن رشيق في العمدة الذي بين أن هذا المصطلح (الإيغال) ضرب من

---

(1) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:194.

(2) **«ديوان ذي الرمة»**، تق، وشر/ أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1995م، ص: 225.

(3) قدامة بن جعفر، **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص : 194.

(4) بدوي طبانة: **«معجم البلاغة العربية»**، دار المنارة، جدة، دار الرفاعي، الرياض، ط3، 1988م، ص: 731.

(5) المرجع نفسه، ص: 731.

(6) بدوي طبانة: **«معجم البلاغة العربية»**، مرجع سابق، ص: 731.

المبالغة يختص بالقوافي، ويشير بأن هناك من يسميه (التبليغ) [1]، و لم يخرج أبو هلال العسكري عما قاله قدامة بل نجده هو وابن رشيق يستشهدان بنفس الشواهد التي استشهد بها قدامة في شرحهما لهذا المصطلح[2].

ب-**التكلف: (عيب):**

-لغة: « كَلِفَ بالشيء كَلَفاً وكُلْفَةً فهو كَلِفٌ ومُكَلّفٌ: لَهِجَ بِهِ، والْمُكَلِّفُ والْمُتَكَلِّفُ: الوَقَّاعُ فيما لا يعنيه، والْمُتَكَلِّفُ: العِرِّيضُ لما لا يعنيه. ويقال تحمّلت الشيء على تَكْلُفَةٍ إذا لم تُطِقْهُ إلا تكلفاً»[3].

- إذن فمن معاني التكلف: الولوع بالشيء، والتطلّبُ لما لا يعني الشّخص، والوقوع في الأمر الصعب من باب التعمد.

-اصطلاحا: يعد التّكلف من الأمور التي يستكرهها الإنسان سواء على سبيل عدم الاستطاعة أو على سيبل الوقوع في الأمور الصعاب، أما على مستوى الشعر فقد تكلم فيه علماء البلاغة والبيان والعارفين بسبل النظم والتأليف فعرفوا بممارستهم ودربتهم في تصيد مواضع التكلف في اللفظ أو المعنى أو القافية وغيرها...

ولا يكاد يختلف كل من المعنى اللغوي والاصطلاحي للتكلف ففي الاصطلاح هو بذل جهد ومشقة للوصول إلى تعبير يقصد به الناظم معنى معينا أو صورة، أو استعمال أسلوب أو جملة من الأساليب ...،

---

[1] ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج2، ص: 46.

[2] ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج 2، ص: 46، العسكري، أبو هلال: **«الصناعتين»**، مرجع سابق، ص: 380.

[3] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 9، ص: 307.

و قال الجاحظ: « المتكلف من يكثر البديع في شعره»[1].

وعند العسكري هو خلاف السّلاسة والسّهولة: قال: « والكلام إذا خرج في غير تكلّف وكدّ وشدة تفكر وتَعَمُّلٍ كان سلسا سهلا وكان له ماء ورواء ورقراق وعليه فِرْنَدٌ لا يكون على غيره ممّا عَسُرَ بُرُوزُهُ واُسْتُكْرِهَ خُروجه»[2]، وفرّق ابن قتيبة بين التّكلف والطّبع ورآهما نقيضان[3].

وعقد ابن منقد بابا سمّاه (باب التّكلف والتّعسف) ذك قال: « وهو الكثير من البديع كالتّطبيق و التجنيس في القصد، لأنه يدلّ على تكلّف الشّاعر لذلك وقصد إليه. وإذا قل كان طبعا في الشاعر، ولذا عابوا على أبي تمام لأنه كثر في شعره، واستحسنوه في شعر غيره لقلته... ولهذا قالوا: خير الأمور أوسطها...» [4].

وقدامة هو الآخر التكلّف عنده عيب من عيوب ائتلاف القافية مع المعنى، قال: « أن تكون القافية مستدعاة قد تكلّف في طلبها، فاشتغل معنى سائر البيت بها»[5].

كما ذكر كلامه عن التّرصيع إذا كثر وتواتر في الأبيات كلها أبان عن تَعمُّلٍ وتكلّف[6]،

---

(1) ينظر: الجاحظ: **«البيان و التّبيين»**، مرجع سابق، ج1، ص: 51.

(2) العسكري، أبو هلال: **«الصناعتين»**، مرجع سابق، ص: 171

(3) ابن قتيبة: **«الشعر والشعراء»**، مرجع سابق، ص: 90،78

(4) ابن منقذ، أسامة: **«البديع في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 164،163

(5) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 254.

(6) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:47.

وفي كلامه عن الحوشيّ الّذي وُجد في أشعار الكثير من أهل الحضر وكان سببه التّطلّب والتّكلّف وبين بأن التكلف في هذا الموضع منافر للطبع أي ضده[1].

وإذا لا حظنا استعمال قدامة لهذا المصطلح نجده يورده بمشتقاته (تكلّف، متكلّف، التكلّف)، كما يستعمل بعض مرادفاته مثل: (التّعمل، التّطلّب، مستدعاة) [2].

المطلب الخامس: علاقات مصطلح القافية:

أولا: علاقة الائتلاف:

أ- ائتلافه القافية مع المعنى: قال قدامة في هذا الباب: « وهو أن تكون القافية متعلقة بما تقدم من معنى البيت تعلق نظم له وملائمة لما مرّ فيه»[3].

ثم بين أنواع هذا الائتلاف للقافية في عدة مصطلحات سماها نعوتا تجعلها متعلقة بسائر البيت فذكر في هذا الباب: التوشيح، الإيغال، وذكر عيوبها أيضا والمتمثلة في: التكلف في طلبها، والإتيان بالقافية لتكون نظيرة لأخواتها في السجع[4].

والواضح من كلام قدامة أن القافية لفظ مثل لفظ سائر البيت الذي يقصد به المعنى، واللفظ

هذا يأتلف مع المعنى فأصبحت القافية تأتلف مثلما يأتلف اللفظ والمعنى والوزن كما ذكر سابقا.

---

(1) المرجع نفسه، ص: 197.

(2) المرجع نفسه، ص:47، 197، 254.

(3) المرجع نفسه ، ص: 190.

(4) المرجع نفسه، ص: 190، 191، 192، 254، 255.

واتبع أبو الإصبع المصري قدامة في تسمية هذا المصطلح واستشهد من القرآن أولا ثم ذكر أمثلة شعرية في هذا الباب[1].

ومن البلاغيين من سمى هذا المصطلح (ائتلاف القافية) (تمكينا) ومنهم ابن مالك فذكره في باب الائتلاف في كتابه "المصباح"[2]، وابن الأثير الحلبي في باب "مساواة اللفظ للمعنى وائتلافه"، في كتابه "جوهر الكنز"[3]، وصفي الدين الحلي في "شرح الكافية البديعية"[4]، والحموي في خزانة الأدب وأشار بأنه هو نفسه ائتلاف القافية وسماه هو التمكين[5]، والمدني في "شرح عقود الجمان"[6]، وكلهم أشاروا إلى أن هناك من سماه ائتلاف القافية ولعلّهم يقصدون قدامة .

ثانيا: علاقة الترادف:

---

[1] المصري، بن أبي الإصبع: **«تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن»**، تق و تح/ حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص: 224،225.

[2] ابن مالك، بدر الدين: **«المصباح في المعاني والبيان والبديع»**، تح وشر/حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، مصر، ط1، 1989، ص: 255.

[3] بن الأثير الحلبي، نجم الدين أحمد بن إسماعيل: **«جوهر الكنز»**، تح/ محمد زغلول سلام، منشأة المعارف الإسكندرية، (د، ت، ن)، ص:200.

[4] الحليِّ، صفي الدين: **«شرح الكافية البديعية»**، مرجع سابق، ص: 167.

[5] الحموي، **«خزانة الأدب»**، مرجع سابق، ص:555.

[6] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان: **«شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان»**، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت، ط)، ص:155.

أطلق قدامة على مصطلح القافية مرادفا سماه اللّفظ حين قال:«... إنما هي لفظ مثل سائر البيت...» [1]، فهي عنده إذن لفظ مثل سائر ألفاظ البيت إلا أنها تتأخر في الترتيب وتقفو أثر كل بيت وتأتلف مع المعنى.

المطلب السّادس: القضايا

من خلال دراستنا لمصطلح القافية وبعض القافية نجد:

- مصطلح القافية شرط أساسي من شروط وضع حدّ الشّعر عند قدامة، فهو ثالث مصطلح بنى عليه تعريفه للشّعر.
- اشتراط قدامة القافية كصفة فاصلة للشعر، وما يميّز الشعر العربي عن غيره هو التّقفية، ويبيّن ذلك الفرابي بقوله: «إن للعرب من العناية بنهايات الأبيات الّتي في الشّعر أكثر مما لكثير من الأمم الّتي عرفنا أشعارهم»[2].

لقد قعّد قدامة لتصوره حول هذا المصطلح، والقافية عنده لها مثل ما لمصطلح اللّفظ ومصطلح المعنى ومصطلح الوزن فهي ثاني قسم من أقسام الشعر عنده، ورابع مصطلح بنى عليه قدامة تصور كتابه وثالث مصطلح بنى عليه حد الشعر[3]،وذكرها في مواطن كثيرة من كتابه، كما استعمل هذا المصطلح بصيغتين: القافية والتّقفية[4].

- تعتبر القافية في تصوّر قدامة لفظا مثل سائر ألفاظ البيت المتقدّمة حيث اشترط أن تحمل معنى وتأتلف مع سائر البيت.

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:23.

[2] **«مجلّة شعر»**، مجلّة أدبية شهرية، شارع فينيقيا، بيروت، لبنان، ط، 1959م، العدد 12، ص: 91.

[3] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 13،15.

[4] المرجع نفسه، ص: 60.

المطلب السّابع: الملاحظات:

- لا يتعارض المعنى اللّغوي و المفهوم الاصطلاحي للقافية في كون القافية لغة هي من القفو وهو التّتبع، وفي الاصطلاح المقطع الصوتي في آخر البيت من الشّعر.
- «لم يأت قدامة بالجديد حول هذا المصطلح في مدلوله اللّغوي والاصطلاحي، غير أنّه توسّع في شرحها من جانب ائتلافها مع المعنى العام للبيت»[1].
- وجود اختلاف طفيف حول تسمية هذا المصطلح بين البلاغيين، فمنهم من أطلق عليه اسم (ائتلاف القافية)، ومنهم من أطلق عليه اسم (التّمكين).
- التّداخل الواضح حول مصطلح القافية بين العروضيّين بل وجعلوا له ألقابا اصطلاحية منها: المتكاوس، المتراكب، المتدارك، المتواتر، المترادف[2].
- عدم تفريق قدامة بين مصطلح القافية والتّقفية، غير أن العروضيين فرقوا بين القافية – وجعلوا لها أنواعا وألقابا كما ذكرنا– وبين التّقفية والتّصريع والإصمات، وجعلوا التقفية أعمّ من التّصريع[3].
- تقسّيم البلاغيّين التّصريع إلى تصريع بديعيّ وتصريع عروضيّ[4].

لكنّ قدامة كان يقصد بالتّصريع التّصريع العروضيّ والّذي عدّه من محاسن الكلام وسعة بحر الشّاعر خاصة إذا صرّع في آخر القصيدة.

---

(1) الناقوري: **«المصطلح النّقدي في نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص: 221.

(2) الأسنوي، جمال الدّين: **«نهاية الرّاغب في شرح عروض بن الحاجب»**، تح/ شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط1، 1989م، ص: 344.

(3) المرجع نفسه، ص:97-98-99.

(4) المصري: **«تحرير التّحبير»**، مرجع سابق، ص: 305.

1-وفي إطار تطرّق قدامة للمصطلحات الّتي تنطوي تحت مصطلح القافية والّتي اخترت منها مصطلح التّجميع فإن قدامة لم يفرّق بين:

أ- مصطلح الزّحاف والعلة، الّذين يجعلهما بمثابة واحد على عكس ما يرى الخليل في أن هناك فرقا بين الزحاف والعلّة[1].

ب- التّداخل والاختلاف في مصطلح الزحاف، الإقعاد، الإقواء، من خلال تعدّد التسمية بين العروضيين والبلاغيين[2].

2-استعمال قدامة في حديثه عن مصطلح "التّكلف" في استدعاء القافية لمصطلح مضاد له وهو مصطلح الطّبع، فهو يرى انه كلّما كان الشاعر سليقيا بعيدا عن التّكلّف كلّما كان شعره أدعى إلى الاستحسان والقبول.

-القافية مصطلح يرادف اللّفظ فهي مثله مثل سائر البيت.

- الاختلاف حول تسمية مصطلح التّجميع ب التّخميع، والّذي لم يفصح عن اختلاف أو تضاد بل هما سيان في المعنى.

-يعتبر مصطلح الإيغال الّذي هو من نعوت القافية، زيادة محمودة للتأكيد أو المبالغة استحسنها قدامة، وذلك لأنّ النّفس قد لا تكتفي ببلوغها للمعنى المقصود ولكنّها تشتهي زيادة القصد منها مبالغة أو تأكيدا ليتمكّن هذا المعنى في القلب، ولو أنّ هذه الزّيادة الّتي تحمل غرضا غير محمود في كلام العرب لما خاطب بها الله عباده في كتابه العزيز.

---

(1) الناقوري: «**المصطلح النقدي في نقد الشّعر**»، مرجع سابق، ص: 166.

(2) نجيب جحيش: «**إشكالية المصطلح العروضي بين القديم والحديث**»، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم الآداب و اللّغة العربية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2017/2016م، ص:220-221.

-التّرصيع نعت من نعوت القافية وهو عنصر محمود، لكنّه إذا تواتر وتكرّر أبان عن تكلّف وتعمُّلٍ فأصبح عيبا، وهذا التّكلّف الذي أجمع عليه النّقّاد بأنّه عيب يفسد المعنى المراد.

مخطط رقم 4 يوضح دراسة مصطلح القافية و دلالاته

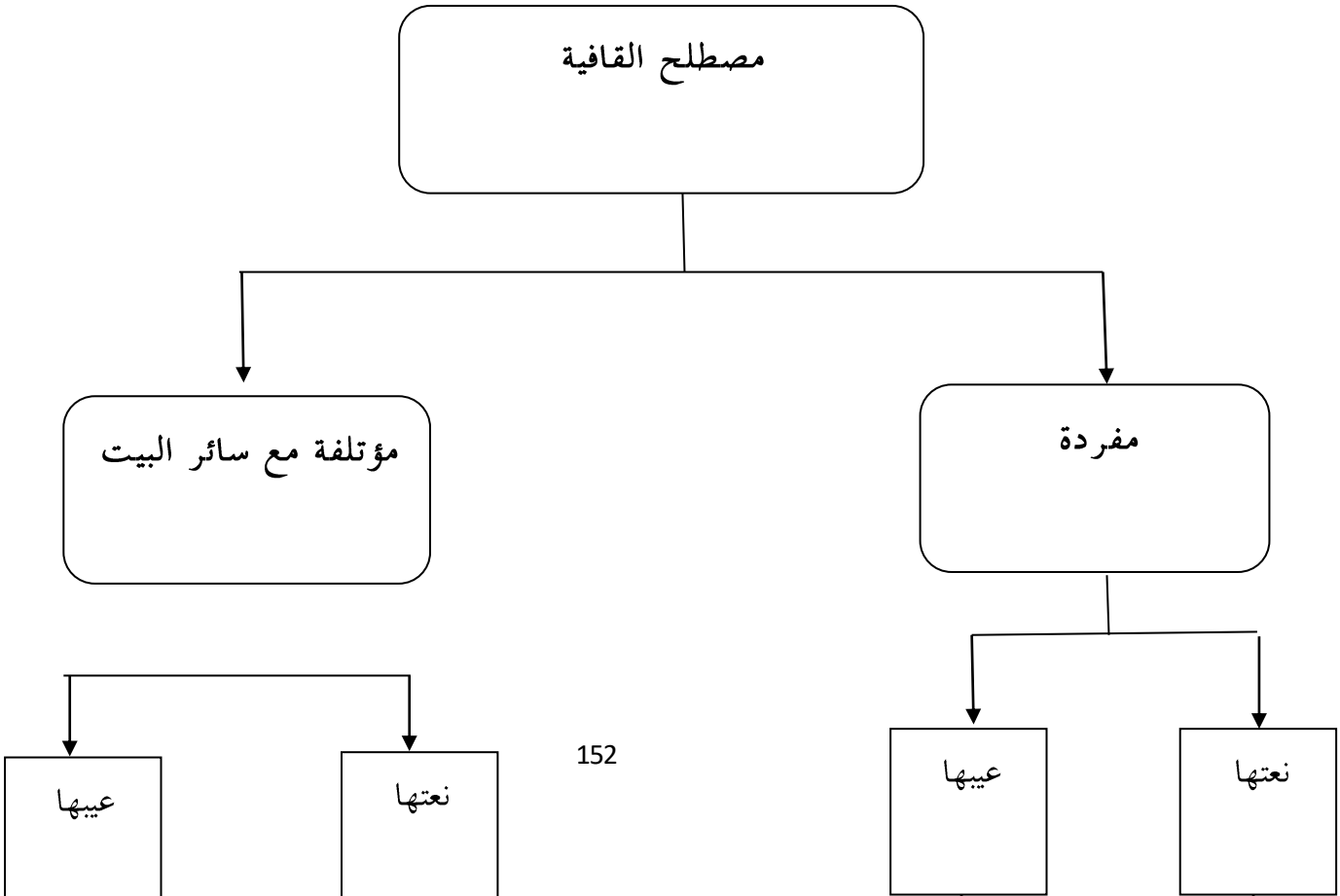

الفصل الرابع

المصطلح البلاغيّ بين المفهوم المختلف فيه والمفهوم المتفق عليه

- المبحث الأول: مصطلح التّكافؤ.
- المبحث الثاني: مصطلح الإرداف.
- المبحث الثالث: مصطلح التّتميم.
- المبحث الرابع: مصطلح التّمثيل
- المبحث الخامس: مصطلح الإشارة
- المبحث السادس: مصطلح المعاظلة

تمهيد:

بعد دراسة خصائص المصطلح النّقدي سنتطرق في هذا الفصل بإذن الله تعالى إلى دراسة بعض المصطلحات البلاغيّة و التي انفرد بها قدامة عن من قبله بين تعدد الإطلاق(التّسمية) ووحدة المفهوم أو حتى بين تعدد الإطلاق و تعدّد المفهوم إن وجد وبين الأنواع أو الأغراض التي تؤديها بعض المصطلحات في ضوء المدونة ومالها من مفاهيم مختلفة لدى النّقاد والبلاغيين سواء قبل قدامة أومن عاصره أو من جاء بعده، ولا يسعنا أن نقوم بدراسة كلّ المصطلحات لأنّ طبيعة الموضوع المدروس تقتضي الاختيار و الانتقاء للمصطلحات الّتي نستطيع أن نستخلص منها مادّة علمية تتوافق و المنهج المتّبع إضافة إلى إمكانية الإحاطة بالمصطلحات المختارة للدراسة على سبيل التّمثيل لا الحصر و الإلمام.

المبحث الأول: مصطلح التكافؤ:

المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح ومشتقّاته:

إنّ المتتبّع لورود مصطلح التّكافؤ يجده قد ورد حوالي خمس عشرة مرّة في مدوّنة "نقد الشّعر" ولم يرد في مواطن متعدّدة من الكتاب إلاّ في كلام قدامة عن التّكافؤ في باب نعوت المعاني، فورد بصيغتي المصدر معرّفا (التّكافؤ) و (المكافأة)، وهاتان الصّيغتان الصّرفيتان المزدوجتان في ورود هذا المصطلح القائمة على وزن "التّفاعل" و"المفاعلة" وهما صيغتان تدلاّن على التّشارك أو المشاركة في الفعل بين طرفين اثنين فاعل ومفعول، وهذا يعني اشتراك طرفي المفاعلة في معنى الفاعلية والمفعولية، فيكون البادئ فاعلا صريحا والثاني مفعولا صريحا[1]، كما ورد نكرة (تكافؤ)، وبصيغة اسم الفاعل (مكافئا). كما ورد بصيغة الفعل الماضي (كافأت).

المطلب الثّاني: تعريف التكافؤ لغة واصطلاحا:

أ- لغة: تحمل مادة كفء عدة معاني منها:

- **الميل والإمالة:** فقولهم أكفأت الشيء، إذا أملته. ولذلك يقال أكفأت القوس، إذا أملت رأسها ولم تنصبها حين ترمي عنها، ويقال للساهم الوجه: مُكْفَأُ الوجه، كأن وجهه قد أميل عما كان عليه من البشارة. والإكفاء في الشعر، أن ترفع قافية وتخفض أخرى[2].

- **المساواة:** التساوي في الشيئين، كافأت فلانا، إذا قابلته بمثل صنيعه. والكُفْءُ المِثلُ. قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا اَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 4].

---

[1] الصقلي، ابن القطاع: **«أبنية الأسماء والأفعال والمصادر»**، تح/ أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط، 1999م، ص: 152.

[2] ابن فارس: **« مقاييس اللغة »**، مرجع سابق، مج 5، ص:180، مادة كفء.

والتّكافؤ: التّساوي، قال صلىّ الله عليه وسلم: {المسلمون تتكافأ دماؤهم}، أي تتساوى. وشاتان متكافئتان، أي متساويتان في القدِّ والسِّن.

المماثلة: كَافَأَهُ مُكافأَةً وكِفَاءً: ماثله، وراقبه، والحمد لله كفاء الواجب، أي ما يكون مكافئًا له،. والتكافؤ الاستواء[1].

ب- **اصطلاحا:** من أهم مفاهيم التّكافؤ الاصطلاحية:

- **عند أهل البديع:** هو «الجمع بين المتضادين وليس المراد بالمتضادين الأمرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل أعم من ذلك هو ما يكون بينهما تقابل وتنافي في الجملة وفي بعض الأحوال سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايق أو ما يشبه ذلك... ويسمى أيضا بالمطابقة أو التطبيق أو التضاد»[2].

- **عند أهل البيان:** « التكافؤ اسم من أسماء الطباق، ويسمى هذا الأخير مطابقة وتطبيقا وتضادا، وهو: جمع المتقابلين في الجملة»[3].

و« المكافئ: كل شيء ساوى شيئا حتى يكون مثله فهو مكافئ له»[4].

- **في علوم القرآن:** هو:« تساوي حرفين في المترلة الصوتية، وهو أحد أساليب الإدغام. وقيل مرادف للتماثل»[5].

---

[1] الفيروز أبادي: **«القاموس المحيط»**، مرجع سابق، ص:1423.

[2] ينظر: التهانوي: **«كشاف اصطلاحات الفنون»**، مرجع سابق، ج 2، ص: 917.

[3] أنظر: الكفوي: «**الكليات**»، مرجع سابق، ص: 585- 586.

[4] المرجع نفسه، ص: 803

[5] **«معجم المصطلحات الشرعية»**، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، السعودية، ط2، 2017، مج 1، ص:528.

- **عند الأصوليين:**

هو: «التعادل بين الدليلين المتعارضين من كل وجه، وهي مسألة يبحث فيها الأصوليون في التعارض، هل يجوز أن ينصب الله- تعالى- على الحكم دليلين متنافيين متكافئين»[1].

- **عند أهل التربية والسلوك:**

المساواة، والتماثل في كثير من الصفات بين اثنين، أو أكثر. ومن شواهده، قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ اَلنَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالَانفَ بِالَانفِ وَالُاذْنَ بِالُاذْنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاص﴾[المائدة: 45] [2].

- **عند علماء الترجمة:**

في علم الترجمة ومن معاني المتكافئ هو: «نقل المترجم البلاغ بأكمله من ناحية إجمالية لا تفصيلية لمعناه»، أو هو: «أسلوب من أساليب الترجمة يقوم على استخدام كلمات أو تعابير لفظية مخالفة للنص الأصل لكنها تنتج نفس الحالة أو الوضعية»[3].

وعليه فإنّ التكافؤ عند أهل البديع و البيان ليس هو التكافؤ عند أهل علوم القرآن أو الأصوليين أو علماء التربية والسّلوك أو عند علماء التّرجمة، فإن الفئة الأولى المذكورة التّكافؤ عندهم الجمع بين المتضادين على سبيل التّقابل أو غيره، أمّا عند أصحاب الفئة الثّانية فإن التّكافؤ عندهم المساواة والعدل بالتّقارب لا التّنافر، وما نقصده نحن هنا بالدّراسة أصحاب الفئة الأولى البديعيين والبيانيين.

---

[1] **«معجم المصطلحات الشرعية»**، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، مرجع سابق، ص: 528.

[2] المرجع نفسه، ص: 528.

[3] بن شريف محمد هشام: **«التكافؤ في الترجمة القانونية»**، الترجمة العربية، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير المدرسة الدكتورالية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، تخصص ترجمة، جامعة وهران، (د، ت، ن)، ص:37.

المطلب الثّالث: المفهوم المختلف فيه:

نلاحظ أن سبب الاختلاف في مصطلح التكافؤ ناتج عن تعدد المفاهيم، والتي يرجع أساسها هذا إلى استنباطاتهم من المعنى اللغوي أو الوضع الاصطلاحي لهذا المصطلح، وفي ما يلي نستعرض أهم هذه الاختلافات، والتي لاحظنا من خلالها العديد من الإطلاقات منها:

- **مجاورة الأضداد:** وذلك في قول ثعلب: «وهو ذكر الشيء مع ما يعدم وجوده، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَ﴾، [الأعلى: 13]» [1].

- **المطابقة:** وهو قول ابن المعتز، واستدل بالتعريف اللغوي للخليل رحمه الله: «طابقت بين الشيئين إذا جمعتهما على حذو واحد»، وأردف مجموعة من الشواهد نذكر واحدا منها: فالقائل لصاحبه: «أتيناك لتسلك بنا سبيل التوسع فأدخلتنا في ضيق الضمان» قد طابق بين السعة والضيق في هذا الخطاب[2].

ولم يحدْ عن هذه التسمية ابن رشق في العمدة[3]، وتابعه في ذلك أبو هلال العسكري فسماه المطابقة فقال:« وقد أجمع الناس أن المطابقة في الكلام هي الجمع بين الشيء وضده في جزء من أجزاء الرسالة أو الخطبة أو البيت من بيوت القصيدة، مثل الجمع بين البياض والسواد، والليل والنهار، والحر والبرد وذكر المعنى اللغوي للطباق واستشهد من القرآن الكريم ومن كلام العرب شعره ونثره»[4].

---

[1] ثعلب: **«قواعد الشعر»**، مرجع سابق، ص:34.

[2] ابن المعتز: **«كتاب البديع»**، شر، و تح/ عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1433ه/ 2012م، ص:48.

[3] ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج2، ص،:6،7.

[4] العسكري، أبو هلال: **«كتاب الصناعتين»**، مرجع سابق، ص:307.

و لم يحد القاضي الجرجاني (366ه) في الوساطة عما قاله من قبله حول المطابقة[1].

والخطيب القزويني (739ه) في الإيضاح سماه المطابقة، قال: «... المطابقة، وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة»[2].

- **المقابلة:** أدرج ابن الأثير هذا المصطلح في باب: (التناسب بين المعاني) وسماه مطابقة، قال: «وقد أجمع أرباب هذه الصناعة على أنه المطابقة في الكلام الجمع بين الشيء وضده، كالسواد والبياض والليل والنهار، إلا أنه جعلها على قسمين: القسم الأول: (المقابلة في اللفظ والمعنى)،مثل قوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرا﴾ [التّوبة:86] فقابل بين الضحك والبكاء والقليل والكثير. و(المقابلة في اللفظ دون المعنى)» ومثاله: قول المقنّع الكندي من شعر الحماسة من (الطّويل):

لَهُمْ جُلُّ مَالِي إِنْ تَتَابَعَ لِي غِنًى و إِن قَلَّ مَالِي لَمْ أُكَلِّفْهُمُ رِفْدَا[3].

فقوله: (تَتَابَعَ لِي غِنًى) بمعنى قوله: كثر مالي، فهو إذن مقابلة في المعنى لا من جهة اللفظ ، لأن حقيقة الأضداد اللفظية إنما هي في المفردات نحو قام وقعد وحلّ وعقد وقلّ وكثر[4].

وفي نضرة الإغريض، سماه العلوي المطابقة[5].

---

(1) الجرجاني، القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز: **«الوساطة»**، مرجع سابق، ص:42.

(2) القزويني ،الخطيب: **«الإيضاح في علوم البلاغة»**، مرجع سابق، ص:255.

(3) المرزوقي، محمد بن الحسن: **«شرح ديوان الحماسة لأبي تمام»**، تع/ غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ج 3، ص:829.

(4) ينظر: ابن الأثير: **«المثل السائر»**، مرجع سابق، ج 3، ص:143، 144، 151.

(5) ينظر: العلوي، المظفر بن الفضل: «**نضرة الإغريض في نصرة القريض**»، تح/ نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص:97.

- **التكافؤ:** وهو ما انفرد به قدامة[1].عن غيره من البلاغيين وتبعه في ذلك النحاس[2].
- **التطبيق (الطباق):** أن يأتي الشاعر بالمعنى وضده أو ما يقوم مقام الضد، كقول جرير من (الطّويل):

وبَاسِطُ خَيْرٍ فِيكُمُ بِيَمِينِهِ وقَابِضُ شَرٍّ عَنْكُمُ بِشِمَالِيَا[3].

فطابق بين البسط والقبض والخير والشر واليمين والشمال[4].

وعند العلوي (656ه)، قال:« ويقال له التضاد، والتكافؤ، والطباق، وهو أن يُؤتى بالشيء وضده في الكلام، كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرا﴾ [التّوبة:86] [5].

وعقد له ابن القيم الجوزية (751ه)، قسما في كتابه "الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلوم القرآن"، واستدل بقوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرا﴾ [التّوبة:86] [6].

---

(1) قدامة بين جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص 163، قدامة بن جعفر: **«جواهر الألفاظ»**، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1980م، ص:7.

(2) مطلوب، أحمد: **«معجم المصطلحات البلاغية وتطورها»**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د، ط)، 1983م، ج 2، ص:337

(3) **«ديوان جرير»**،بشرح محمد بن حبيب، تح/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط3، (د، ت، ن)، ج 1، ص:80. وفي الديوان الأصل (باسطَ) بفتح الطاء، و (قابضَ) بفتح الضاد.

(4) التبريزي، الخطيب: **«كتاب الكافي في العروض والقوافي»**، تح/الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3 ،1994م، ص:170

(5) العلوي، علي بن إبراهيم اليمني: **«الطّراز المتضمن للأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز»**، دار الكتب الخديوية، طبع بمطبعة المقتضب بمصر، (د، ط)، 1914م، ج 2،ص:377.

(6) ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله: **«الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلوم القرآن»**، دار الكتب العلمية، (د، ط)، (د، ت، ن) ص:145.

وفي سر الفصاحة سماه ابن سنان "الطباق" وذكر ما كان بن البلاغيين من اختلاف في التسمية[1].

- وها هو أسامة بن منقد هو الآخر يقف على هذا المصطلح باسم "التطبيق" في كتابه البديع وعقد له بابا سماه: (طبقات التطبيق) [2].
- وعندما أشار ابن أبي الإصبع المصري (654ه) إلى الطباق و قاسه على المعنى اللغوي في مطابقة البعير في مشيه إذا وضع خُفَّ رجله موضع خفّ يده، ثم أورد رأي بن الأثير في تخطيئه لهذا القول. كما نجد ابن أبي الأصبع يفرّق بين الطّباق وبين التّكافؤ فيقول: «وهو على ضربين: ضرب يأتي بألفاظ الحقيقة، وضرب يأتي بألفاظ المجاز، فما كان منه بلفظ الحقيقة سمّي طباقا، وما كان منه بلفظ المجاز سمّي مجازا» [3].

وإذا دقّقنا النظر في مصطلح التّكافؤ عند قدامة نجده هو نفسه (المطابقة أو الطباق)عند ابن المعتز، غير أن قدامة يخصّه بمتضادين فقط، وكأنه يجعل توالي المتضادات مقابلة، أما مجيئها متوالية فهي (تكافؤ)، وكان حريًّا به أن يُلغي التّكافؤ لأنه داخل في المقابلة، وكأنما أراد التشويش على ابن المعتز فيما جلبه من تسمية، غير أن البلاغيين بعده رفضوا هذه التسمية وضلّوا على تسمية ابن المعتز لأنها أوضح في الدلالة بين المتضادين[4].

---

(1) الخفاجي، ابن سنان: **«سر الفصاحة»**، مرجع سابق، ص:199.

(2) بن منقذ، أسامة: **«البديع في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:36.

(3) ابن أبي الإصبع المصري: **«تحرير التحبير»**، مرجع سابق، ص:111.

(4) ينظر: شوقي ضيف: **«البلاغة تطور وتاريخ»**، مرجع سابق، ص:88،89.

- والحموي(837ه) صاحب كتاب "خزانة الأدب" أيضا سماه "الطباق" وأشار إلى سبب التسمية هو استناد البلاغيين إلى المعنى اللغوي للطباق وهو أيضا وضع البعير رجله موضع يده[1].
- وها نحن نجد المدني (1120ه) يقول بما قاله البلاغيون من قبله فسماه هو الآخر ب "الطباق"[2].

كما أشار صاحب "الروض المريع في صناعة البديع" لهذا المصطلح في باب المناسبة وجعل من شروطها الطباق[3].

المطلب الرّابع: المفهوم المتفق عليه:

إذا لاحظنا ودققنا فيما استند عليه قدامة حول وضعه لمصطلح التكافؤ أو حتى من سبقه أو من جاء بعده من البلاغيين في إطلاقاتهم المختلفة فإننا نجد محل الاتفاق بينهم ألا وهو اشتراكهم في الجوهر الذي يقوم عليه مصطلح التكافؤ أو مصطلحاتهم، ألا وهو التضاد أو التقابل على جهة السلب أو الإيجاب، سواء كان هذا التقابل حقيقيا أو مجازيا، وهذا ما نجده عند أغلبهم، ومن جهة أخرى إن الاتفاق قائم على الاستدلالات والشواهد التي أُستدل سواء من كلام الله أو من كلام العرب شعرهم ونثرهم.

---

(1) الحموي: **«خزانة الأدب»**، مرجع سابق، ص:85.

(2) المدني: **«أنوار الربيع»**، مرجع سابق، ص:31.

(3) المراكشي، ابن البناء العددي: **«الروض المريع في صناعة البديع»**، تح/ رضوان بن شقرون، دار النشر المغربية، (د، ط)، 1985م، ص:111.

المطلب الخامس: مفهوم مصطلح التكافؤ عند قدامة:

ذكر قدامة التّكافؤ في نعوت المعاني حيث قال:« وهو أن يصف الشاعر شيئا أو يذمه، أو يتكلم فيه بمعنى ما، أي معنى كان، فيأتي بمعنيين متكافئتين، والذي أريد بقولي: متكافئين في هذا الموضع: متقاومان، إما من جهة المضادة أو السلب والإيجاب أو غيرهما من أقسام التقابل، مثل قول أبي الشغب العبسي» من (الكامل):

حُلْوُ الشَّمائِلِ، وَهْوَ مُرٌّ بَاسِلُ يَحْمِي الذِّمَارَ صَبيحَةَ الإرهاقِ

فقوله: (حلو) و(مر) تكافؤ[1]،ومثل قول أمّ الضحّاك المحاربيّة من (الطّويل):

كَيْفَ يُسَامِي خَالِداً أَوْ يَنَالُهُ خَمِيصٌ مِنَ التَّقْوَى بَطِينُ مِنَ الخَمْرِ

فقولها:(خَمِيصٌ)و (بَطِينٌ): تكافؤ[2].

ومن هذا التعريف نتبين أن قدامة ربط المتضادين بلفظين لا أكثر.

1- صفات مصطلح التّكافؤ:

- كونه نعتا: يعتبر مصطلح التكافؤ عند قدامة نعتا من نعوت المعاني يتحقق عندما يصف الشاعر شيئا أو يذمه أو يتكلم فيه بمعنى ما، أي معنى كان، فيأتي بمعنيين متكافئين[3].
- يرتبط مصطلح التكافؤ عند قدامة بطباع أهل التحصيل و الروية في الشعر والتطلب لتجنيسه.

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:164.

[2] المرجع نفسه، ص:164.

[3] الناقوري: **«المصطلح النقدي في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:338.

2علاقات مصطلح التّكافؤ:

من خلال تعريف قدامة لمصطلح التكافؤ تبينت لنا علاقتان على مستوى المعنى وعلى مستوى التسمية (الإطلاق):

أ-الاختلاف (التضاد):

وهي علاقة قائمة داخل التعريف في حد ذاته، «قد يكون معنى المقابلة، الذي يتضمنه لفظ المكافأة، هو الذي استند عليه قدامة في إطلاقه على الكلمتين المتضادتين. كما تدل بذلك عبارته في تعريفه للتكافؤ، إذ أن علاقة الضّديّة إحدى علاقات التّقابل بين الكلمات، فتكون تسميته من قبل تسمية الجزء بالكل»[1].

ب- الترادف:

فهذه علاقة لاحظناها على مستوى التسمية حين قال:« والذي أريد بقولي: متكافئين في هذا الموضع: متقاومان»[2]، فمرة استعمل لفظ (متكافئين) ثم شرحه وبينه بأنه أراد (متقاومان)، وكلا اللفظين يحملان نفس المعنى عنده.

3- قضايا مصطلح التكافؤ:

- القاعدة والأصل والشّرط في التكافؤ عند قدامة أن يقوم على مبدأ التضاد بين لفظين.
- ضرورة التّفريق بين الطّباق والتّكافؤ قضية تحسم الخلاف بين أهل البديع، فهاهو المصري يفرّق بين الطّباق والتّكافؤ فيرى أن: «الكلام الّذي قد جُمع فيه بين الضّدين يحسن أن

---

[1] عماري عز الدين: **«التقابل في الربع الأخير (دراسة أسلوبية)»**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/ 2010م، ص:17.

[2] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:163، 164.

يسمّى مطابقا لأنّ المتكلّم جمع بين ضدّين، وهو على ضربين: منه ما هو حقيقة ومنه ما هو مجاز، فما كان لفظه حقيقة سمّي طباقا، وما كان لفظه مجازا سمّي تكافؤا»[1].

- إنّ المعيار الّذي تُقدّر به قيمة التكافؤ عند قدامة، ربطه بالصّنعة فيستحسن إذا كان عفويا ويستقبح إذا كان متكلفا متصنَّعا[2].

4- الملاحظات:

- وإذا وقفنا على هذا المصطلح من خلال استناد قدامة على التعريف اللغوي فإن:« الواقع أنه لا توجد مناسبة بين المعنى اللغوي والاسم الاصطلاحي لمصطلح التكافؤ، لأن المعنى اللغوي يتضمن الجمع بين شيئين أيا ما كان، أما التكافؤ فهو من الكفاءة وهي المماثلة، وكون الشيء نظير الشيء، فالرجل كفء للمرأة، إذا كان مساويا لها، والليل كفء للنهار كل منهما طرف...» [3].

- من خلال النظرة العامة لما رآه قدامة حول مفهوم التكافؤ: « التكافؤ عنده لا يعدو أن يكون اسما خاصا يطلق على التوازن العام بالمعاني، وهو بهذا يكاد يشمل كل أقسام التقابل حتى إنه ليمكن أن يقال إن كل مقابلة هي تكافؤ في رأي قدامة»[4].

- جميع ما استشهد به قدامة من كلام العرب منظومه ومنثوره إنما هو يصب في باب الطباق الذي يقوم على مبدأ التضاد لا أكثر.

---

(1) ابن أبي الإصبع: **«تحرير التّحبير»**، مرجع سابق، ص:111.

(2) الناقوري: **«المصطلح النقدي في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:339.

(3) ينظر: طبانة، بدوي: **«قدامة بن جعفر والنقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص:279، 280.

(4) الناقوري: **«المصطلح النقدي في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:339.

- أجمع البلاغيون أن الجمع بين الضدين سواء كان الضدان لفظان أو معنيان، هو المطابقة أو الطباق، واستبعدوا كونه تكافؤا.

المبحث الثاني: مصطلح الإرداف.

المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح ومشتقّاته:

ورد مصطلح الإرداف في كتاب "نقد الشّعر" تسع مرّات في باب ائتلاف اللّفظ مع المعنى بمشتقّاته المختلفة، فورد أوّلا على صيغة المصدر "الإرداف" بكسر الهمزة و "الأرداف" بفتحها، كما ورد مفردا معرّفا "الرّدف"، ومفردا نكرة "ردف"، وورد كذلك جمعا " أرداف".

المطلب الثّاني: تعريف الإرداف لغة واصطلاحا:

أ- **لغة:** جاء الإرداف بعدة معاني منها:

- **التّوالي أو التّتابع:** ذكر صاحب معجم العين:« الردف: الكَفَلُ. وأرداف النجوم: تواليها أي ترادفها. والترادف: كناية عن فعل قبيح وذلك أنه عمل أحدهما عمل إثم ردفه الآخرُ»[1].

وفي اللّسان: الرّدف ما تبع الشيء. وكل شيء تبع شيئا، فهو ردفه[2].

- **الاجتماع:** المترادف: كل قافية اجتمع في آخرها ساكنان، مثل متفاعلان... [3].
- **العجز:** وردف كل شيء مؤخره، وخص بعضهم به عجيزة المرأة، و الّروادفُ الأعجاز[4].

---

[1] الفراهيدي: **«كتاب العين»**، مرجع سابق، ج 2، ص:113.

[2] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 9، ص:114، مادة ردف.

[3] المرجع نفسه ، ج 9، ص:115.

[4] المرجع نفسه، ج9، ص:115.

ب- اصطلاحا:

- **الإرداف:** هو عبارة عن تبديل كلمة بردفها من غير انتقال من لازم إلى ملزوم، كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَي اَلْجُودِيِّ﴾[هود: الآية:44]

وهو من أنواع البديع كقوله: «ليس التَّكَحُّلُ في العينينِ كالكَحَل»[1].

- **عند أهل البيان:** هو أن يريد المتكلم معنى فلا يعبر عنه بلفظه الموضوع له ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يرادفه، كقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ اَلَامْرُ﴾ [هود: الآية 44]، والأصل و هلك من قضى الله هلاكه ونجى من قضى الله نجاته، و عدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف لما فيه من الإيجاز والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة النّاجي كان بأمر آمر مطاع وقضاء من لايردُّ قضاؤه[2].

ويحدّده بدوي طبانة بقوله: « وهو أن تراد الإشارة إلى معنى، فيُترك اللّفظ الدّال عليه، ويُؤتى بما هو دليل عليه و مرادف كقولنا: (فلان طويل النّجاد)، و المراد به طويل القامة، إلا أنه لم يتلفّظ بطول القامة الذي هو الغرض، ولكن ما هو دليل على طول القامة ...» [3].

- **عند العروضيّين:** الردف والمترادف: اجتماع ساكنين في القافية، وإنما سمي بذلك لأن أحد الساكنين رَدَفَ الآخر نحو قول حسان بن ثابت[4]من (السّريع):

مَا هَاجَ حَسَّانُ رُسُومُ المَقامْ ومَظْعَنُ الحَيِّ ومَبْنَى الخِيَامْ[5].

---

(1) ينظر: الكفوي: **«الكليات»**، مرجع سابق، ص:78،79.

(2) التّهانوي: **«كشاف اصطلاحات الفنون»**، مرجع سابق، ص:140.

(3) ينظر: بدوي طبانة: **«البيان العربي، دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية»**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1958م، ص،ص:146،147.

(4) التبريزي: **«كتاب الكافي في العروض و القوافي»**، مرجع سابق، ص:148.

(5) **«شرح ديوان حسان بن ثابت»**، ضب و تص/ عبد الرحمان البرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر، (د، ط)، 1929م، ص:380.

المطلب الثّالث: المفهوم المختلف فيه:

عُرف الإرداف عند النّقاد والبلاغيّين الّذين سبقوا قدامة أو عاصروه بعدّة مفاهيم و تسميات منها:

- **لطافة المعنى:** وهذا قول ثعلب(291ه)، ومعناه: « وهو الدلالة بالتّعريض على التصريح... ومن لطف المعنى كل ما يدل على الإيماء الذي يقوم مقام التّصريح، لمن يُحْسن فهمه واستنباطه»[1]، فثعلب هنا يجعل هذا المصطلح مقابلا للتصريح ويشترط في هذا الإيماء أن يكون سهل الاستنباط حسن الفهم لا يستغلق على السامع استخراج معانيه أو الوصول إلى المعنى المقصود.

-**الكناية و التّعريض:** وهذا ما تحدث عنه ابن قتيبة (276ه)، في كتابه (تأويل مشكل القرآن) وعقد لهما بابا سماه: باب الكناية والتعريض[2]، وكذا ابن المعتز في (البديع) في باب التعريض والكناية كذلك.[3].

-**التّلميح:** ورد هذا المصطلح عند الجاحظ(255ه) بمعنى: التّلميح لا التصريح، ففي كلامه عن اللثغة عند بعض الناس: فمن يستطيع أن يصور كثيرا من حروف الزّمزمة، والحروف التي تظهر من فم المجوسي إذا ترك الإفصاح عن معانيه وأخذ في باب الكناية وهو على الطعام[4].

---

[1] ثعلب: «**قواعد الشعر**»، مرجع سابق، ص:23.

[2] بن قتيبة: «**تأويل مشكل القرآن**»، مرجع سابق، ص:256.

[3] بن المعتز: «**كتاب البديع**»، مرجع سابق، ص:83.

[4] الجاحظ: «**البيان والتبيين**»، مرجع سابق، ج1، ص:34.

وفي حديثه عن البلاغة عند الهنود: جماع البلاغة البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة، ومن البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية، إذا كان الإفصاح أوعر طريقة[1]، وذكرها في باب الخطب القصار من خطب السلف، ومواعظ من مواعظ النساك، وتأديب من تأديب العلماء، ومن أمثلة ذلك: «وإذا قالوا فلان مقتصدٌ فتلك كناية عن البخل، وإذا قالوا للعامل مستَقصٍ فتلك كناية عن الجور"، وقال أبو عبيدة:" العارضة كناية عن البذاء"، ويقصد بالعارضة: القدرة على الكلام، والبذاء: كسحاب الفحش[2]، فلفظ المتقصد والمستقص والعارضة والبذاء كلها ألفاظ تدل على المعنى المستور أو الإشارة.

وتبع الجاحظ في ذلك تلميذه المبرّد (258هـ) فاستعمل هذا المصطلح كما هو حيث قال: « والكلام يجري على ضروب: فمنه ما يكون لنفسه، ومنه ما يكنّى عنه بغيره، ومنه ما يقع مثلا فيكون أبلغ في الوصف»[3]. ثم ذكر ضروب الكناية وهي:

أ- التّعمية والتّغطية[4]:واستشهد بشعر النّابغة الجعدي من (المنسرح):

أُكنّي بغير اسمِهَا وقد عَلِمَ الـ ـلله خَفِيّـاتِ كُلِّ مُكْتَتَمِ[5].

ب- الرّغبة عن اللّفظ الخسيس المفحش إلى ما يدلّ على معناه من غيره، قال الله – وله المثل الأعلى- ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ اَلصِّيَامِ اِلرَّفَثُ إِلَيٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: الآية 187].

---

(1) الجاحظ: «**البيان والتبيين**»، مرجع سابق، ج1، ص:88.

(2) المرجع نفسه ، ج1، ص:263.

(3) المبرد: «**الكامل في اللغة والأدب**»، تح/عبد الحميد هنداوي، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والدعوة والإرشاد، (د، ط) 1979م، ج2، ص:297.

(4) نفسه، ص:297.

(5) عوض، إبراهيم: «**النابغة الجعدي وشعره**»، دار النهضة العربية ، القاهرة، ط1993م، ص:60.

ج- التّفخيم والتّعظيم، ومنه ما يكنى به في الأسماء[1].

لكن ما نراه هنا: إن المبرّد لم يعط تعريفا للكناية بقدر ما أعطى فائدتها أو ما لها على الكلام من بلاغة.

- **التّتبيع:** وهو من أنواع الإشارة وقد ذكر ذلك ابن رشيق في العمدة: « أن يريد الشّاعر ذكر الشّيء فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في الصفة وينوب عنه في الدلالة عليه»[2].

وسمّاه الحاتميّ(383هـ)، كذلك وهو: «أن يريد الشّاعر معنى فلا يأتي باللفظ الدّال عليه بل بلفظ له، فإذا دل التّابع أبان عن المتبوع»[3].

- **الإرداف والتّتبيع:** جاء في سرّ الفصاحة لابن سنان(466هـ):« ومن نعوت البلاغة والفصاحة أن تراد الدّلالة على المعنى فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة فيكون في ذكر التّابع دليلا للمتبوع»[4].

وأدخل المظفّر العلويّ(656هـ) التّتبيع في باب الكناية فقال:« وربما سمّاها قوم التّتبيع، لأن الشّاعر يقول معنى ويأتي بلفظ تابع له فإذا دل التّابع أبان عن المتبوع»[5].

وبيّن السّجلماسي أن التّتبيع هو الإرداف، وهو نوع من الاقتضاب وقد ذكره تحت جنس الإشارة حيث قال ناقلا كلام ابن رشيق:« والتّتبيع هو المدعوُّ الإرداف، والمدعوُّ عند قوم

---

(1) المبرّد: «**الكامل في اللغة والأدب**»، مرجع سابق، ص:298.

(2) ابن رشيق: «**العمدة**»، مرجع سابق، ج 1، ص:215.

(3) الحاتمي، أبو علي محمد بن الحسن المظفر: «**حلية المحاضرة في صناعة الشعر**»، مرجع سابق، ج1، ص:155.

(4) ينظر: الخفاجي، ابن سنان: «**سر الفصاحة**»، مرجع سابق، ص:229، 230.

(5) العلوي، المظفر بن الفضل: «**نضرة الإغريض في نصرة القريض**»، مرجع سابق، ص:37.

التّجاوز»[1]، ثم يُردِف: « وقول جوهره وحقيقته هو اقتضاب في الدّلالة على الشيء بلازم من لوازمه في الوجود، وتابع من توابعه في الصّفة»[2].

-الإرداف: وهذا مذهب قدامة بن جعفر حيث قال عنه: « أن يريد الشّاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللّفظ الدّال على ذلك المعنى بل بلفظ يدلّ على معنى هو ردفه وتابع له، فإذا دلّ على التّابع أبان عن المتبوع»[3].

ونجد المصري قد نقل تعريف قدامة وبعض أمثلته في باب الأرداف والتّتبيع، وشرح مفصّلا الفرق بين الإرداف و الإشارة حيث قال: « لفظ الإرداف يتضمن الدّلالة على المعاني الكثيرة زيادة مدح للممدوح، ووصف للموصوف، ولفظ الإشارة لا يتضمن إلا الدّلالة على كثرة المعاني فقط»[4].

وعقد له العسكري فصلا سمّاه "الإرداف والتّوابع"، وهو : «أن يريد المتكلم الدّلالة على معنى فيترك اللفظ الدال عليه، الخاص به، ويأتي بلفظ هو ردفه وتابع له، فيجعله عبارة عن المعنى الذي أراده»، ومثل لذلك بقوله تعالى:﴿حُور مَّقْصُورٰت في اِلْخِيَامِ ﴾[الرّحمان: 72] ويشرح الآية قائلا: « وقصور الطرف في الأصل موضوعة للعفاف على جهة التّوابع و الأرداف، وذلك أن المرأة إذا عفّت قصرت طرفها على زوجها، فكان قصور الطرف ردفا للعفاف، و العفاف ردف وتابع لقصور الطرف...» [5].

---

(1) السجلماسي، أبو محمد القاسم: «**المترع البديع في تحسين البديع**»، تح وتق/علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط 1، 1980م، ص:263.

(2) السجلماسي، أبو محمد القاسم: «**المترع البديع في تحسين البديع**»، مرجع سابق، ص:163.

(3) قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص:178،179.

(4) المصري: «**تحرير التحبير**»، مرجع سابق، ص:210.

(5) العسكري: «**الصناعتين**»، مرجع سابق، ص: 350.

وسمّاه التبريزي (502هـ) كذلك إردافا وقال:« هو أن يريد الشاعر الدلالة على معنى فلا يأتي باللفظ الدّال عليه بل بلفظ هو تابع له»[1]، كقوله من (الطّويل):

ويُضحي فَتِيتُ المِسْكِ فوق فِراشِهَا نَؤُومُ الضُّحَى لم تَنْتَطِقْ عن تَفَضُّلِ[2].

وهنا المعنى الذي يريده الشّاعر هو حالة التنعم الّذي تعيشها ممدوحته، واللّفظ الدال على هذا المعنى هو قوله: " فتيت المسك". ونقل البغدادي (517هـ) هذا التّعريف و مثاله كما هو ونقل كلا م قدامة[3].

- **الكناية:** لقد عدّ ابن الأثير(622هـ) الإرداف من أقسام الكناية، وذكر أن قدامة هو صاحب تسمية الإرداف ثم قال في تعريفه: « وهو أن تراد الإشارة إلى معنى فيترك اللّفظ الدال عليه ويؤتى بما هو دليل عليه ومرادف له»[4].

وفرع هذا المصطلح إلى خمسة فروع: الأول (فعل المبادهة)، الثاني، باب (مثل)، الثالث: (ما يأتي في جواب الشرط)، رابعا: (الاستثناء من غير موجب)، خامسا: (ليس مما تقدم بشيء) [5]، وفي (جوهر الكنز) فصل ابن الأثير أيضا وأطنب في تبيين أقسام الكناية والذي منها:

---

(1) التبريزي، الخطيب: **«الكافي في العروض و القوافي»**، مرجع سابق، ص:176.

(2) **«ديوان امرئ القيس»**، مرجع سابق، ص:116، في الديوان، تضحي بالتاء بدل الياء.

(3) البغدادي، محمد بن حيدر: **«قانون البلاغة في نقد النثر والشعر»**، تح/ محسن عياض عجيل، مؤسسة الرسالة، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص:93.

(4) ابن الأثير ضياء الدين الجزري: **«الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام و المنثور»**، تح، تع/ مصطفى جواد، جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د، ط)، 1956م، ص:160.

(5) ابن الأثير: **«الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام و المنثور»**، مرجع سابق، ص:160،163.

- **كناية الإرداف:** قال :« وبيانه أن تذكر شيئا وتذكر معه ما هو دليل عليه ورديف له» كقوله تعالى: ﴿ وَمَنَ اَظْلَمُ مِمَّنِ اِفْتَرىٰ عَلَي اَللَّهِ كَذِباً اَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ في جَهَنَّمَ مَثْوي لِّلْكفِرِينَ﴾ [العنكبوت:الآية68]، فقوله: (كذب بالحق لما جاءه) كنى به عن ضعف العقل، الظالم الذي افترى على الله الكذب لولا ضعف عقله لما كذّب بالحق إذ عاينه[1].

وقال: « ومن الكناية قسم يقال له التّتبيع، وحقيقته: العدول عن اللّفظ المراد به المعنى الخاص به إلى اللّفظ هو ردفه»[2]، كقول امرئ القيس من(الطّويل):

وقد أغْتَدِي و الطَّيرُ في وُكُنَاتِها بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[3].

وشرح ذلك بقوله:« إنما أراد أن يصف الفرس بالسّرعة، وأنّه جواد فلم يتكلّم باللّفظ بعينه ولكن بأردافه. وقيل: إنه تتلازمُ الأمور وتترادف حتى يكون الشيء لازما لأمرٍ، وذلك الأمر لازما لأمر آخر ورديفا له، فإن كثرت الأرداف والوسائط فإنه يكون خفيا جدا، كالألغاز والتعمية التي تُراضُ بهما الأذهان»[4]، ويقصد ابن الأثير بالأرداف اللّواحق الخفيّة التي تدل على اللّفظ المذكور، وكلّما كان هذا قريبا إلى الظهور كان على سبيل الكناية أو التّعريض، وكلما أُوغل فيه وخفي أكثر كان على سبيل اللّغز أو الرّمز[5].

---

(1) ابن الأثير، الحلبي: **«جوهر الكنز»**، مرجع سابق، ص: 104.

(2) نفسه: ص: 105.

(3) **«ديوان امرئ القيس»**، مرجع سابق، ص:118.

(4) ينظر: ابن الأثير: **«جوهر الكنز»**، مرجع سابق، ص: 105،106.

(5) ينظر: ابن الأثير: **«جوهر الكنز»**، مرجع سابق: ص:106.

و لم يفرق المدني (1120هـ) بين الكناية والإرداف حيث قال: « هو و الكناية شيء واحد عند علماء البيان، وفرق بينهما علماء البديع، كقدامة، والحاتمي، والرماني، وغيرهم... »[1].

المطلب الرّابع: المفهوم المتفق عليه:

إذا غصنا في تعريفات البلاغيين الذين سبق ذكرهم فإننا لا نكاد نجد تعريفا يتعارض مع الآخر فكل التعريفات تحمل معنى الستر والإيماء والتّلميح (ترك الإفصاح) وهذه المعاني التي تختصُّ بها الكناية وهي ما يقابل التّصريح عندهم.

وما يؤكّد ذلك ما ذهب إليه المدني كما أشرنا أن هذا المصطلح اتفق عليه أهل البديع، وهو مصطلح يندرج تحت علم البديع ولعل ما يثبت اتفاقهم الشواهد الشعرية والآيات القرآنية التي أوردها أغلب البلاغيين بعد ذكرهم للمفهوم الاصطلاحي للإرداف، فبقي اتفاقهم في التعريف والاستشهاد وتباينوا في التسمية والإطلاق فقالوا: بالكناية والتعريض، أو الإرداف، أو التّتبيع والتّجاوز لكن المقصد و المعنى واحد.

المطلب الخامس: خصائص مصطلح الإرداف عند قدامة بن جعفر:

لقد سبق ذكر التّعريف اللّغوي والاصطلاحي، والذي خلصنا من خلاله بأن الإرداف في الاصطلاح هو: أن يعبر الشاعر عن معنى ما بلفظ يحمل صفة من صفات ذلك المعنى، وهذا التّعريف للمصطلح اشتقّه من المعنى اللغوي الذي يحمل معنى التّتابع والتّوالي فهو قد ولّد هذا المصطلح عن طريق الاشتقاق من الأصل اللّغوي. ولمعرفة هذا المصطلح أكثر لابد من معرفة صفاته والعلاقات والقضايا التي تدور حوله.

---

[1] المدني: علي صدر الدين بن معصوم **«أنوار الربيع في أنواع البديع»**، تح/ شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط1، 1969م، ج6، ص:50.

1- صفات مصطلح الإرداف:

الإرداف عند قدامة نعت من نعوت ائتلاف اللفظ والمعنى وهو كما ذكرنا: أن يعمد المتكلّم ليعبّر عن معنى من المعاني فلا يأتي بلفظه بل يأتي بلفظ هو تابع له ورديف كقول الشاعر بن أبي ربيعة من (الطّويل):

بَعِيدَةُ مهوى الْقرطِ إمَّا لِنوفلٍ أبُوها وإمّا عَبدُ شَمْسٍ وهاشمُ[1].

وإنّما أراد هذا الشّاعر أن يصف طول الجيد فلم يذكره بلفظه الخاص به، بل أتى بمعنى هو تابع لطول الجيد، وهو بُعد مهوى القرط.

واستشهد ببيت لامرئ القيس[2] من (الطّويل):

وتُضْحِي فَتِيتَ المِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِها نَؤُومُ الضُحَى لم تَنْتَطِقْ عن تَفَضُلِ[3].

وإنما أراد امرؤ القيس أن يذكر ترفُّه هذه المرأة وأن لها من يكفلها، فقال: "نؤوم الضحى"، وإن فتيت المسك يبقى إلى الضحى فوق فراشها، وكذلك سائر البيت، أي هي لا تنتطق لتخدم، ولكنها في بيتها متفضلة[4].

وقد استحسن قدامة هذا النّوع من التّعبير عن المعنى المقصود بإرداف اللّواحق و التّوابع لهذا المعنى، ورأى أنّه: إذا كان بين الأصل والردف أرداف أخر كأنّها وسائط، وكثرت أدى ذلك إلى الانغلاق وسمّاه معان أخر وعده عيبا[5]، لأن ذلك يشكل على فهم المعنى المقصود.

---

(1) **«ديوان عمر بن أبي ربيعة»**، طب و تص/ بشير يموت، مكتبة الأهلية، بيروت، ط1، 1934م، ص:240. و الأصل في الديوان(لَنوفلُ) بفتح اللّام الأولى و ضم اللّام الأخيرة.

(2) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:179.

(3) **«ديوان امرئ القيس»**، مرجع سابق، ص:116.

(4) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:179.

(5) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، ص:181.

2- علاقات مصطلح الإرداف:

- **علاقة الترادف:** استعمل قدامة لفظ "التّابع أو التّوابع" مرادفا لمصطلح الإرداف إذ يقول في ذلك: " ...بل بلفظ يدلّ على معنى هو ردفه وتابع له...» [1].

ولفظ "لواحقه" للدلالة على الروادف، في قوله: « فلم يتكلّم باللّفظ بعينه، ولكن بأردافه ولواحقه التّابعة له»[2].

إن المتأمل في مصطلح الإرداف داخل المدونة يجد أن له علاقة تمثّلت في علاقة الائتلاف وهذه العلاقة هي علاقة عموم وخصوص: فالإرداف من خلال تعريف قدامة وتعريفات البلاغيّين قبله وبعده يظهر من خلاله أن هناك معنى خفيا غير ظاهر تجاوز إليه الشّاعر أو المتكلّم عن طريق الإشارة أو التّلميح أو الإيماء، وهذه الطرق هي الطرق التي تقوم عليها الإشارة، وعليه فالكناية والتعريض طريق من طرق الإشارة و الإرداف طريق من طرق الكناية والتعريض، ولعل قدامة أراد أن يخرج عن من سبقه ويتميز ولو بإطلاق الاسم (الإرداف)

3 – **قضايا مصطلح الإرداف:** بعد دراستنا لمصطلح الإرداف تبين ما يلي:

- الشّرط و الأصل في الإرداف أن يعبر على المعنى تلميحا لا تصريحا.
- من شروط استحسان الإرداف عند قدامة ألا يكون بين الأصل والردف أرداف أي لواحق أخر تمنع من إدراك المعنى المطلوب لأن ذلك يؤدّي إلى الانغلاق والبعد عن المعنى المقصود[3].

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:178،181.

[2] المرجع نفسه: ص:180.

[3] النّاقوري، إدريس: **«المصطلح النقدي في نقد الشّعر»**، مرجع سابق، ص:156.

- الإرداف من خصائص العبارة الأدبيّة التي ينبغي أن يكون لها ما يميزها عن لغة النّاس في أحاديثهم ومحاوراتهم[1].
- الإرداف من النّعوت المخصوصة بالشّعر، بل هو من الصفات المحمودة فيه وفي النثر[2].
- إن التّعبير على المعنى باستعمال الرّوادف يولد ويحّل معاني كثيرة على عكس التّعبير باللّفظ الخاص (الحقيقيّ) للمعنى[3].
- مصطلح الإرداف مرادف للتّتبيع عند قدامة ضمنيّا لا إطلاقا، فهو أتى بلفظ التّتبيع مقترنا بالإرداف، فعلم أنه أراد التّابع القريب والرديف تابع قريب فلا فرق بينهما في هذا الموضع[4].

4- الملاحظات:

- توافق المعنى اللّغوي للإرداف و الّذي هو التّابع مع المعنى الاصطلاحي ومع تعريفات بعض البلاغيّين على أنها التّتبيع أو التّجاوز وهو أحد أنواع الإشارة
- تعدد المصطلحات بإطلاقاتها المختلفة وتوحد مفهومها، أو ما نسميه تعدّد المصطلح ووحدة المفهوم الاصطلاحي.
- إن الألفاظ البلاغيّة تتنوع دلالاتها باعتبار إطلاق اللفظ أو نوعه أو تقسيمه وبعمومه وخصوصه.

---

(1) طبانة، بدوي: **«قدامة بن جعفر والنقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص:307

(2) المرجع نفسه: ص:308

(3) المصري، ابن أبي الإصبع: **«تحرير التحبير»**، مرجع سابق، ص:210.

(4) المرجع نفسه، ص:211.

- التعرف على المصطلح البلاغي وفهمه فهما صحيحا سوف يؤدي ذلك إلى الفهم الصحيح والسليم لمقصد قدامة في نقد الشعر.
- مصطلح الإرداف قد ورد على سبيل الترادف وورد على سبيل الاختلاف وورد على سبيل التداخل
- الإرداف مصطلح له علاقة مع المعنى إذ انه يعتبر طريقة من طرق التّعبير على المعنى.
- الإرداف وجه من وجوه العبارة الأدبية والتي يجب أن يكون لها ما يميّزها عن لغة الناس ومخاطباتهم[1].
- الإرداف عند قدامة وجه من وجوه الكناية لا يتجاوزها.

[1] ينظر: طبانة، بدوي: **«قدامة بن جعفر والنقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص:307

المبحث الثالث: مصطلح التّتميم:

المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح و مشتقّاته:

تراوح ورود هذا المصطلح في مدوّنة " نقد الشّعر" حوالي ثلاث عشرة مرّة بمشتقّاته المختلفة فقد ورد هذا المصطلح في باب أنواع نعوت المعاني بصيغه الآتية: بصيغ المصدر معرّفا (التّتميم)، و(التّمام)، ونكرة (إتمام)، كما ورد بصيغة الفعل (تمّ) و مزيدا بحرف (أتمّ)، و (تمت) عودة على ضمير المؤنّث المفرد ثم بفعله المضارع (تتمُّ)، وكلّ هذه الصّيغ يعود ضميرها على المعنى.

كما ورد في مواطن أخرى متفرّقة وفي نصوص مختلفة من المدوّنة عاد فيها على المعنى و جودته واستقامته وكماله، فنجد على سبيل المثال قوله:

(تامّة مستقيمة)، (المعاني تامّة مستوفات)، (المعنى تامّا)، (ما يتمّ به المعنى)، (أتى بالبيت بتمامه)، (ناقص عن تمامه)، (فأتمّه في البيت الثّاني)،

(أتى بالبيت الثّاني بتمامه)... وهكذا نجد هذا المصطلح يتغيّر حسب السّياق الموضوع له باشتقاقاته معبّرا في ذلك كلّه عن المعنى إمّا بالكمال أو النّقصان، والملاحظ من هذه المشتقات أنها جاءت بنفس المعنى الذي يراد به هذا المصطلح وهو بلوغ الغاية من الشيء على وجه الإكمال والصحة.

المطلب الثّاني: تعريف التتميم لغة و اصطلاحا:

أ- لغة: من أهم معاني تَمَّ :

- **الكمال:** جاء في معجم العين: « التّمُّ: الشيء التام، يقال: جعلته تِمّاً، أي بتمامه، وأتممته إتماما: علّقت عليه التميمة، واستتمَّ نعمة الله بالشكر»[1].
- **ما يُبْلَغُ به الكمال:** جاء في معجم المحيط في اللّغة: «التميمة: قلادة من سُيُورٍ للصبيان، والتَّمَةُ و التُّمىّ: ما تطلبه المرأة من صوف أو شعر لتتمّ به نسجها»[2].
- وفي مقاييس اللّغة ذكر ابن فارس: «التاء والميم أصل واحد، مُنقاس، وهو دليل الكمال. يقال تمَّ الشيء إذا كَمَلَ»[3].
- وفي لسان العرب: « تمام الشيء وتِمامتُهُ وتَتِمّتُهُ: ماتم به»، وفي الحديث:" أعوذ بكلمات الله التامات"، قال ابن الأثير: إنما وصف كلامه بالتمام لأنه لا يجوز أن يكون في كلامه نقص أو عيب»[4].
- وفي القاموس المحيط: « وتمام الشّيء، وتمامتُه وتَتِمّتُهُ: ما يتمُّ به، وولدته لِتِمٍّ و تِمَام، أي تمام الخلق، والقمر: امتلأ فبهر، فهو بدر تمام»[5].

فالتّم و التّمتام والتّتِمَّة كل ما بلغ الغاية و النهاية في حصول الأمر وهو نقيض النقص الذي يعد عيبا في كل شيء، أو ما يحصل ويساعد في بلوغ الأمر وكماله.

ب- اصطلاحا:

---

(1) الفراهيدي: **«كتاب العين»**، مرجع سابق، ج1، ص:190، مادة، تمم.

(2) إسماعيل بن عبّاد: **«المحيط في اللغة»**، مرجع سابق، ص: 418،417.

(3) ابن فارس: **«مقاييس اللغة»**، مرجع سابق، ج2، ص:339، مادة (تم).

(4) ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 12، ص:67، مادة تمم.

(5) الفيروز آبادي: **«القاموس المحيط»**، تح/ مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة الرسالة، ط8، 2005م، ص:1083.

- **عند أهل علم المعاني:** «التّتميم هو نوع من أنواع إطناب الزّيادة، وهو أن يؤتى في كلام من لا يوهم خلاف المقصود بفضلة فخرج عنه تكميل يذكر في كلام يوهم خلاف المقصود... وقد ذكر البعض أن بين التتميم والتكميل فرقا هو أن التتميم يرد على المعنى الناقص فيتمَّ والتكميل يرد على المعنى التّام فيكمل أوصافه»[1].
- وجاء في معجم التعريفات للشريف الجرجاني: التتميم: «هو أن يأتي في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة: كالمبالغة نحو قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ اَلطَّعَامَ عَلَيٰ حُبِّهِۦ﴾، (الإنسان: الآية 8): أي ويطعمونه مع حبه والاحتياج إليه» [2].
- وفي كتاب الكليات للكفوي(1094هـ) التتميم: «هو عبارة عن الإتيان في النظم أو النثر بكلمة إذا طرحتها من الكلام نقص حسن معناه، وهو على ضربين:

ضرب في المعاني وضرب في الألفاظ. والذي في المعاني هو تتميم المعنى، والذي في الألفاظ هو تتميم الوزن، ويجيء للمبالغة والاحتياط. والتتميم يرد على الناقص فيتمه»[3].

والملاحظ أن هذا المصطلح بلاغي خاص بأهل المعاني وهو سبيل لتحصيلها واستكمالها سواء في الشعر أو النثر معا.

- **التتميم في علوم القرآن:** إرداف الكلمة بأخرى ترفع عنها اللبس، وتقربها من الفهم، وتؤكدها وإن كان مستقلا دون هذه الزيادة. مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ اَمۡثَالُكُم ﴾ [الأنعام: 38] [4].

---

[1] التهانوي، محمد علي: **«موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون»**، مرجع سابق، ج 2،ص:379.

[2] الجرجاني: **«معجم التعريفات»**، مرجع سابق، ص:46.

[3] الكفوي: **«الكليات»**، مرجع سابق، ص:296.

[4] **«معجم مصطلحات العلوم الشرعية»**، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، ط2، 2017م، ج1، ص:387.

إذن ففي جملة كل هذه التعريفات يظهر أن التّتميم من المصطلحات البلاغية الّتي تزيد في المعنى جمالا و في اللّفظ حسنا يُتبلّغُ به إلى مراد المتكلّم في النّظم على أحسن وجه في الكلام البليغ على وجه التمام لا النّقص.

المطلب الثّالث: المفهوم المختلف فيه:

لقد تعددت إطلاقات النقاد والبلاغيين حول هذا المصطلح فمما نجده من اختلاف بينهم:

أ- التتميم (التمام):

فسمّاه الحاتميّ(388هـ) في كتابه الحلية بالتّتميم[1]، وقال الحموي: «وكان اسمه التّمام، وإنما سمّاه الحاتمي التّتميم»[2].

وعقد المدني(1120هـ) لهذا المصطلح بابا وأشار إلى من سمّاه بالتّمام ومن سماه بالاعتراض ورجّح بينهما ، حيث قال: « ومنهم من سمّاه التّتميم، وسمّاه ابن المعتز اعتراض كلام في كلام لم يتم معناه ، والتسمية الأولى للحاتميّ، وهو أولى، وهو عبارة عن الإتيان في الكلام نظما كان أو نثرا بكلمة أو جملة إذا طُرحت منه نقص حسنه ومعناه»[3].

وقد عرّفه الحاتميّ نفسه بقوله:« وهو أن يذكر الشّاعر معنى فلا يغادر شيئا يتم به ويتكامل الاشتقاق معه فيه إلا أتى به»، فأحسن ما قيل في ذلك قول طرفة من البسيط:

فَسَقَى دِيَارَكِ غيرَ مُفْسِدِها صَوْبَ الرّبيعِ وديمةٌ تَهْمِى[4].

---

[1] المصري، أبو الأصبع: **«التحرير والتحبير»**، مرجع سابق، ص:85.

[2] الحموي: **«خزانة الأدب»**، مرجع سابق، ص:152.

[3] المدني: **«أنوار الربيع»**، مرجع سابق، ج 3، ص:52.

[4] **«ديوان طرفة بن العبد»**، شر، تق/ مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1423هـ/ 2002م، ص: 79.

فقد تم الإحسان في المعنى الذي ذهب إليه، بقوله: "غير مفسدها" ولا أعلم أحدًا تقدمه في الاحتراس للدار عند استسقائه لها من إفسادها وتعفيتها»[1].

وفي فصل كامل جمع أبو هلال العسكري بين مصطلحي التّتميم والتّكميل، فقال: « وهو أن توفي المعنى حظه من الجودة، وتعطيه نصيبه من الصحة، ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا تورده، أو لفظا إلا يكون فيه توكيده إلا تذكره»، كقول الله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صٰلِحا مِّن ذَكَرٍ اَوُ انثيٰ وَهُوَ مُومِن فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَوٰة طَيِّبَة﴾[النحل: 97]، فقوله تعالى: (و هو مؤمن) تمّ المعنى، واستدل هو الآخر ببيت طرفة "فسقى ديارك"[2].

وفي العمدة بيّن ابن رشيق في باب التّتميم بعض تسمياته وذكر حدّه فقال:

« وهو التّمام أيضا وبعضهم سمّى ضربا منه احتراسا واحتياطا... ومعنى التّتميم أن يحاول الشّاعر معنى فلا يدع شيئا يتم به حسنه إلا أورده وأتى به إما مبالغة وإما احتياطا واحتراسا من التقصير»[3]، واستشهد ببيت طرفة المذكور سابقا.

والتّتميم عند التّبريزي: «أن يأخذ الشّاعر في معنىً فيورده غير مشروح راجعا، فيقع له أن السّامع لا يتصوره بحقيقته فيعود راجعا إلى ما قدّمه، فإما أن يؤكّده وإما أن يُجلِّي الشبهة فيه»[4].

وفي تعريف التّبريزي إشارة إلى مراعاة المستمِعِ أو المخَاطَب وتهيئة الكلام له على أحسن وجه.

---

[1] الحاتمي: **«حلية المحاضرة في صناعة الشعر»**، مرجع سابق، ج1، ص 153.

[2] ينظر: العسكري: **«كتاب الصناعتين»**، مرجع سابق، ص 389،390.

[3] القيرواني، ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج2، ص:41.

[4] التبريزي: **« الكافي في العروض والقوافي»**، مرجع سابق، ص:192.

وذكر البغدادي تعريفين: الأول هو تعريف التّبريزي، والثاني تعريفه حيث قال في تعريفه: « وهو من نعوت المعاني وهو أن توجد في المعنى كتابة أو خطابة فيوفي بجميع المعاني المتممة لصحته المكملة لجودته من غير أن يخل ببعضها ولا يغادر شيئا منها»[1].

وتابع ابن منقذ أبا هلال العسكري فيما ذهب إليه[2].

ويشير المصري (654ه) في "التحرير والتحبير" مبينا هذا المصطلح قائلا: « وهو الذي سمّاه الحاتميّ التّتميم، وسمّاه ابن المعتز قبله اعتراض كلام في كلام لم يتمّ معناه، ثم يعود المتكلم فيتمَّه، وشرح حدّه: إنه الكلمة التي إذا طرحت من الكلام نقص معناه أو مبالغته، مع أن لفظه يوهم بأنه تام، وهو على ضربين: ضرب في المعاني وضرب في الألفاظ، فالذي في المعاني هو تتميم المعنى... ومجيئه للمبالغة والاحتياط... وأما الذي في الألفاظ فهو الذي يؤتى به لإقامة الوزن بحيث لو طرحت الكلمة لاستقل معنى البيت بدونها....» [3]، وتتابع البلاغيون في نقل آراء من قبلهم ومنهم ابن مالك الذي نقل كلام المصري[4]، وابن الأثير هو الآخر عاد إلى تعريف قدامة، وجعله العلوي على ثلاثة أوجه: إما للمبالغة وإما للصيانة لاحتمال الخطأ وإما لتقويم الوزن متابعة للسابقين[5].

وما تجدر الإشارة إليه من خلال هذه الأقوال والتعريفات، وإن تقاربت في تسمية المصطلح فإننا نلمس شيئا من اللبس بين التتميم والتكميل وغرضهما.

---

(1) مطلوب، أحمد: **«معجم المصطلحات البلاغية وتطورها»**، مرجع سابق، ج 2، ص: 30.

(2) ابن منقذ: **«البديع في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:53.

(3) ينظر: المصري: **«تحرير التحبير»**، مرجع سابق، ص 127،129.

(4) ينظر: ابن مالك: «**المصباح في المعاني و البيان و البديع**»، تح/ حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص: 210- 2011.

(5) العلوي: **«الطراز»**، مرجع سابق، ج 3، ص:104.

ب-التّكميل: (الاحتراس ،الاحتياط):

وهذا المصطلح أشار إليه بن رشيق وجعله ضربا من ضروب التّتميم كما رأينا في تعريفه لمصطلح التّتميم[1]، وعلّق بدوي طبانة موضحا أن الاحتراس ضرب من ضروب الإطناب وذكر بأنه هو التكميل[2].

وعدّه القزويني هو الآخر من ضروب الإطناب، قال: « وإما بالتكميل، ويسمى الاحتراس أيضا، وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه. وهو ضربان: ضرب يتوسط الكلام، واستشهد ببيت طرفة المشهور. وضرب يقع في آخر الكلام» كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَاتِے اِللَّهُ بِقَوْم يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَي اَلْمُومِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَي اَلْكافِرِينَ﴾ [المائدة: 54]، فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتُوُهِّمَ أن ذلتهم لضعفهم، فلما قيل: (أعزة على الكافرين) عُلِمَ أنها منهم تواضع لهم، ولذا عُدِّيَ الذُّلُ ب (على) لتضمينه معنى العطف، كأنه قيل: عاطفين عليهم على وجه التّذلل و التّواضع... [3].

ج-إصابة المقادير:

نجد الجاحظ قد عقد بابا، أشار فيه إلى هذا المصطلح بقوله: « ويذكرون الكلام الموزون ويمدحون به، ويفضّلون إصابة المقادير، ويذمّون الخروج من التعديل»[4].

---

[1] ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج 2، ص:41.

[2] طبانة، بدوي:**«معجم البلاغة»**، مرجع سابق، ص:161.

[3] ينظر: القزويني: **«الإيضاح»**، مرجع سابق، ص:156،157.

[4] الجاحظ: **«البيان والتبيين»**، مرجع سابق، ج1، ص:127.

واستشهد هو الآخر ببيت طرفة: (فسقى ديارك...) وقال في تبيان تعريفه: « طلب الغيث على قدر الحاجة، لأن الفاضل ضار»[1].

فالجاحظ هنا وكأنه يطلب من المتكلّم أن يعطي المعنى حقه بلا زيادة ولا نقصان ولذا سمّاه إصابة المقادير على حد المتكلم وما يحمل لفظه من معاني.

د- الاعتراض:

رأى ابن المعتز أن:« الاعتراض: من محاسن الكلام في الشعر والنثر، وهو أن يعترض المتحدث بكلامه كلاما آخر قبل أن يتمّ المعنى، ثم يعود إلى إتمامه»، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَم لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة:76]. وكذلك إنّ قلت: قال الإمام علي – وهو رابع الخلفاء الراشدين- إنّ الحق ثقيل رَبِيٌّ والباطل خفيف مَرِيٌّ[2].

فالاعتراض في الآية في قوله: ﴿ لوتعلمون﴾، وفي القول: (وهو رابع الخلفاء الراشدين)، فابن المعتز ركز على التركيب الذي يعود إليه المتكلّم من جهة الإعراب فما اعترض الكلام لا أصل فيه ألاَّ يحل محلا إعرابيّا وهو غير نافع. ولأن التّتميم يكون بفضلة، والفضلة لها محل من الإعراب، والاعتراض يكون بجملة لا محل لها من الإعراب[3].

المطلب الرّابع: المفهوم المتفق عليه:

يظهر من خلال تعريفات البلاغيين السابقين أن مصطلح التّتميم(التمام) على مذهب أغلب البلاغيين، أو إصابة المقادير كما ذكر الجاحظ أو الاعتراض على حد قول ابن المعتز، اتفق أصحابها في:

---

(1) الجاحظ: **«البيان والتبيين»**، مرجع سابق، ج1، ص:128.

(2) ابن المعتز: **«كتاب البديع»**، مرجع سابق، ص:108.

(3) ينظر: طبانة، بدوي: **«معجم البلاغة العربية»**، مرجع سابق، ص:410،411.

- انحصار المعنى اللغوي في الكمال أو ما يبلغ الكمال عند أغلب اللغويين
- وجدنا أن هناك اتفاقا بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.
- المصطلحات الثّلاثة كلها مصطلحات يفهم من خلال وظيفتها في الكلام وأنها وسيلة لاستكمال المعنى والوصول إلى صحته وجودته دون ما منقصة.
- الاتفاق في المفهوم أو الحد.
- الاتفاق في أغلب الأدلة و الاستشهادات التي أوردها البلاغيون شرحا لتعريفاتهم

المطلب الخامس: مفهوم التّتميم عند قدامة بن جعفر:

لقد لاحظنا فيما سبق من التعريفات أن التّتميم مصطلح بلاغي تعدّدت تسمياته لكن مفهومه بقي واحدا و ما استقر عليه أغلب البلاغيين هو (التّتميم)، و يُعدّ قدامة أول من أطلق هذه التسمية على هذا المصطلح وإن سبقه ابن المعتز الذي أشار إلى معناه فقط في تعريفه للاعتراض[1].

1- صفات مصطلح التّتميم:

التّتميم من أنواع نعوت المعاني عند قدامة قال: « وهو أن يذكر الشّاعر المعنى فلا يدع من الأحوال التي يتم بها صحته وتكمل معها جودته شيئا إلا أتى به»[2]، مثل قول ابن خليفة الغَنَويّ من (الطّويل):

رِجَالٌ إِذَا لَمْ يُقْبَلِ الحَقُّ مِنْهُمُ وَيُعْطُوهُ عَاذُوا بِالسُّيُوفِ القَوَاطِعِ[3].

فإنّما تمّت جودة المعنى بقوله: (و يعطوه)، و إلا كان المعنى منقوص الصّحة[1].

---

[1] ابن المعتز: **«كتاب البديع»**، مرجع سابق، ص:108.

[2] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:157،158.

[3] ينظر: الباقلاني: **«إعجاز القرآن»**، دار المعارف بمصر، د ط، (د، ت، ن)، ص: 95، القيرواني، ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج 2، ص:41.

ومثال قول طرفة من (البسيط):

فَسَقَى دِيَارَكِ غيرَ مُفْسِدِها صَوْبَ الرّبيعِ وديمةٌ تَهْمِي

فقوله (غير مفسدها)، إتمام لجودة ما قاله، لأنه لو لم يقل: غير مفسدها لعيب، كما عيب ذو الرّمة في قوله من (الطّويل):

أَلاَ يَا اَسْلِمِي يا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[2].

فإن الذي عابه في هذا القول إنّما هو بأن نسب قوله هذا إلى أن فيه إفسادا للدّار التي دعا لها وهو أن تغرق بكثرة المطر[3].

والملاحظ هنا أن التّتميم نعت أي صفة مستحسنة عند الشّاعر يطلبها ليبلغ بها الصّحة مع الجودة في الكلام.

2- علاقات مصطلح التّتميم:

أ- علاقة التكامل: فالتتميم له علاقة مباشرة **بالمعنى** فلا يقع إلا خدمة له، وبما أن التّتميم من نعوت المعاني والنّعت عند قدامة مرتبط **بالصّحة** و **الجودة** الّتي هي نقيض الرّداءة عنده. وقد حدد أول مظاهر الجودة في تعريفه لحد للشعر بقوله: « إنه قول موزون مقفى يدلّ على معنى»، وقوله: « يدل على معنى» هو مقياس الجودة في رأي قدامة.

ولما اعتبر قدامة الشّعر **صناعة** والصّناعة يجب أن تجري على غاية التّجويد والكمال وحين أطلق لفظة النّعوت على كل ما يُحَصِّلُ الجودة أصبح التتميم عنده نعتا للمعنى الجيد و مكملا له.

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:157

[2] **«ديوان ذي الرّمّة»**، مرجع سابق، ص:102.

[3] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:158.

ب-علاقة الترادف: ومما ورد من مرادفات التّتميم عند قدامة لفظ التكميل حينما كان يعلّق على بيت من أبيات الشعر قال: « فالّذي أكمل جودة هذا البيت...» [1]، فهو لا يكاد يجعل فرقا بين التّتميم والتّكميل وإن كان هناك من فرّق بين المصطلحين .

ج-علاقة التضاد: إذا كان مصطلح التتميم مرادفا للتّكميل أو الكمال فإنّنا نجده أيضا يتضادّ مع لفظ النّقص لأن المعنى إذا لم يتم فهذا أدل على أنه ناقص مثلما يقول: « ... و إلا كان المعنى منقوص الصّحة...» [2]، فالنّقص خلل وزلل إذا وقع فيه النّاظم استهلك حسناته و لم يأت بما هو مطلوب منه.

3- قضايا مصطلح التتميم:

- التّتميم شرط من شروط الصّناعة اللّفظية شعرا أو نثرا على حدّ السّواء وذلك لبلوغ المتكلّم مراده و مقصوده في أجمل و أحسن صورة لضمان جودة المعنى.
- يُشترط أن نفرّق بين مصطلحي التتميم والتكميل لأن أغلب المتقدّمين نقلوا كلام بعضهم كما نقل بعضهم، مصطلح قدامة و لم يفرّقوا بينه المصطلحات ولكن من المتأخرين من فرّق بين المصطلحين، ويوضح هذا شوقي ضيف بقوله:« فالتتميم يرد على المعنى الناقص فيتمه، أما التكميل فيرد على المعنى الكامل فيكمله، إذ الكمال أمر زائد على التمام. والتمام أيضا يكون متمما لمعني النقص لا لأغراض الشعر و مقاصده، والتكميل يكملها»[3].

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:157.

[2] المرجع ننفسه، ص:157.

[3] عبد العزيز عتيق: **«علم البديع في البلاغة العربية»**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص:121.

4- الملاحظات:

ومما نلاحظه حول مصطلح التّتميم ما يأتي:

- إن مصطلح التتميم جاء بمعنيين لغويين: الكمال أو ما يُبلغ به الكمال.
- إن مصطلح التّتميم قد تطوّر دلاليا من خلال إطلاقاته اللّفظية عند البلاغيين، فقبل قدامة أُطق عليه (إصابة المقادير عند الجاحظ)، (الاعتراض عند ابن المعتز)، وأول تسمية له بالتتميم أطلقها قدامة ولقي هذا المصطلح استحسانا من جل البلاغيين الذين جاؤوا من بعده، إلا أن العسكري قد نقل تعريف قدامة وجمع مصطلح التتميم بمصطلح التكميل وسماه: التتميم والتكميل.
- مصطلح التّتميم لم يتغير معناه لكن أغراضه تغيرت وتعددت، فالغرض من التتميم عند قدامة هو الوصول به إلى إتمام الصحة و إكمال الجودة للمعنى، وعند ابن رشيق رأى الغرض من التّتميم إما للمبالغة أو الاحتراس أو الاحتياط من التقصير، وعند المدني التّتميم يفيد غرضين هما: إما للمبالغة والحفاظ على رونق المعنى وإقامته وحسن تركيبه ولطافته أو حسنه وملاحته(على مستوى المعنى، وإما لإقامة الوزن (على مستوى اللّفظ) [1].
- يرد التّتميم المعنوي في آخر المقاطع وغالبا ما يأتي على مستوى حشو البيت.
- من محطّات اختلاف البلاغيّين كان حول الشّواهد، سواء الشّواهد القرآنيّة أو الشّعرية أو النثريّة.
- تعريف قدامة أدقُّ وأشمل وأبلغ فيما يصبو إليه المتكلّم أو الشاعر في استيفاء جميع المعنى الصحيح الجيد. فركز على الشمول والجمع ثم الصّحة ثم الجودة، وقد يكون في كلام البعض تتميم دون جودة أو تتميم دون صحّة.

---

[1] ينظر: المدني: **«أنوار الربيع»**، مرجع سابق، ج 3، ص:52،54.

المبحث الرابع: مصطلح التمثيل:

المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح و صفاته:

ذكر قدامة هذا المصطلح في مصنّفه حوالي تسع مرّات كلّها في باب ائتلاف اللّفظ مع المعنى وبمعناه الاصطلاحي الّذي يقصده ويعرّفه في هذا الباب، إلاّ مرّة واحدة ذكره في باب آخر ألا وهو باب نعوت المعاني الدّال عليها الشّعر وهو يتحدّث عن نعت المديح فذكره بمعناه اللّغوي وسنذكر ذلك بالتّفصيل في ما يأتي من مراحل دراسة هذا المصطلح البلاغي.

أمّا ما يخصّ مشتقّاته فلم نجد له مشتقّات كثيرة أو متعدّدة، فنجد قدامة قد استعمله بصيغة المصدر معرّفا " التّمثيل" فهذا مصدر من أبنية المصادر الزائدة على الثّلاثي فهو مضعّف وهذا لقصد التّكثير كما جاء في معنى هذا الوزن[1]، و ورد بصيغة المصدر مرّة أخرى " المثل"

المطلب الثّاني: تعريف التّمثيل لغة واصطلاحا:

أ- **لغة:**

من أهم معانيه:

1- **التصوير:** ذكر صاحب العين في ذلك: « التّمثيل تصوير الشيء كأن تنظر إليه. و التِّمثال: اسم للشيء المُمَثَّلِ المُصوّر على خلقة غيره»[2].

2- **التشبيه أو الشبه والتقدير:** وفي مقاييس اللّغة: « وفلان أمثل بني فلان: أي أدناهم للخير، أي إنّه مماثل لأهل الصلاح والخير»[3].

---

[1] المغيني، أحمد بن إبراهيم: **«خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال»** ، مرجع سابق، ص:73.

[2] الفراهيدي: **«كتاب العين»**، مرجع سابق، باب الميم، ج3، ص:118، مادة (مثل).

[3] ابن فارس: **«مقاييس اللغة»**، مرجع سابق، ج 5، ص:297.

وفي اللّسان: « يقال هذا مِثْلهُ ومَثَلُهُ كما يقال شِبْهُهُ وشَبَهُهُ، والمثلُ: الشّيء الذي يضرب لشيء مثلاً فيجعل مثله، ومثّل الشيء بالشيء: سوّاه وشبّهه به وجعله مثله وعلى مثاله. ومثّلث الشيء بالشيء إذا قدّرته على قدره، ويكون تمثيل الشيء بالشيء تشبيها به، واسم ذلك تمثال»[1].

3- **الأفضل:** يقال فلان أمثل من فلان أفضل، أي الشبه والطريقة المثلى أي الشبيهة بالحق[2].

4- **الأصوب:** أي الأحسن في الاختيار، وفي حديث التراويح: قال عمر: « لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل» أي: أولى وأصوب[3].

ويأتي المَثَلُ بالفتح بعدة معاني منها:

- الصّفة: كقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾، [الرعد: 35] أي صفتها.
- النّفس: كقوله تعالى: ﴿فَإِنَ اٰمَنُواْ بِمِثْلِ مَا ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ اِهْتَدَواْ﴾، [البقرة 135] [4].

فأهم معاني التّمثيل اللّغوية تدور بين التّصوير و الشّبه و الأمر أو الشّيء الأفضل و الأصوب على وجه العموم.

ب- اصطلاحا:

1-**عند أهل البيان:** يطلق على عدة معاني:

- الأول: المجاز المركب المسمى بالمَثَل والتمثيل على سبيل الاستعارة.
- الثاني: التّشبيه حيث يستعمله صاحب الكشّاف استعمال التشبيه.

---

[1] ينظر: ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، مج11، ص: 110،114، مادة (مثل).

[2] المرجع نفسه: ص:113.

[3] المرجع نفسه: ص:113.

[4] الكفوي، **«الكليات»**، مرجع سابق، ص:852.

– الثالث: هو قسم من أقسام التّشبيه وهو التّشبيه الذي وجهه منتزع من متعدد أمرين أو أمور كتشبيه الشّمس بالمرآة في كف الأشلّ، والتّشبيه في قوله تعالى:

﴿ مَثَلُ ٱلذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرِيٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفَارَا﴾[1].

والمِثْل: بالكسر أعمّ الألفاظ الموضوعة للمشابهة. والنّظير أخص منه، وكذا الند فإنه يشاركه في الجوهر فقط[2].

2- **عند المناطقة:** التّمثيل: إثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما مؤثّر في الحكم. والمراد بالجزئي الجزئي الإضافي، والأظهر أن يقال إثبات حكم لأمر لثبوته في آخر لعلة مشتركة بينهما[3].

3- **عند الفقهاء:** يسمونه قياسا[4]، وهو قياس الشبه، وهو أن لا تجمع المقيس و المقيس به علة ولكن يقاس به على طريق التشبيه[5].

4- **التّمثيل في العقيدة:** هو تمثيل صفات الله بصفات المخلوقين. وهو نوعان: أحدهما تشبيه المخلوق بالخالق وهو إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق، والثّاني تشبيه الخالق بالمخلوق وهو إثبات[6] ذات الله أو صفة من صفاته مما يثبت للمخلوق

---

(1) التّهانوي: **«كشاف اصطلاحات الفنون»**، مرجع سابق، ص:807.

(2) الكفوي: **«الكليات»**، مرجع سابق، ص:851.

(3) التهانوي: **«كشاف اصطلاحات الفنون»**، مرجع سابق، ج 1، ص: 506،507.

(4) الجرجاني، الشريف: **«معجم التعريفات»**، مرجع سابق، ص:59.

(5) الخوارزمي، أبو عبد الله محمد: **«مفاتيح العلوم»**، مراجعة وتع/ كمال الدّين الأدهمي، تص/ عثمان خليل، ط 1، 1930م، ص:7.

(6) **«معجم المصطلحات الشرعية»**، مرجع سابق، ج 1، ص:546.

ومن هذه المفاهيم الاصطلاحية التي يحملها مدلول التمثيل نتبين أن ما يجمع بينها هو أن التمثيل يكون بين طرفين تربط بينهما المشاركة في صفة من الصفات كأن تكون هذه الصفة صفة مشابهة أو النظير أو غيرها في الكلام.

المطلب الثّالث: المفهوم المختلف فيه:

ورد هذا المصطلح عند النقاد والبلاغيين في كتبهم وتصانيفهم بعدّة مفاهيم مختلفة سنوردها تباعا:

أولاً: الكناية والتعريض:

سمّاه الجاحظ في البيان والتّبيين بالكناية والتّعريض[1]، والكناية عند المبرّد[2]، ولطافة المعنى عند ثعلب[3]، والتّعريض عند ابن المعتز[4].

ثانيًا: التّمثيل:

يعتبر قدامة أول من سمّاه تمثيلا، و على هذا الإطلاق تابعه مجموعة من البلاغيين، فنجد ابن أبي الإصبع المصري يأخذ بقول قدامة وتعريفه، ويورد شواهده الشعرية[5]، وابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة فقد أورده في باب نعوت الفصاحة والبلاغة إذ يقول فيه: « ومن نعوت الفصاحة والبلاغة أن يراد معنى فيوضح بألفاظ تدلّ على معنى آخر وذلك المعنى مثال للمعنى

---

(1) ينظر الجاحظ: **«البيان والتبيين»**، مرجع سابق، ج1، ص:117،263.

(2) ينظر المبرد: **«الكامل»**، مرجع سابق، ج2، ص:214،215.

(3) ينظر ثعلب: **«قواعد الشعر»**، مرجع سابق، ص:55.

(4) ينظر: ابن المعتز: **«كتاب البديع»**، مرجع سابق، ص:83.

(5) ينظر: المصري، ابن أبي الإصبع،: **«تحرير التحبير»**، مرجع سابق، ص: 214،215.

المقصود وسبب حسن هذا مع ما يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه إلى الحسّ والمشاهدة وهذه فائدة التّمثيل في جميع العلوم»[1].

ثالثًا: التّمثيل هو التّشبيه:

تحدث عنه أبو عبيدة في "مجاز القرآن" وهو التّشبيه عنده أو ما يسمىّ تشبيه التمثيل، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿على شفا جرف هار﴾، قال: « مجاز تمثيل لأن ما بنوه على التقوى أثبت أساسا من البناء الذي بنوه على الكفر و النفاق فهو على شفا جرف، وهو ما يجرف من السيول فلا يثبت البناء عليه»[2]، فأبو عبيدة قد علم بلونين من ألوان التعبير في المجاز اللغوي وهما: التشبيه والتمثيل[3].

رابعًا: التّمثيل هو التّشبيه التّمثيلي:

وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني(441هـ) أن الشّيئين إذا شُبِّه أحدهما بالآخر كان على ضربين:

أحدهما: يكون من جهة أمر بيِّنٍ لا يُحتاج إلى تأوّل، و الآخر: أن يكون الشبه محصّلا من التأوّل.

ثم فرّق بين التّشبيه والتّمثيل فقال: «... فاعلم أن التشبيه عام والتمثيل أخص منه، فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلا، فأنت تقول في قول قيس بن الخطيم (من الطويل):

---

(1) الخفّاجي: **«سر الفصاحة»**، مرجع سابق، ص:232.

(2) ينظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى: **«مجاز القرآن»**، تع/ محمد فؤاد سزكين، ط1، 1374هـ/ 1954م، ج1، ص:269.

(3) غلول سلام، محمد: **«أثر القرآن في النقد العربي إلى آخر القرن الرابع الهجري»**، تق/ محمد خلف الله أحمد، مكتبة الشباب ط1، (د، ت، ن)، ص:47.

وقد لَاحَ في الصُّبح الثريَّا لمن رَأَى كَعُنْقُودِ مُلاَّحِيَّةٍ حِين نوَّرا[1].

إنّه تشبيه حسن ولا تقول: هو تمثيل، ويقول: « ابن المعتز حسن التشبيهات بديعها» لأنك تعني تشبيه المبصرات بعضها ببعض، وكل ما لا يوجد الشبه فيه من طريق التأوّل»[2].

ومن التمثيل قول ابن المعتز (296ه) من (الطّويل):

اصبر على مَضَضِ الحَسُو دِ فإن صَبْرَك قاتِلُهْ

فالنَّـــــارُ تأكـــــــــــــلُ نَفْســـها إن لَم تَجِدْ مَا تَأْكُلُهْ[3].

فمثّل الحاسد الذي إذا صُبِرَ على حسده وسُكِتَ عنه، وتُرِكَ غيظُه يتردّد فيه بالنار التي تمدُّ بالحطب حتى يأكل بعضها بعضا، مما حاجته إلى التأويل ظاهرة بيّنة[4].

وقسّم عبد القاهر الجرجاني التّشبيه إلى ضربين قسم ما لا يحتاج فيه إلى تأويل وهو التّشبيه الأصلي، وتشبيه يحتاج فيه إلى تأويل وهو ما يسميه البلاغيون في علم البيان التّشبيه التمثيلي لأن وجه الوصف فيه غير حقيقي وهو أيضا ما كان منتزعا من متعدد.

ومن الّذين قالوا كذلك بأن التّمثيل هو التّشبيه التّمثيلي، السّكّاكي (626هـ) في مفتاح العلوم، ففي كلامه عن التشبيه التمثيلي بيّن بأنه هو التمثيل حيث قال:

« و اعلم أن التّشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقيّ، وكان منتزعا من عدة أمور، خصّ باسم التّمثيل»[5].

خامسًا: التمثيل هو التشبيه أو الاستعارة:

---

[1] **«ديوان قيس بن الخطيم»**، تح/ إبراهيم السّامرّائي، أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1962م، ص:79.

[2] الجرجاني: **«أسرار البلاغة»**، تع/ محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، (د،ط)، (د، ت، ن)، ص:95.

[3] **«ديوان ابن المعتز»**، مرجع سابق، ص:389.

[4] الجرجاني: **«أسرار البلاغة»**، مرجع سابق، ص:97.

[5] السّكّاكيّ، يوسف بن علي: **«مفتاح العلوم»**، مرجع سابق، ص: 34.

وهذا ما ذهب إليه الرّازي في كتابه "نهاية الإيجاز" والّذي يرى أن:

« التّمثيل هو تشبيه منتزع من أمور يتقيّد بعضها ببعض، أو هو الاستعارة، كقولهم لمن يتردد في الأمر: " أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى" والأصل أراك في ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى، وقد يكون لا على حد الاستعارة، كما أوردناه، في قوله عز وجل: ﴿ مَثَلُ ٱلذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرِيٰةَ﴾[الجمعة الآية 5]» فالرّازي يفرّق بين التّمثيل و المثل [1].

و المتأمل في كلامه أنّه لم يفرّق بين التّمثيل و الاستعارة بل إنّ تأويله للمثال جائز غير أن المثال ليس في ظاهره تشبيه بل هو داخل في باب الكناية.

سادسًا: التّمثيل هو المماثلة:

وسمّاه أبو هلال العسكري بالمماثلة فقال: « أن يريد المتكلم العبارة عن معنى، فيأتي بلفظة تكون موضوعة لمعنى آخر، إلا أنه يُنبئ إذا أورده عن المعنى الذي أراده، كقولهم: (فلان نقيّ الثّوب)، يريدون به أنّه لا عيب فيه. وليس موضوع نقاء الثّوب البراء من العيوب و إنما استعمل تمثيلا»[2].

ثم نجده يستشهد بمجموعة من كلام العرب كقولهم: «... انكسرت شوكته، كل حدّه، وانقطع بطانه... وذلّت عضده، ورق جانبه...» للدّلالة على من وَلّى أمره وفقد ما كان يتمتّع به من قوّة أو هيبة أو جاهٍ، ثم يسميّ ذلك تمثيلا وتشبيها[3]، كما نجده يورد بعض الشّواهد من نقد الشعر لقدامة ويسميها تمثيلا.

---

[1] الرازي، فخر الدين: «**نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**»، تح وتع/ نصرالله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت، ط1، 2004م، ص:132

[2] أبو هلال: العسكري: الصناعتين»، مرجع سابق، ص: 35.

[3] المرجع نفسه، ص: 355،356.

لكن المتأمّل لهذا التعريف الذي وضعه أبو هلال العسكري للمماثلة والمثال الذي استشهد به يخرجه إلى باب الكناية.

والباقلاني هو الآخر سمّى التّمثيل مماثلة ولم يحد عما ذهب إليه قدامة، إذ يقول: « ومما يعدّونه من البديع (المماثلة) وهو ضرب من ضروب الاستعارة سمّاه قدامة التّمثيل»[1]، وكان تعريفه للمماثلة أقرب لتعريف قدامة. والتّمثيل عند ابن رشيق أيضا ضرب من ضروب الاستعارة، وفي ذلك يقول:« ومن ضروب الاستعارة التّمثيل وهو المماثلة عند بعضهم وذلك أن تمثّل شيئا بشيء فيه إشارة» نحو قول امرئ القيس وهو أول من ابتكره ولم يأت أملح منه، فقال من (الطويل):

ومَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكِ إِلَّا لِتَقْدَحِي بِسَهْمَيْكِ فِي أَعْشَارِ قَلْبٍ مُقَتَّلِ[2].

فمثّل عينيها بسهمي الميسر يعني المعلّي وله سبعة أنصباء و الرّقيب وله ثلاثة أنصباء فصار جميع أعشار قلبه للسهمين اللذين مثّل بهما عينيها ومثّل قلبه بأعشار الجزور فتمت له جهات الاستعارة والتمثيل[3]. وتابعهم في ذلك السّجلماسي، الذي عد التّمثيل مماثلة فقال: «المماثلة وهي المدعوة أيضا التمثيل: والمماثلة هي النوع الثالث من أنواع التخيل، وحقيقتها التخيل والتمثيل للشيء بشيء له إليه نسبة وفيه منه إشارة وشبهة» وذكر بأنها وجه من وجوه الكناية لما فيها من وجه الإشارة[4].

المطلب الرّابع: المفهوم المتفق عليه:

---

[1] الباقلاني، أبو بكر: «**إعجاز القرآن**»، مرجع سابق، ص:78.

[2] «**ديوان امرئ القيس**»، مرجع سابق، ص: 114.

[3] ابن رشيق: **العمدة**»، مرجع سابق، ج1، ص:18.

[4] السّجلماسي، أبو محمد القاسم: **المترع البديع في تجنيس أساليب البديع**»: مرجع سابق، ص:244.

إن من أهم الوجوه التي نجد فيها اتفاقا حول هذا المصطلح، هو أن التمثيل يقوم على إشارة تحمل معنى الإيجاز لتأدية البلاغة للمعنى المطلوب على أحسن وجه، كما أنه يُعبّر به على نبل المعاني وإخراجها من الخفاء إلى الجلاء، سواء عن طريق الإيجاز كما ذكرنا أو عن طريق المبالغة.

كما نجد أن كل البلاغيين رغم اختلافهم في التسمية فإنهم عدوا التمثيل يقوم على التشبيه عموما أو التشبيه التمثيلي أو الاستعارة التي تقوم على المشابهة، وحتى من قال بأن التمثيل أو المماثلة هي إشارة إلى الكناية فإنه لم يخرج عن المجاز عموما في نظر من يعدّ الكناية مجازا.

المطلب الخامس: مصطلح التّمثيل عند قدامة بن جعفر:

ورد هذا المصطلح في نقد الشعر بمدلوله اللغوي في قوله: « وقد وصف شعراء مصيبون متقدمون قوما بالإفراط في هذه الفضائل، حتى زال الوصف إلى الطرف المذموم، وليس ذلك منهم إلا كما قدّمنا القول فيه في باب الغلو في الشعر من أن الذي يراد به إنما هو المبالغة و التمثيل لا حقيقة الشيء»[1].

وفي الاصطلاح فقد عد قدامة مصطلح التمثيل من نعوت ائتلاف اللّفظ مع المعنى، وهو: « أن يريد الشّاعر إشارة إلى معنى فيضع كلاما يدل على معنى آخر وذلك المعنى الآخر و الكلام منبئان عما أراد أن يشير إليه» ومثال ذلك قول الرّماح بن ميادة[2] من (الطّويل):

أَلَمْ تَكُ فِي يُمْنَى يَدَيْكَ جَعَلْتَنِي فَــلاَ تَجْعَلَنِّي بَعْــــدهـــا فِي شِمَالِـــــــكَا

وَلَوْ أَنَّنِي أَذْنَبْتُ مَا كُنْتُ هَالِكَا عَلَى خَصْلَةٍ مِنَ صَّالحَاتِ خِصَالِكَا[1].

---

[1] قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص:72.

[2] المرجع نفسه، ص:181.

فعدل أن يقول في البيت الأوّل: إنّه كان عنده مقدما فلا يؤخره، أو مقربا فلا يبعده، أو مجتبي فلا يجتنبه، إلى أن قال: إنه كان في يمنى يديه فلا يجعله في اليسرى، ذهابا نحو الأمر الذي قصد الإشارة إليه بلفظ ومعنى يجريان مجرى المثل له، وقصد الإغراب في الدلالة و الإبداع في المقالة[2].

ويورد بيتا آخر لعلقمة بن عبدة ، وهو المعروف بعلقمة الفحل من

(البسيط):

أَوْرَدْتُهَا وصُدُوُر العِيس مُسْنَفَةً والصُبحُ بِالكَوْكَبِ الدُّرِّيِ مَنْحُورُ[3].

فقد أشار إلى الفجر إشارة بعيدة ظريفة بغير لفظه[4]،وهذه كناية عن إيراد قومه للماء في وقت لا يزال الكوكب الذري – نجم الزهرة – مضيئا يُبعد الصبح عن الطلوع.

ويعلّق أبو هلال العسكري عن هذا البيت الذي استشهد به قدامة في باب التمثيل فقال: «و ليس في هذا البيت إشارة إلى الفجر، بل قد صرّح بذكر الصبح، وقال: هو منحور بالكوكب الذرّيّ، أي صار في نحره»، ووضع هذا البيت في باب الاستعارة أولى منه في باب المماثلة[5].

---

(1) الدليمي، محمد نايف: **«شعر ابن ميّادة، الرمّاح بن أبرد المرّي»**، تح/ مطبعة الجمهور– الموصل– شارع النجفي، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص:77.

(2) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:182.

(3) السيد، أحمد صقر: **«شرح ديوان علقمة الفحل»**، قافية الراء، المطبعة المحمودية بالقاهرة، ط 1، 1935، ص:45.

(4) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:184.

(5) أبو هلال العسكري: **«الصناعتين، الكتابة والشعر»**، مرجع سابق، ص:365.

وقول بعض العرب من (الطّويل):

فَتَى صَدَمَتْهُ الكَأْسُ حَتَّى كَأَنَّمَا بِهِ فَالِجٌ مِنْ دَائِهَا فَهْوَ يَرْعُشُ

و الكأس لا تصدم، ولكنه أشار بهذا التمثيل إشارة حسنة إلى سكره[1].

وحينما نقف على هذا البيت نجده يحمل صورتين بيانيتين: الاستعارة في قوله

(فتى صدمته الكأس) وهي استعارة مكنية، و في البيت بأكمله نجد كناية عن سكره كما أشار قدامة.

1- صفات مصطلح التّمثيل:

يعتبر التّمثيل أحد المحسّنات البديعيّة عند قدامة وهو نعت من نعوت ائتلاف اللّفظ مع المعنى كما أشرنا سابقا، وهو من المصطلحات التي تزيد إغرابا في الدلالة وإبداعا في المقالة، كما أن التّمثيل يحصل بالإشارة على مستوياتها المتفاوتة حسب المعاني المقصودة من طرف الشاعر، فأحيانا تكون الإشارة بعيدة بغير لفظ، وأحيانا تكون إشارة مستغربة، وأحيانا تكون الإشارة ظريفة بغير لفظ، وأحيانا تكون الإشارة حسنة أو إيماء ظريفا[2]، كما بين قدامة في تعليقه على بعض استشهاداته التي كان يوردها.

كما أن التّمثيل الذي كان يقصد به الإشارة بلفظ ومعنى يجريان مجرى المثل له.

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:185.

[2] قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص: 184، 185..

كما أن التّمثيل نعت من نعوت اشتراك اللّفظ والمعنى فهو الّذي يربط بين اللّفظ و المعنى في صورة جميلة من صور التّفنن في الكلام وضروبه وتقريب المعاني من أذهان المستمعين لتقريب الصّورة وتوضيحها.

وعليه فإن التّمثيل كالقوس التي في يد صاحبها فلا يستدّ السهم ويصيب هدفها إلا إذا كان ساعد الرّامي مستدّا مشتدّا قويّا، فكذلك التّمثيل في ضروب الكلام شعرا أو نثرا فهو يقوم على سعة وقوّة خيال المتكلّم فكلما كان الخيال جامحا وواسعا وقويّا كانت الصورة أبلغ و أبدع.

2- علاقات مصطلح التّمثيل:

علاقة الترادف: ولأن التّمثيل الذي يُتَوصل به عن طريق الإشارة إلى لفظ ومعنى يجريان مجرى المثل فإن العلاقة بين التمثيل و المثل هي علاقة ترادف، والمثل في هذا الموضع من أول المصطلحات التي ظهرت في الدراسات القرآنية والبلاغية[1]، والمثل مرتبط بالتشبيه كما قال الرازي: « المثل تشبيه سائر وتفسير السائر أن يكثر استعماله على معنى أن الثاني بمنزلة الأول. و الأمثال لا تغير لأن ذكرها على تقدير أن يقال في الواقعة المعينة إنها بمنزلة من قيل له هذا القول. فالأمثال كلها حكايات لا غير»[2].

والمثل عند القزويني هو: « التّمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمىّ التّمثيل مطلقا، ومتى فشا استعماله كذلك سمي مثلا، ولهذا لا تُغيّرُ الأمثال»[3].

---

[1] قدامة بن جعفر: «**نقد الشعر**»، مرجع سابق، ص: 184،185.

[2] الرازي، فخر الدين: «**نهاية الإيجاز**»، مرجع سابق، ص:132.

[3] القزويني، الخطيب جلال الدين محمد: «**التلخيص في علوم البلاغة**»، شرح، عبد الرحمان البرقوقي، دار الفكر العربي، ط1، 1904م، ص: 323،324.

ويفهم من كلام قدامة حينما أورد بيت الرّماح بن ميّادة الذي استشهد به، أن التّمثيل يشمل الاستعارة التّمثيلية[1].

ومن علاقات مصطلح التّمثيل التّرادفية عند قدامة فإننا نجده يشترك ويرادف الكناية أحيانا وذلك ما نلمسه في البيت الذي استشهد به لعلقمة بن عبدة من (البسيط):

أَوْرَدْتُهَا وصُدُورُ العِيس مُسْنَفَةً و الصُبحُ بِالكَوْكَبِ الدُّرِّيِ مَنْحُورُ[2].

فإن المعنى الظّاهر من هذا البيت هو البكور وقت الفجر في إيراد الإبل وهذا محل الكناية بعينها، وقد بينها قدامة في تعليقه على هذا البيت فقال :« فقد أشار إلى الفجر إشارة بعيدة ظريفة بغير لفظه»[3]، وقوله "إشارة" وهذا الأخير مصطلح قائم بذاته يذهب بكلامه مذهب الكناية لأن من ضروب الإشارة الكناية وهذا ما قال به الجرجاني في دلائل الإعجاز[4].

و قوله: " أومأ " فهذا أيضا ضرب من ضروب الكناية التي تدخل تحت مصطلح الإشارة والإشارة من ضروبها الإيماء واللمحة والكناية...

3- قضايا مصطلح التمثيل:

إن من بين أهم القضايا التي نستخلصها من دراسة مصطلح التمثيل:

---

(1) ينظر الناقوري، إدريس: **«المصطلح النقدي في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 352.

(2) السّيد أحمد صقر: **«شرح ديوان علقمة»**، مرجع سابق، ص: 45.

(3) قدامة بن جعفر، **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 184

(4) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر: **«دلائل الإعجاز»**، مرجع سابق، ص: 306.

- يشترط في التّمثيل أن يكون المثال أظهر وأبرز من الممثَّل لأن القصد والغرض من إيراد التمثيل واستعماله في ضروب الكلام إنّما هو المعنى وبيانه[1].

- التّمثيل سبب للوصول إلى المعنى ولابد للسبب أن يكون كافيا غير منقوص أو مبهم لتحقيق المعنى البليغ بلفظ فصيح.

- اقتران مصطلح التّمثيل بالإشارة عند قدامة دليل على أنّه مرتبط بها ارتباطا وثيقا لأن الإشارة ضرب حسن من ضروب الكلام يغني أحيانا عن التّصريح، فيغدى بها المعني ويجمّلُ، والأمر كذلك في التّمثيل فهو سبيل من سبل التنكيت بعد اشتراك اللّفظ مع المعنى لتقريب الصورة إلى ذهن المتلقي.

- لا يخرج مصطلح التّمثيل في البلاغة العربية عن اشتراكه مع المصطلحات البيانية مثل التشبيه والاستعارة والكناية.

4- الملاحظات:

- محافظة هذا المصطلح على بعض معانيه اللّغوية لدى مجموعة من البيانيين أمثال أبو عبيدة في مجاز القرآن والفرّاء في معاني القرآن، إذ أن التمثيل عندهما تشبيه أو تشبيه تمثيل[2].

- التّمثيل ضرب من ضروب الاستعارة، وما هذه الأخيرة إلا نوع من أنواع الشبيه لأنها تقوم على أحد طرفيه الأساسيين المشبّه أو المشبّه به.

---

[1] ينظر: الخفّاجي، ابن سنان: «**سرّ الفصاحة**»، مرجع سابق، ص: 232.

[2] ينظر: محمد زغلول إسلام،: «**أثر القرآن في النقد العربي في آخر القرن الرابع الهجري**»، تق/ محمد خلف الله أحمد، مكتبة الشباب، ط1، (د، ت، ن)، ص: 46،56.

- التّمثيل عند قدامة يحمل إشارات متعددة أهمها الكناية والإيماء، والكناية والإيماء ضربان من ضروب مصطلح الإشارة.
- احتواء مصطلح التمثيل على دائرة مصطلحية تكونت من عدة مصطلحات منها: المثل، التّشبيه، تشبيه التمثيل، المماثلة، الاستعارة التّمثيليّة، الإشارة، الكناية، الإيماء.
- مخالفة قدامة للبلاغيين الذين سبقوه في التّسمية وانفراده بتسميته تمثيلا على أن من بعده من البيانيين سمّاه مماثلة، لكن أغلبهم لم يحد عن تعريف قدامة الاصطلاحي.

المبحث الخامس: مصطلح الإشارة:

المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح و مشتقّاته:

لم يكتف قدامة باستعمال مصطلح الإشارة في باب أنواع نعوت المعاني في نعت ائتلاف اللّفظ مع المعنى، بل نجده يورده كلّما استدعت الحاجة إليه للتوضيح أو للشّرح، فقد ورد حوالي ثلاث عشرة مرّة في مواطن مختلفة في المدوّنة كما بيّنت ذلك، ففي باب نعوت ائتلاف اللّفظ مع المعنى بصيغ مختلفة متعدّدة منها:

ورد بصيغة المصدر معرّفة " الإشارة" ونكرة "إشارة"، و بصيغة الفعل الماضي المبني للمعلوم "أشار" و الفعل الماضي المبني للمجهول" أُشير بها"، للدّلالة على أنّ اللّفظ هو الّذي كان وسيلة وسببا لتعريف المعنى وهذا الكلام أيضا يعبَرُ به عن صيغة أخرى واردة وهي صيغة اسم المفعول "مُشار به"، والفعل المضارع "يُشير" الّذي يدلّ على الحركة والتّجدّد و الّذي بدوره يعود على الشّاعر ،كلّ هذه الصّيغ وسنتطرّق إلى ما يرتبط بهذا المصطلح من متعلّقات بهذا المصطلح.

المطلب الثّاني: تعريف مصطلح الإشارة لغة و اصطلاحا:

أ- **لغة:** من أشهر معاني الإشارة:

الإيماء: ذكر صاحب المحيط في اللغة: « أشرت إلى كذا، أومأت إليه»[1]، و أشار إليه شوّر: أومأ، ويكون ذلك بالكفّ والعين والحاجب. وأشار إليه الرّجل يشير إشارة، إذا أومأ إليه، و شوّرَ إليه، و شوّرت إليه أي لوّحْتُ إليه وأَلْحْتُ إليه»[2].

ب- اصطلاحا:

- **الإشارة عند الشريف الجرجاني:** « هو الثّابت بنفس الصيغة من غير أن يسق له الكلام»[3].
- الإشارة: «التّلويح بشيء يفهم منه النطق، فهي ترادف النطق في فهم المعنى»[4]، وهي : « أن يشير المتكلم إلى معان كثيرة بكلام قليل يشبه الإشارة باليد، فإن المشير بيده يشير دفعة واحدة إلى أشياء كثيرة لو عبر عنها لاحتاج إلى ألفاظ كثيرة»[5]، وإشارة النص تحتاج إلى نوع من التأمل والتفكر[6].

---

(1) إسماعيل بن عبّاد: **«المحيط في اللغة»**، مرجع سابق، ج7، ص:378، مادة شور.

(2) ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 4، ص: 436-437، مادة شور.

(3) الجرجاني: **«معجم التعريفات»**، مرجع سابق، ص: 26.

(4) الكفوي، أبو البقاء: **«الكليات»**، مرجع سابق، ص: 120.

(5) المرجع نفسه، ص: 120.

(6) المرجع نفسه، ص 120.

- **عند الأصوليين:** «دلالة اللفظ على المعنى من غير سياق الكلام له ويسمى فحوى الخطاب...وأهل البديع فسروها بالإتيان بكلام قليل ذي معان جمة، وهذا هو الإيجاز بعينه»[1].

- **عند الفقهاء:** «هو تعيين الشيء بالحس»[2].

وإشارة النص: « هو ما ثبت بنظم الكلام لغة لكنه غير مقصود ولا سيق له النص كقوله تعالى: (وعلى المولود له رزقهن) [البقرة: 233]، سيق لإثبات النفقة، وفيه إشارة إلى أن النسب إشارة إلى الآباء[3].

وهي الإيماء، والتلويح بشيء يفهم به ما يفهم بالنطق، سواء كانت الإشارة باليد، أو العين، أو الحاجب، ونحو ذلك[4].

والنّاظر في التعريف الاصطلاحي يجد أن الإشارة في حدّها هي امتداد للمعنى اللّغوي حيث أنّه يُستغنى بها عن الكلام أو النّص أو النُّطق فهي تحمل ما يحمله هؤلاء.

المطلب الثّالث: مصطلح الإشارة بين المفهوم المختلف فيه:

ربط النقاد والبلاغيون الإشارة بعدة مصطلحات تحمل دلالات و أغراض مختلفة فمنهم من جعل لها أنواعا، ومنهم من جعلها ضمن مجموعة من المعاني التي تلقى إلى السامع وغير ذلك كثير.

- الإشارة تنوب عن اللفظ:

---

(1) التهانوي، محمد علي: **«موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون»**، مرجع سابق، ج1، ص: 201.

(2) المجددي البركيتي، محمد عميمي الإحسان: **«التعريفات الفقهية»**، دار الكتب العلمية بيروت ،لبنان، ط1، 2003م، ص: 28.

(3) المرجع نفسه، ص: 28.

(4) **«معجم المصطلحات الشرعية»**، مرجع سابق، ج 1، ص 175.

ذكر الجاحظ الإشارة وربطها باللفظ حيث قال: « و الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، و ما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط»[1].

وقد بيّن الجاحظ الإشارة من أصناف الدلالات على المعاني[2].

- **الإشارة: الوحي و الإيماء و اللمحة:**

وقد ربطها الجاحظ في موضع آخر بالوحي و الحذف فقال:« ورأينا أن الله – تبارك و تعالى– إذا خاطب العرب و الأعراب أخرج الكلام مخرج الإشارة و الوحي و الحذف، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطا و زاد في الكلام»[3].

ونجد قدامة قد ذكر هذا المصطلح في باب ائتلاف اللفظ مع المعنى وعده من البلاغة حينما وصفها بأنها إيماء ولمحة ، فقال: « هو أن يكون اللفظ القليل مشتملا على معان كثيرة بإيماء أو لمحة تدل عليها كما قال بعضهم وقد وصف البلاغة فقال: هي لمحة دالة»[4].

و لم يخرج العسكري عما قاله سابقوه بقوله: « هي أن يكون اللفظ القليل مشارا به إلى معان كثيرة بإيماء إليها، أو لمحة تدل عليها، بإيماء إليها ولمحة تدل عليها»[5].

ويقول المبرّد: « ومن كلام العرب الاختصار المفهم و الإطناب المفخم، وقد يقع الإيماء إلى الشيء فيغني عند ذوي الألباب عن كشفه كما قيل لمحة دالّة»[6].

---

(1) الجاحظ: **«البيان والتبيين»**، مرجع سابق، ج 1، ص: 78.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص: 76.

(3) لجاحظ: **«الحيوان»**، مرجع سابق، ج1، ص: 94.

(4) قدامة بن جعفر: **« نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 174.

(5) العسكري، أبو هلال: **«كتاب الصناعتين»**، مرجع سابق، ص: 348.

(6) المبرد: **«الكامل في اللغة والأدب»**، مرجع سابق، ج1، ص: 27.

وابن رشيق هو الآخر لم يحد عن كلام المبرد في كونها لمحة دالة، يقول: «والإشارة من غرائب الشعر وملحه وبلاغة عجيبة تدل على بعد المرمى وفرط المقدرة وليس يأتي بها إلا الشّاعر المبرز والحاذق الماهر وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة واختصار وتلويح يعرف مجملا ومعناه بعيد من ظاهر لفظه»[1] وقد ذكر بأن الإشارة مبلغها أبلغ من مبلغ الصوت، قد عدد لها أنواعا كالتفخيم والإيماء والتعريض، والكناية، والتمثيل، والرمز واللمحة، واللغز، واللحن، والتعمية، والحذف، والتورية[2].

- الإشارة جزء من الكناية:

ذهب هذا المذهب كل من الجرجاني والسّكّاكيّ، فالجرجاني جعل من الكلام الذي يلقى للسامع منه ما هو غير صريح كالتعريض و الكناية والرمز والإشارة وذلك لبلوغ الرونق والحسن في الكلام[3].

أما السكاكي فقد قسم الكناية إلى تعريض، وتلويح، وإيماء، وإشارة[4].

- الإشارة و الكناية والتّورية:

ونجد ابن القيم الجوزية (751هـ) في كتابه (الفوائد) يقول في حدها: « أن تطلق لفظا جليا تريد به معنى خفيا، وذلك من ملح الكلام وجواهر النثر والنظام»[1]، واستدل على ذلك ببعض أمثلة الكناية، وقسم الإشارة إلى ثلاثة أقسام:

---

[1] ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج 1، ص: 202.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص:207- 215.

[3] الجرجاني، عبد القاهر: **« دلائل الإعجاز»**، مرجع سابق، ص: 306.

[4] السّكّاكيّ، محمد بن علي: **«مفتاح العلوم»**، مرجع سابق، ص: 411.

- الأول: ما عرفه بها.
- الثاني: أن يكون اللّفظ القليل مشتملا على المعنى الكبير.
- الثالث: المعميات و الألغاز.
- الرابع: التورية.

ثم بين الفرق بين الإشارة والكناية فقال: « الإشارة في الحسن و الكناية في القبح»[2].

- الإشارة الإيجاز:

لقد عدّ بعضهم الإشارة من الإيجاز، فالسّبكي (773هـ) في كتابه "عروس الأفراح" يذهب هذا المذهب وينقل كلام قدامة وقد صرح بأن الإشارة من الإيجاز[3].

وسمى أبو سنان الإيجاز إشارة و لم يخرج عما ذكره قدامة في قوله بأن الإشارة هي الإيجاز: فقال: « هو أن يكون المعنى زائدا على اللفظ، أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة و اللمحة»[4].

المطلب الرّابع: الإشارة بين المفهوم المتفق عليه:

إذا كانت الإشارة في معناها اللّغوي هي الإيماء، فإن أغلب النقاد والبلاغيين لم يحيدوا عن هذا المعنى في إطلاقاتهم الاصطلاحية لهذا المصطلح فاتفق أغلبهم على أن الإشارة تحمل شيئا من

---

(1) ابن القيّم الجوزية، شمس الدين محمد: **«الفوائد المشوق في علوم القرآن وعلم البيان»**، تص/ محمد بدر الدين النعساني، ط1، 1327م، ص: 125

(2) المرجع نفسه، ص: 125- 126.

(3) السبكي، بهاء الدين: **«عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح»**، تح/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، ط1، 2003م، ج1، ص: 315.

(4) الخفاجي، بن سنان: **«سر الفصاحة»**، مرجع سابق، ص: 207.

الخفاء الذي يختلف تماما مع التصريح، هذا من باب، ومن باب آخر فإن تعدد التسميات والأنواع لمصطلح الإشارة من لمحة وإيماء و وحي وإيجاز ولغز وكناية وتعريض وتورية فإن غرض كل هذه المصطلحات التي عُبِّرَ عن الإشارة بها واحد فما هي إلا سواقي متعددة تصب في نهر واحد وهو التعبير باللفظ القليل على المعاني الكثيرة عن طريق الاختصار، وتجتمع هذه الاختلافات أيضا في نقطة جامعة هي بلوغ المزية من حسن والرونق في الكلام وهذا هو منتهى البلاغة الذي لا يصل إليه إلا الشاعر المبرز و الحاذق الماهر.

المطلب الخامس: مصطلح الإشارة عند قدامة بن جعفر:

هذا النوع من مستخرجات قدامة كما ذكر ذلك المدني (1220هـ) في كتابه أنوار الربيع[1]، والإشارة كما ذكرنا سابقا: « وهو أن يكون اللّفظ القليل مشتملا على معان كثيرة بإيماء إليها أو لمحة تدل عليها، كما قال بعضهم وقد وصف البلاغة فقال: (هي لمحة دالة)»[2]، وذلك مثل قول امرئ القيس من (الوافر) :

فَإِنْ تَهْلِكْ شَنُوءَةُ أو تُبَدِّلْ فَسِيرِي إنَّ فِي غَسَّانَ خَالَا

بِعِزِهِمُ عَزَزْتَ و إنْ يَذِلُّوا فَذُلُّهُمُ أَنَالَكِ مَا أَنَالَا[3].

[1] المدني، علي صدر الدين بن معصوم: **«أنوار الربيع في أنواع البديع»** ، مرجع سابق، ج5،ص: 301.

[2] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 174.

[3] **«ديوان امرئ القيس»**، مرجع سابق، ص: 311.

فبنية هذا الشعر على أن ألفاظه، مع قصرها، قد أُشير بها إلى معان طوال، فمن ذلك قوله: (تَهْلَكْ أَوْ تُبَدِّلْ)، ومنه قوله: (إِنَّ فِي غَسَّانَ خَالَا)، ومنه ما تحته معان كثيرة وشرح طويل وهو قوله: (أَنَالَكِ مَا أَنَالَا) [1].

وإن كان قدامة لم يتعرض لهذه الشروح الطويلة التي يحملها معنى البيتين اللذين استدل بهما، فإن ابن حجة الحموي في كتابه خزانة الأدب قد نقل التعريف الاصطلاحي الذي ذكره قدامة وشرحه قائلا:« وتلخيص هذا الشرح أنه أشار المتكلم إلى المعاني الكثيرة بلفظ يشبه لقلته واختصاره بإشارة اليد فإن المشير بيده يشير دفعة واحدة إلى أشياء لو عبر عنها بلفظ لاحتاج إلى ألفاظ كثيرة ولابد من اعتبار صحة الدلالة وحسن البيان مع الاختصار لأن المشير بيده إن لم يُفْهِمِ المشار إليه معناه فإشارته معدودة من العبث، وكان النبي صلى الله عليه وسلم سهل الإشارة كما كان سهل العبارة وهذا ضرب من البلاغة»[2].

والمتأمّل في ما سبق ذكره يجد أن قدامة لم يخرج المعنى الاصطلاحي للإشارة عما يحمله المعنى اللغوي فإشارة اليد تحمل دلالات كثيرة كما تحملها إشارة اللفظ، وما نجده من إشارات استعملها أصحابها كإشارات قادة الحروب حينما يشيرون بيد أو راية أو حتى بكلمة فإن تلك الإشارة قد تحرك جيشا بأسره تقدما أو توليا أو غير ذلك، والشاعر ببيت واحد قد يشير إلى معان كثيرة ودلالات متعددة.

1-صفات مصطلح الإشارة :

أدرج قدامة بن جعفر مصطلح الإشارة في باب أنواع نعت ائتلاف اللفظ مع المعنى، فهو نعت حسن لبلوغ المعنى، و لما تكلم أيضا على أنها من محاسن الكلام خصها بأنها تربط بين لفظ

---

[1] قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 174.

[2] الحموي، ابن حجة: **«خزانة الأدب»**، مرجع سابق، ص: 437.

قصير ومعنى كثير فحققت بذلك لمسة بديعية تجعل من مستعملها متمكنا من زمام الكلام ومحاسنه وتأدية معناه على أحسن صورة.

وفي كل موضع من مواضع كتابه لما ذكرها بين بأنها تؤدي الإيجاز والاختصار مع الوفاء التام للمعنى المطلوب[1].

وهنا يجدر بنا الإشارة إلى أمر مهم ألا وهو: إنّ الإشارة ترتبط بالأسلوب أو الكيفية أو الطريقة الّتي من خلالها يُؤدى المعنى لا أن تكون هي المعنى أو القصد فهي هنا وسيلة لا غاية لأن الإيجاز أو اللّمحة أو التورية هي أساليب توصل إلى المعنى و المعنى قد يكون حسنا أو قبيحا على حسب المتكلّم و الغرض من كلامه.

2- علاقات مصطلح الإشارة:

علاقة الترادف:

- الإشارة ترادف الإيماء: جعل قدامة مصطلح الإشارة مرادفا للإيماء الذي هو في اللغة: الإشارة بالأعضاء كالرأس واليد والعين و الحاجب[2]، وعده ابن رشيق نوعا من أنواع الإشارة ومثل له بقوله تعالى: (فغشيهم من الغم ما غشيهم) فأومأ إليه وترك التفسير معه[3]، وقال كثيّر من (الطّويل):

تَجَافَيتِ عني حِين لا لَى حيلة وخَلَفْتِ ما خَلفَتِ بين الجَوَانِحِ[4].

---

[1] ينظر النّاقوري، إدريس: **«المصطلح النقدي في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 204.

[2] ابن منظور: **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 15، ص: 415، مادة ومي.

[3] ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج 1، ص: 207.

[4] **«ديوان كثيّر عزة»**، جم، شر / إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ، لبنان، (د.ط)، 1981م، ص: 526، و البيت من الأبيات المنسوبة لكثير، وأصله البيت في الديوان:(تناهيت) مكان (تجافيت)، و (غادرت) مكان(تجافيت).

فقوله (وخلفت ما خلفت) إيماء مليح[1].

- الإشارة ترادف اللّمحة:

الإشارة ترادف اللّمحة عند قدامة وذلك لما تحمله اللمحة من معان كثيرة، واللمحة: كما ذكر ابن رشيق أنها من أنواع الإشارة فقال: « ومن الإشارات اللّمحة» واستشهد بقول أبي نواس (من البسيط) يصف يوما مطيرا:

وشمسُه حرَةٌ مُخَدِّرَةٌ ليس لها في سمائها نُورُ

فقوله: (حرّة) يدل على ما أراد في باقي البيت، إذا كان من شأن الحرّة الخفرُ و الحياء ولذلك جعلها مخدّرة... [2].

- الإشارة ترادف الإيجاز و الاختصار و البلاغة:

إن كلا من الإيجاز والاختصار و البلاغة مصطلحات مترادفة يستعملها البلاغيون القدماء ليشير بعضها إلى بعض، فالإيجاز من وَجُزَ الكلام وجازةً ووجزاً وأوجز: قلَّ في بلاغة، وأوجزه اختصره[3]، وقد سأل معاوية صحار بن عياش العبدي: «ما تعدون البلاغة فيكم؟"، قال: الإيجاز[4]، وقيل لبعضهم: ما البلاغة؟ فقال الإيجاز[5]، وما ذكره ابن سنان من تسميته للإشارة بالإيجاز دليل على ترادفهما.

ومن هذه التعريفات و الأقوال يظهر لنا بأن قدامة لما جمع في تعريفه للإشارة بين البلاغة والإيماء واللمحة فهو بذلك قد قصد كل ما يؤدي إلى الإيجاز والاختصار، وإن كان تسمية

---

(1) ابن رشيق: **«العمدة»**، مرجع سابق، ج 1، ص: 207.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص: 210.

(3) ابن منظور، **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج 5، ص: 427، مادة وجز.

(4) الحاجظ: **«البيان والتبيين»**، مرجع سابق، ج1، ص: 96.

(5) العسكري، أبو هلال: **«الصناعتين»**، مرجع سابق، ص: 173.

المصطلح بالإشارة كان مصطلحا مستقلا عنده، فإن الإيماء واللمحة والإيجاز صارت بعده مصطلحات مندرجة في المعاجم الاصطلاحية للبلاغة مستقلة لوحدها.

3-ضمائم مصطلح الإشارة:

لم يرد مصطلح الإشارة مجردا في كتاب نقد الشعر بل استعمله قدامة في عدة مواضع و بضمائم متعددة خاصة عند كلامه عن مصطلح التمثيل و من هذه الضمائم

قوله: "إشارة بعيدة"، و" إشارة مستغربة"، "إشارة بعيدة ظريفة"، إشارة حسنة".

وهذا ما نجده في كلام النّقاد عندما ينتقدون شعرا أو نثرا فيقولون على سبيل المثال: "...وهذه إشارة لطيفة..." أو "...هذه إشارة غريبة..." وهكذا.

4- قضايا مصطلح الإشارة:

- يشترط في الإشارة عند قدامة أن تؤدي المعنى الكثير بلفظ قليل بواسطة الإيماء واللمحة.
- الإشارة سبب وطريق وكيفية لأداء المعنى في وسيلة لا غاية فالمعنى قد يكون حسنا أو قبيحا يصدر عن طريق الإشارة.
- الاختلاف في التسمية والاتفاق في الغرض والمعنى لا يفسد للود قضية بين هذه المصطلحات لأن الغرض واحد وهو إيصال المعنى في أحسن صورة و أبهى حلّة.
- الارتباط الوثيق بين اللّفظ والمعنى يولّد عدة مصطلحات أبرزها الإشارة والّتي بدورها تتفرّع عنها عدة مصطلحات أخرى كالاقتضاب والكناية والتعمية وغيرها مما يرتبط مضمونها بعدم التصريح.

5-الملاحظات:

- مصطلح الإشارة من مستخرجات قدامة، وارتبط عنده بالإيماء واللمحة اللذان يؤديان الإيجاز والاختصار.
- إذا كان من أهم المعاني اللغوية للإشارة هو الإيماء باليد أو الرأس الذي يغني عن الكلام فإن المعنى الاصطلاحي للإشارة كذلك يحمل معان كثيرة تغني عن التلفظ الكثير فالمعنيان لا يتعارضان بل يكمل أحدهما الآخر.
- الشبكة المفهومية لمصطلح لمصطلح الإشارة يرتبط بعدة مصطلحات متعددة منها مصطلحات علم البيان، فهو يرتبط بمصطلح اللفظ، والكناية، والإيجاز، وبمصطلحات علم البديع وذلك هو الأكثر كارتباطها بمصطلح الوحي، والإيماء واللمحة، والتورية.
- مصطلح الإشارة نعت من نعوت ائتلاف اللفظ مع المعنى فهو وسيلة من وسائل الائتلاف لتحقيق لمسة بديعية على مستوى اللفظ والمعنى.
- الإشارة ترادف البلاغة والإيماء واللمحة والإشارة كلها تؤدي البلاغة، ولأن البلاغة قد تكون إشارة أو إيماء أو لمحة فهذه كلها مصطلحات تتوحد مع بعضها البعض.
- يخلط قدامة بين مفهومي الإشارة والرمز ويسقط ما للرّمز من دلالة على الإشارة[1]، في حين نجد أن ابن أبي الأصبع المصري يفرق بينهما فيقول عن فحوى الرّمز: « فحواه أن يريد المتكلم إخفاء أمر ما في كلامه مع إرادته إفهام المخاطب ما أخفاه، فيرمز له في ضمنه رمزا يهتدي به إلى طريق استخراج ما أخفاه من كلامه، والفرق بينه وبين الوحي و الإشارة، أن المتكلّم في باب الوحي و الإشارة لا يودع كلامه شيئا يستدل عنه على ما

[1] كعوان محمد: **«الرمز والعلامة والإشارة، المفاهيم والمجالات»**، الملتقى الوطني الرابع: السيميائيّة والنص الأدبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 28،29 نوفمبر 2006، ص: 13.

أخفاه، لا بطريقة الرمز ولا غيره بل يوحي مراده وحيا خفيا لا يكاد يعرفه إلا أحذق الناس، فخفاء الوحي والإشارة أخفى من خفاء الرّمز والإيحاء...» [1].

- تفريق البلاغيين والنقاد القدامى بين الإشارة والإيحاء والرمز والإيجاز دليل على نمو الحس النقدي في تثبيت المصطلحات لدى علم البلاغة في القرن الرابع الهجري.

المبحث السادس: مصطلح المعاضلة:

المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح ومشتقّاته:

مصطلح المعاظلة من المصطلحات الأقل ورودا في مصنّف نقد الشّعر كونه تراوح ذكره حوالي خمس مرّات في باب عيوب اللّفظ، فورد هذا المصطلح بصيغة المصدر كبقية المصطلحات الواردة في نقد الشّعر "المعاضلة" معرّفة، وبصيغة الفعل الماضي المزيد بالتّاء المبني للمعلوم "تعاضل" و"عاظل" بصيغة الفعل الماضي المبني للمعلوم أيضا، ف " المعاظلة على وزن مفاعلة و"تعاظل" على وزن " تفاعل" كلٌّ هذه الصيغ تدل على التّشارك أو المشاركة في الفعل بين طرفين اثنين فاعل ومفعول، وهذا يعني اشتراك طرفي المفاعلة في معنى الفاعلية والمفعولية، فيكون البادئ فاعلا صريحا والثاني مفعولا صريحا[2].

---

[1] المصري، ابن أبي الإصبع: **«بديع القرآن»**، تق، تح/حفني محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د، ط)، (د، ت، ن)، ص: 321.

[2] ينظر: الصقلي، ابن القطاع: **«أبنية الأسماء والأفعال والمصادر»**، مرجع سابق، ص: 152.

وهذه جملة المشتقّات الواردة لمصطلح المعاظلة بعد عملية إحصائه في المدوّنة.

المطلب الثّاني: تعريف مصطلح المعاظلة لغة واصطلاحا:

أ- لغة: من أهم معاني المعاظلة:

- **الفساد:** ففي لسان العرب:«عظل: العظال: الملازمة في السّفاد من الكلاب والسباع والجراد وغير ذلك مما يتلازم في السفاد وينشب, وعضلت وعضّلت: ركب بعضها بعضا، ويقال تعاضلت السباع وتشابكت»[1].

- **الاجتماع وركوب الشيء بعضه:** «وتعاظلوا عليه: اجتمعوا، وقيل تراكبوا عليه»[2].

ومن أيام العرب العظالى، وهو يوم بين بكر وتميم وسمي يوم العظالى لأن الناس ركب بعضهم بعضا، وقال الأصمعي: « ركب فيه الاثنان والثلاثة الدابة الواحدة».

- **التّضمين في القوافي:** «والعضال في القوافي: التضمين، يقال فلان لا يعاظل في القوافي، وعاظل في القافية عظالا: ضمن»[3].

وعليه فإن المعاني اللغوية للمعاظلة كلها تتلخص في: النشوب والتراكب أي: الكلام يركب بعضه بعضا، ومعنى الاجتماع والتضمين الذي هو عدم استقلال الكلمة التي في آخر البيت بأول البيت الذي يليه، وكل هذه المعاني تحمل ظاهر الفساد ومخالفة المعروف والحسن والصّلاح من الأقوال والأفعال.

---

(1) ابن منظور: **«لسان العرب»**، ج11، ص:456-457، مادة عظل.

(2) قدامة بن جعفر: **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 174.

(3) ابن منظور، **«لسان العرب»**، مرجع سابق، ج11، ص:456-457، مادة عظل.

ب- اصطلاحا:

جاء في كتاب "الشعر والشعراء": «عن ابن عباس قال: قال لي عمر: أنشدني لأشعر شعرائكم. قلت: من هو يا أمير المؤمنين؟ قال: زهير. قلت: وكان كذلك! قال: كان لا يعاظل بين الكلام ولا يتبع وحشيه، ولا يمدح الرجل إلا بما فيه»[1].

عاظل الشّاعر في شعره: جعل بعض أبياته مفتقرة في بيان معناها إلى بعض...- وعد بعض النّقاد المعاظلة من عيوب الشعر- لم يكن الشّعراء قديما يعاظلون إلا قليلا[2].

المطلب الثّالث: المفهوم المختلف فيه:

تباينت أوجه هذا المصطلح عند جملة من البيانيين والبلاغيين القدامى وهي كالآتي:

- **عند الجرجاني:** حينما تكلم الجرجاني وفصل في أوجه الاستعارة المفيدة وغير المفيدة أدرج المعاظلة في باب الاستعارة غير المفيدة، حيث قال: « إن الاستعارة ليست من جانب اللفظ وكنها من جهة المعنى الذي يفيد فائدة خاصة»[3].

وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن براعة صانع الكلام تكمن في أن يجمع المتكلم أعناق المتنافرات المتباينات في ربقة ويعقد بين الأجنبيات معاقد نسب وشبكة، ولا يلحق هذا الشرف

---

(1) ابن سلام الجمحي، **« طبقات فحول الشّعراء»**، مرجع سابق، ج1، ص: 63.

(2) ينظر: أحمد المختار، **«معجم اللغة العربية المعاصر»**، مرجع سابق، ج2، ص:1518.

(3) أحمد مطلوب، **«معجم المصطلحات البلاغية وتطورها»**، مرجع سابق، ج3، ص 273.

إلا من كان ذا فكر دقيق ونظر لطيف وخاطر نافذ, ويشترط مع هذا التباين أن يكون التلاؤم بينهما أتم والائتلاف أبين[1].

ويفصّل الجرجاني فيقول:« متى ألفت شيئين بعيدين في الجنس فقد أصبت وأحسنت، وإنما يحصل ذلك بعد تقييد وشرط يوجب العقل و الحدس فأما أن تستكره الوصف وتروم أن تصوره فلا يتصور ، لأنك تكون في ذلك بمنزلة الصانع الأخرق... ولا تعني في كونك مشبها أن تذكر حرف التشبيه أو تستعير، إنّما تكون مشبها بالحقيقة الشبه وتبينه، ولا يمكّنك بيان مالا يكون وتمثيل مالا تتمثله الأوهام والظّنون[2].

-عند الآمدي: رأى الآمدي أن المعاظلة هي مداخلة الكلام بعضه في بعض وركوب بعضه لبعض على وجه الإفساد و مخالفة الصّحيح من التركيب، وذكر بعض أنواع المعاظلة في شعر أبي تمام ومن أمثلة ذلك قوله من (الطّويل):

خان الصفاءَ أخٌ خان الزمانُ أخاً عنه فلم يتخوَّنْ جِسْمَهُ الكمَدُ[3].

فقد نعت هذا البيت بالفساد في اللّفظ والقبح في المعنى ولا حلاوة له[4].

وقوله من(الكامل):

يا يوم شرِّد يومَ لَهْوِي لَهْوُهُ بِصَبَابَتِي وَأَذَلّ عَزّ تَجَلُّدِي[5].

ففي هذا البيت تكرار جعل من ألفاظه و كأنها سلسلة في شدة تعلق بعضها ببعض[1].

---

(1) الجرجاني، **«أسرار البلاغة»**، مرجع سابق، ص:148.

(2) المرجع نفسه، ص: 151-152.

(3) **«ديوان أبي تمّام»**، فسّر ألفاظه محي الدّين الخيّاط، نظارة المعارف الجليلة، (د، ط)، (د، ت،ن)، ص: 366، و الأصل في الديوان (خان الزّمان له... أخا فلم يتخوّن).

(4) الآمدي، **«الموازنة»**، مرجع سابق، ج1، ص: 294- 295.

(5) **«ديوان أبي تمّام»**، مرجع سابق، ص: 111.

وقوله:

يَوْمٌ أَفَاضَ جَوًى أغَاضَ تَعَزِّيًا خاضَ الْهَوَى بَحْرَيْ حِجَاهُ الْمُزْبِدِ[2].

وقد نعت الآمدي هذا البيت أيضا بأنه احتمل استعارة قبيحة[3].

ويذهب الخفاجي هو الآخر مذهب الآمدي ويستشهد بالأمثلة التي استشهد بها[4].

-عند أبي هلال العسكري: قال: «فمن سوء النّظم "المعاظلة"، لأن المعاظلة في أصل الكلام إنما هي ركوب الشيء بعضه بعضا وسمي الكلام به إذا لم ينضد نضدا مستويا... وتداخلت أجزاؤه»[5]. وأورد حديث عمر بن الخطاب حينما امتدح زهيرا[6].

-عند ابن رشيق: أما بن رشيق فيذهب مذهب الخليل في أن المعاظلة هي التّضمين، فعده الخليل بن أحمد عيبا من عيوب القافية وسماه "التضمين"[7]، ومن هذا الرأي ينعت ابن رشيق كلام قدامة بالزعم[8].

-عند ابن الأثير: فقد خطأ هو الآخر قدامة فيما ذهب إليه بقوله:« إذ لو كان ما ذهب إليه صوابا لكانت حقيقة المعاظلة دخول الكلام فيما ليس من جنسه وليست حقيقتها هذه بل حقيقتها: التراكب» وقد فصل ابن الأثير في المعاضلة اللفظية والمعنوية وخص كلامه باللفظية في تبيين خطأ قدامة[9].

---

(1) الآمدي، **« الموازنة»**، مرجع سابق، ج1، ص: 295.

(2) **«ديوان أبي تمّام»**، مرجع سابق، ص: 111.

(3) الآمدي، **«الموازنة»**، مرجع سابق، ج1، ص: 296.

(4) الخفاجي: **« سر الفصاحة»**، مرجع سابق، ص: 157.

(5) أبو هلال العسكري: **«الصناعتين»**، مرجع سابق ، ص: 126.

(6) المرجع نفسه، ص: 126.

(7) ينظر: ابن رشيق، **«العمدة»**، مرجع سابق، ج2، ص:204.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص: 204.

(9) ابن الأثير، **«المثل السائر»**، مرجع سابق، ص:306.

المطلب الثالث: المفهوم المتفق عليه:

إن من أهم الوجوه التي اتفق فيها البلاغيون حول الذين سبق ذكرهم مصطلح المعاظلة:

اتفاقهم حول المعنى اللغوي للمعاظلة في كونها ركوب الكلام بعضه بعضا وفساد التركيب وقبح المعنى، وكما اتفقوا جميعا في إيرادهم لكلام عمر بن الخطاب حول نقده لشعر زهير، وتغليطهم لقدامة بن جعفر في حصر المعاظلة في فاحش الاستعارة.

ولعل الجرجاني يشير إلى أمر مهم قام به قدامة على وجه التّفرد والتّميّز وهو: اشتراطه في ائتلاف المتباينات والمختلفات من الأجناس ويحدث بينهما مشابهة هو أن تكون لهذه المشابهة أصل في العقل، فإن هناك متشابهات يدق المسلك إليها فإن تغلغل فكرك فأدركها فقد استوجبت واستحققت الفضل، ولذلك يشبه المدقق في المعاني بالغائص على الدُّرّ[1].

ومن كلام عبد القاهر الجرجاني نستنتج أن محلّ الجمع بين المتنافرات المتباينات في الأجناس لا يعد عيبا كما رآه قدامة، وإنما العيب في عدم التوفيق والوصول إلى الجمع بينها في أحسن وأبرع صورة تفضي بك إلى استلهام معنى جديد، اذن: إذا أعملت العقل ودققت النظر والملاحظة أصبت وأجدت وأبدعت. وإلا وقعت موقع الخطأ والغلط والزلل.

المطلب الرّابع: مصطلح المعاظلة عند قدامة:

المعاظلة عيب من عيوب اللفظ عند قدامة: وهي التي وصف عمر بن الخطاب زهيرا بمجانبته لها فقال:« وكان لا يعاظل بين الكلام، ويخص قدامة المعاظلة في باب الاستعارة من إدخال الكلام بعضه فيما ليس من جنسه وما هو غير لائق به، فيقول:« وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة»[2].

---

[1] الجرجاني، **«أسرار البلاغة»**، مرجع سابق، ص: 152.

[2] بدوي طبانة، **«قدامة بن جعفر ونقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:13.

ولا يرى قدامة أن هناك مداخلة قبيحة جديرة بأن تنعت بالمعاظلة إلا في فاحش الاستعارة وهي التي تُبعد فيها الصلة بين المستعار والمستعار له[1]، ومثال ذلك قول أوس بن حجر من (المنسرح):

وَذَأْتُ هِدْمٍ عارٍ نَوَاشِرُهَا تُصْمِتُ بالمَاءِ تَوْلَبًا جَدِعًا[2].

فسمى الصبي تولبا وهو ولد الحمار[3]، ويرى قدامة إنه عدّ تداخل الكلام مع غير جنسه أو مع كلام غير لائق به فذلك هو الاستعارة الفاحشة[4].

المطلب الخامس: صفات مصطلح المعاظلة:

فمن صفات مصطلح المعاظلة كونها عيب:

- المعاظلة عيب من عيوب اللّفظ وهي إدخال الكلام بعضه بعضا، وهذا ضعف من المتكلم (الشاعر)، فهي لا تليق بالكلام الذي يُتوصّل به إلى المعنى في صورة مستحسنة.
- الفحش: حيث عدها قدامة من فاحش الاستعارة.
- القبح: وهو عكس الحسن في تأليف الكلام[5].

المطلب السّادس: علاقات مصطلح المعاظلة:

---

(1) المرجع نفسه، ص: 214.

(2) **«ديوان أوس بن حجر»**، تح/ محمّد يوسف نجم، دار صادر- بيروت- ط3، 1979م، ص: 55، ذات هدم: امرأة ضعيفة، الهدم: الكساء الخلق الرث، الزواشر: عروق وعصب الذراع، والمراد الذراع، التولب: الصغير، الجدع: السيء الغذاء.

(3) قدامة بن جعفر، **«نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص:201.

(4) الناقوري، **« المصطلح النقدي في نقد الشعر»**، مرجع سابق، ص: 242.

(5) بدوي طبانة، **«قدامة بن جعفر ونقد الشعر»**، مرجع سابق، 200.

1-علاقة الترادف: استعمل قدامة لفظة مرادفة لمصطلح المعاظلة تفسّر المعنى اللغوي لها وهي المداخلة، حيث يقول في تعريفه للمعاظلة: « وسألت أحمد بن يحي عن المعاظلة، فقال: مداخلة الشيء في الشيء... و إذا كان الأمر كذلك، فمحال أن ينكر مداخلة بعض الكلام في ما يشبهه من بعض، أو فيما كان من جنسه، وبقي النكير إنما هو في أن يدخل بعضه في ما ليس من جنسه زما هو غير لائق به...» [1].

المطلب السّابع: قضايا مصطلح المعاظلة:

من خلال ما سبق توصلنا إلى:

- يشترط في الجمع بين المتنافرات والمتباينات فكرا دقيقا ونظرا لطيفا وخاطرا نافذا لتبلغ البراعة في صنع الكلام.
- إن الجمع بين المتنافرات ليس بالأمر الهين فهو يحتمل أمرين:

أولها: إن عدم تدقيق النظر والاحتراز، وهذا ما يوجب الوقوع في الغلط وهو ما ذهب إليه قدامه(فاحش الاستعارة).

ثانيها: حسن التّصرف والتّمكن من الجمع بين المتنافرات والمتباينات للخروج بالكلام في صورة إبداعية بارعة توصلك إلى دقيق وجميل المعنى المقصود في الكلام.

وحاول علماء اللّغة التّوفيق بين المعنى الماديّ عند أصحاب اللّغة الأولين والمعنى الأدبي الذي يستفاد من كلام عمر -رضي الله عنه-، هذا العيب الذي برئ منه زهير ووقع فيه غيره من الشعراء[2]، ومعناه ألا تستقل الكلمة التي هي القافية بالمعنى حتى تكون موصولة بما في البيت الذي يليها، ومثال ذلك قول النابغة من (الوافر):

---

[1] المرجع نفسه، ص: 201.

[2] طبانة، بدوي ، **«قدامة بن جعفر والنّقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص: 213.

وهُم وَرَدُوا الجِفَارَ علَى تَمِيمٍ وَهُم أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إِنّي
شهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ أَتَيتهم بنصـــــح الــودِّ منّي[1].

وقد التمس بدوي طبانة في كتابه "قدامة بن جعفر والنّقد الأدبي" عذرا فيما ذهب إليه قدامة على حد قول الآمدي في آخر كلامه عن نقده لرأي قدامة : إنّ مذهب قدامة لا يتنافى مع المعنى اللغوي للمعاظلة على أنها التراكب والنشوب، وإنما أنكر عليه هو تلك المداخلة البعيدة التي لا صلة فيها بين المعنى الأجنبيّ وبين المعنى المقصود وهي التي أطلق عليها لفظ "المعاظلة" وخصها بالاستعارة الفاحشة أو التّراكب أو النّشوب أو التّداخل المعيب[2].

إنّ التّعقيد مما يخلُّ بفصاحة الكلام. وهو أن يكون الكلام خفيّ الدلالة على المعنى المراد، سواء تعقيدا على المستوى اللّفظي وهو اختلاف نظم الكلام بحيث لا تكون الألفاظ مرتبة وفق ترتيب المعاني من تقديم وتأخير أو فصل بين الصفة والموصوف أو البدل والمبدل منه... أو تعقيدا على المستوى المعنوي من استعمال المجازات أو الكنايات البعيدة[3].

وقد أجاد بشر بن المعتمر في تبيين ما سبق حيث قال: «وإياك والتوعر فإن التوعر يسلمك إلى التعقيد والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ويشين ألفاظك»[4].

وعليه فإن مصطلح المعاظلة تباينت الآراء حوله فقدامة حصرها في باب فاحش الاستعارة، وفي هذا تضييق لمفهومها أما غيره من العلماء فقد خالفوا ما ذهب إليه واتفقوا على أن المعاظلة هي كل ما يؤدي إلى التّعقيد سواء تعقيدا لفظيّا منشؤه تنافر الحروف في الكلمة الواحدة، أو في

---

(1) ابن سنان الخفاجي، « **سرّ الفصاحة**»، مرجع سابق، ص: 128.

(2) طبانة، بدوي: «**قدامة بن جعفر والنقد الأدبي**»، مرجع سابق، ص:224 .

(3) طبانة، بدوي: «**معجم البلاغة**»، مرجع سابق، ص : 443،444.

(4) الجاحظ: «**البيان والتبيين**»، مرجع سابق، ج1، ص: 136.

الكلمات المتجاورة، أم كان تعقيدا معنويا منشؤه ما كان في الكلام من تقديم وتأخير عن المواضع الأصلية للكلام، وهذا يسلم إلى استبهام المعاني وخفاءها واستغلاقها، ويصبح تمييز بعضها من بعض شيئا عسيرا[1].

رابعًا: الملاحظات:

- اختلاف وتفرّد قدامة بالتّعريف الاصطلاحي للمعاظلة مع من قبله ومن بعده من علماء البلاغة.
- المعاظلة عيب من عيوب الكلام اتفق عليه جميع النّقاد و إن اختلفوا مع قدامة في تعريفه.
- عدم تعارض المعنى اللّغوي مع المفهوم الاصطلاحي للمعاظلة بل نجد أن المفهوم الاصطلاحي مأخوذ من المعنى اللّغوي.

[1] ينظر: طبانة، بدوي: **«قدامة بن جعفر والنقد الأدبي»**، مرجع سابق، ص:224 .

خـــــــــــــــــــــــــــــاتمة

خاتمة:

بعد هذه الدّراسة التّحليلية للمصطلح النّقدي والبلاغي في كتاب "نقد الشّعر" لقدامة بن جعفر والّتي ضمت في طيّاتها مجموعة من المصطلحات الخاصّة بالنّقد ومصطلحات خاصّة بالبلاغة مرتكزة على أهم ما انفرد به قدامة من مصطلحات بلاغية عمن سبقه ومدى تأثره بمن قبله من البيئة العربية ومصطلحاتها وبلغائها ونقّادها، أو بما استجلبه من الثقافة اليونانية والمنطق والفلسفة فإننا نخلص إلى ما يأتي:

1-إنّ كتاب نقد الشّعر يعتبر كتابا جمع فيه صاحبه بين البلاغة والنّقد، ولم يكن المصنّفون يومها يجعلون فرقا بينهما.

2-يعتبر قدامة بن جعفر من النقّاد الأوائل السبّاقين المخترعين في تدوين البديع.

3-نقد الشّعر من أوائل المصنّفات الّتي اهتمّت بالنّقد المنهجي التّطبيقي في ميدان نقد الشّعر.

4-النّظرة الذّهنية والتّصور العقلي بارز في تفكير قدامة المنطقيّ الّذي جعله يحاول نقل النّقد من الفوضى الذوقية إلى مجال المنطق والحرص على تقعيد العلم بالشّعر وفنونه وضبطه بقواعد لا يُحاد عنها.

5-يتأكّد كل دارس للنّقد العربي من خلال مؤلّف قدامة " نقد الشّعر" أنّ الجهد الّذي بذله قدامة في استجلاب وترويض الثّقافة الأجنبية واستثمارها في ميدان الثّقافة العربية رغم ما عيب عليه أو أُخذ عنه فهو قد أعطى للنّقد والبلاغة العربية نفسا جديدا كان مجال البحث فيه خصبا طريّا.

6-تأثر قدامة بن جعفر بالثّقافة اليونانية جليّ في مصنّفاته سواء " نقد الشّعر" أو كتاب "الخراج" أو كتاب " نقد النّثر" كما لم يفته احتكاكه بالعلماء العرب وصلته بهم مكّنته من

تحصيل المادّة الأدبية الهامّة الّتي اشتغل عليها وطبّق عليها تصوّراته وقواعده مستنتجا منها أغلب آرائه النّقدية.

7-سيطرة المنطق الأرسطي في وضع الحدود و التعريفات والأجزاء والفصول الّتي يتكوّن منها التّعريف بالشّيء، وذلك واضح في استرساله بعد وضع حدّ الشّعر في اللّفظ و المعنى و الوزن والقافية، ومنه تأسيس لمدرسة نقديّة جديدة تقوم على وضع الحد أو التّعريف ثمّ تقسيمه ومثال ذلك من خلال تفصيله لعناصر الشّعر اللّفظ و المعنى و الوزن و القافية:

- قسم ينسب إلى علم عروضه ووزنه.
- قسم ينسب إلى علم قوافيه ومقاطعه.
- قسم ينسب إلى علم غريبه ولغته.
- قسم ينسب إلى علم معانيه والمقصد منه.
- قسم ينسب إلى علم جيّده ورديئه.

8-الجديد الّذي قدّمه قدامة إلى علوم الشّعر الأربعة، إضافته لعلم جيّده من رديئه، وهذا يحسب له وقد أحرز فيه السّبق في ميدان النّقد الأدبي.

9-مزج قدامة بين النّقد و البلاغة وذلك فيما نراه من المصطلحات الّتي وظفها في علوم البلاغة الثلاث، فمن علم المعاني ذكر: (التّتميم، الإيغال، المساواة، الإشارة)، ومن علم البيان : (التّشبيه، الاستعارة، الإيغال، الإرداف)، ومن علم البديع نذكر ما أضافه من مصطلحات مهمّة بلغت ثلاثة عشر فنّا بديعيّا هي: (التّرصيع، الغلو، صحّة التقسيم، صحّة المقابلات، صحّة التّفسير، صحّة التّقسيم، المبالغة، الإشارة، الإرداف، التّمثيل، التّكافؤ، التّوشيح، التّصريع، الالتفات).

10- مخالفة قدامة في تعامله مع النّص الشّعري نقّاد وعلماء عصره إذ أنّ المنهج الذي سلكه من سبقه كابن المعتز وبعض من عاصره حيث كانوا ينطلقون من النّص لتحديد عناصر البديع ووجوه البلاغة وتحديد مصطلحاتها، أما هو فقد صنع قوالبا منطقيّة وأشكالا وحاول صبّ المادة الشعرية فيها بشواهدها المتعدّدة.

11- إنّ الفنون والمصطلحات الّتي انفرد قدامة ساعدت على دمج المنطق بالبلاغة العربيّة والّتي أسفرت عن وجود طابع معياري للبلاغة مما جعلها أيضا أرضا خصبة للنقاش و التّحليل.

12- من أهمّ خصائص المصطلح النّقدي و البلاغي عند قدامة بن جعفر أنّه اُستُمدّ من الثّقافة اليونانية و الّتي كانت رافدا أساسيّا في ساحة النّقد العربي.

13- استطاع قدامة توظيف المنطق الأرسطي كأداة و منهج جديد تمثّل لخدمة الموروث العربي و إخراجه في أبهى حلّة.

14- سبقه لوضع جملة من المصطلحات لضروب من محاسن الكلام لم يقف عندها ابن المعتز.

15- إن قضية الائتلاف الّتي وقف عندها قدامة تؤكّد أنّه لا يفصل بين اللّفظ و المعنى بل يجمع بينهما في إطار الانسجام والتّرابط الّذي هو أساس التحام عناصر الشّعر.

16- يعتبر قدامة من المهتمين بالصياغة الفنية لضروب الكلام والّتي تترابط فيها جميع عناصر الشّعر من اللّفظ والمعنى والوزن والقافية.

وبذلك يُعدُّ قدامة من حائزي قصب السبق في النقد التطبيقي المنهجي والذي أصبح معيارا يقتدي به كل من له رغبة في دراسة النّقد العربي الذي لا تزال جل علومه تحت الركام تحتاج من ينقب عنها بمعاول عربية حديثة.

17- المتتبّع والمتأمّل في مصطلحات نقد الشعر لقدامة فإنه لا يجد لمصطلح السّرقات أثرا واضحا ولا يجد قدامة قد تطرّق إليه وسبب ذلك أن قدامة يعتبر المعاني مطروحة في الطّريق

يتشارك فيها كلّ النّاس، وهذا ما ذكره الجاحظ أيضا، والمطلوب هو جودة الشّعر والتّمكّن من إحراز معانيه لبلوغ مترلة الإبداع.

18- إنّ من بعض ما يؤخذ على قدامة بن جعفر إهماله لعنصر الخيال والعاطفة في نقده للشّعر وإنّ هذين الأخيرين عنصران مهمّان لا يمكن إهمالهما في صناعة وجودته، وبفعله هذا يكون قدامة قد فصل النص عن الكاتب أو الشّاعر.

19- ومما يؤخذ عليه كذلك إسهابه في إخضاع الجانب الجمالي للشعر إلى قواعد منطقيّة تقعيديّة بينما نجد لا يختلف اثنان فما للذّوق من لمسة جالية للشّعر وهذا ما نشأ عنه الشّعر العربي وأكسبه قوة داخل مجال الدّراسات و النّقد لاستلهام معانيه و مسالك الإبداع فيه.

وممّا سبق يمكننا أن نقول بأنّ الحركة العلمية في مجال البحث المنهجي التقنيني المنطقي الّتي جاء بها قدامة بن جعفر في ميدان النّقد والبلاغة العربية تعتبر حركة إبداعية أخرجت البحث النّقدي والبلاغي من عباءته القديمة وخط بها قدامة بحثا جديدا في ميدان نقد الشّعر وذلك من باب بتمييز جيّده من رديئه، ولو لم تكن هذه القفزة في مجالها الصّحيح لما تابعه في ذلك جملة من كبار النقاد والبلاغيين كابن وهب والجرجاني والسّكّاكي، وحازم القرطاجنّي والعلوي...رغم ما شابها من نقائص لم تنقص من قيمة هذا العمل في ميدان نقد الشّعر.

ثمّ إنّ من بين أهمّ التّوصيات الّتي يجب أن نعمل على تطبيقها على اللّغة والأدب العربي القديم و في البحوث الأكاديميّة خاصة، و على سبيل الإيجاز و التّركيز سنذكر بعضها فيما يأتي:

- ضرورة الاهتمام بالموروث العربي القديم الّذي لم تمسّه يد الدّراسة والتّحليل.
- مراعاة المناهج الحديثة المناسبة في التّعامل مع الرّكام الزّاخر الموجود في المكتبة العربية لإخراجه إلى ميدان البحث.

- ضرورة الإلحاح على توحيد خطّة بحث عربية خالصة بمساهمة المجامع اللّغوية العربية للرقي باللّغة العربية وعلومها.
- إنّ تخصّص علم المصطلح وصناعة المعاجم من التّخصّصات الدقيقة في ميدان علوم اللّغة الّتي تحتاج إلى دورات وورشات تكوينية تطبيقية لتسهيل التّعامل مع الانتاج الادبي العربي.
- يعتبر كتاب "نقد الشّعر" لقدامة بن جعفر مصدرا هامّا بما يحويه من مصطلحات تحتاج إلى الدّراسة في بحوث ورسائل ومقالات وفق منهج الدّراسة المصطلحيّة
- المصطلحات مفاتيح العلوم، لذا يجب ضبط كل تخصّص في الأدب العربي بمصطلحاته الخاصّة به لتيسير فهمه والولوج إليه بأداة علمية خاصّة بكل علم أو فن.
- منهج الدّراسة المصطلحيّة من المناهج الحديثة في التّعامل مع المصطلحات بجميع أنواعها وفي جميع ميادينها وعلومها، لذا يجب على الهيئات الجامعية والمخابر اللّغوية توحيد خطّة عمل وفق تكوين الباحثين من خلال دورات يقوم بها متخصّصون في هذا الميدان العلمي الدّقيق.
- وفي الأخير وبعد الحمد والثّناء على الله سبحانه وتعالى نرجو من اللّه ونسأله أن نكون قد وفّقنا لإنجاز هذا البحث، وأن يكون هذا الجهد المتواضع لبنة تزيد في صرح المكتبة العربية والبحث الأكاديمي وأن يكون مرجعا لمن يشتغل بالبحث في ميدان تخصّص علم المصطلح وصناعة المعاجم، كما لا يفوتني أن أتقدّم بجزيل الشّكر إلى كلّ من ساهم معنا في إنجاز هذا البحث، واللّه الموفّق.

دليل الفهارس:

- قائمة المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

01- قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**، رواية ورش عن نافع.

1. إبراهيم، طه أحمد: «**تاريخ النّقد الأدبي عند العرب**»، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنّشر، القاهرة، (د.ط)، 1937م.
2. الأتابكي، يوسف بن تغري بردي : «**النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**»، تق وتع/ محمد حسن شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط 1، 1992م، ج 3.
3. ابن الأثير الحلبي، نجم الدين أحمد بن إسماعيل: «**جوهر الكنز**»، تح/ محمد زغلول سلام، منشأة المعارف الإسكندرية، (د،ت،ن).
4. ابن الأثير ضياء الدين الجزري: «**الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام و المنثور**»، تح، تع/ مصطفى جواد، جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، 1956م.
5. ابن الأثير، ضياء الدين: «**المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**»، تع، وتح،/ أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، (د.ط)، (د، ت، ن).
6. إحسان عباس: «**تاريخ النقد الأدبي عند العرب**»، دار الثقافية، بيروت، ط2، 1983.
7. إحسان عبّاس: «**تاريخ النّقد عند العرب**»، دار الثقافة، بيروت، ط 4، 1983م.
8. أحمد ابن فارس: «**الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**»، تص/ المكتبة السلفية لمؤسسيها محب الدين الخطيب، (د.ط)، (د.ت.ن).
9. أحمد بدوي: «**أسس النقد الأدبي عند العرب**»، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط، 1996م.
10. أحمد مطلوب: «**معجم مصطلحات النقد العربي**»، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 2001م.

11.الأخفش، سعيد بن مسعدة: «**القوافى**»، تح/ أحمد راتب النفّاخ، دار الأمانة، ط1، 1973.

12.إسماعيل بن عبّاد: «**المحيط في اللغة**»، تح/ الشيخ محمد الحسن آل حسين، عالم الكتب، ط1، 1994م، ج 1، ج7

13.الأسنوي، جمال الدّين: «**نهاية الرّاغب في شرح عروض بن الحاجب**»، تح/ شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط1، 1989م.

14.الأصفهاني، الرّاغب: «**المفردات في غريب القرآن**»، تح/ مركز الدّراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، (د، ت، ن).

15.الأصمعي: «**كتاب فحولة الشعراء**»، تح/ المستشرق، ش. تورّي، تق/ صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت ط2، 1980م.

16.الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر: «**الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**»، تح/ السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط4، 1992، ج 1.

17.الآمدي، الحسن بن بشر: «**الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**»، تح/ السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط4، 1994، ج1.

18.أميد جهان، غلا كريمي: «**مجلّة دراسات في اللّغة وآدابها**»، فصليّة محكّمة، العدد السّادس عشر، 2014م.

19.إميل بديع يعقوب:« **المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر**»، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1991م.

20.أنيس، إبراهيم وآخرون: «**المعجم الوسيط**»، إخ/ إبراهيم مصطفى وآخرون، المكتبة الإسلامية، تركيا، ط2، 1392ه/1972م، ج1.

21. إميل يعقوب و آخرون: «**قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**»، دار العالم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.

22. الباقلاني، أبو بكر: «**إعجاز القرآن**»، دار المعارف بمصر، (د.ط)، (د.ت.ن).

23. بحرق، جمال الدّين محمّد: «**فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لاميّة الأفعال**»، تح/ مصطفى النّحّاس، كلّية الآداب، جامعة الكويت، (د.ط)، 1414هـ/1993م.

24. البخيتاوي، عماد محمد محمود: «**مناهج البحث البلاغي عند العرب**»، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013م.

25. بدر الدّين بن جمال: «**خلاصة الأقوال على شرح لاميّة الأفعال**»، تح/ أحمد بن إبراهيم المغيني، المكتبة الاسلاميّة، ط3، 1426ه/2006م.

26. بدوي طبانة: «**البيان العربي، دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية**»، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1958م.

27. بدوي طبانة: «**معجم البلاغة العربية**»، دار المنارة، جدة، دار الرفاعي، الرياض، ط3، 1988م.

28. بدوي، أحمد أحمد: «**أسس نقدية عند العرب**»، نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط، 1996م.

29. البستاني، بطرس: «**محيط المحيط**»، مكتبة لبنان ناشرون، (د.ط)، 1998م.

30. البغدادي، محمد بن حيدر: «**قانون البلاغة في نقد النثر والشعر**»، تح/ محسن عياض عجيل، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، (د.ت.ن).

31. أبو البقاء، الكفوي: «**الكلّيات**»، إع/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998م.

32. بلعيد، صالح: «**دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه إش/ الحاج عبد الرحمان صالح، جامعة الجزائر، 1990/1993م.

33. البوشيخي، الشّاهد: «**مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين**»، عا لم الكتب الحديث، الأردن، ط1430،1ه/ 2009م.

34. البوشيخي، الشاهد: «**نحو التصور الحضاري الشامل للمسألة الاصطلاحية**»، مجلة التسامح، العدد ، 04، ص: 113.

35. التبريزي، الخطيب: «**كتاب الكافي في العروض والقوافي**»، تح/الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3 ،1994م.

36. التهانوي: «**كشّاف اصطلاحات الفنون**»، تص/ المولوى محمد وحيه، وآخرون، ط،1826م، ج2.

37. ثعلب، أبو العباس أحمد: «**قواعد الشعر**»، شر، تع/ محمد عبد المنعم خفاجي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996.

38. الجاحظ، عثمان بن عمرو بن بحر: «**البيان والتبيين**»، تح/ عبد السلام هارون، (د.د.ن)، (د.ط)، (د،ت،ن)، ج1.

39. الجبوري يحي: «**شعر عمر بن شأس الأسدي**»، دار القلم، الكويت، ط، 1، 1976.

40. الجرجاني: «**أسرار البلاغة**»، تع/ محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، (د.ط)، (د،ت،ن).

41. الجرجاني، الشريف: «**معجم التعريفات**»، تح/ محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة بمكة، ط1، 1392ه/2004م، ص: 27.

42. الجرجاني، القاضي: «**الوساطة بين المتنبي وخصومه**»، تص وشر/ أحمد عارف الزين، مطبعة العرفان، صيدا، (د.ط)، 1331ه.

43. الجرجاني، عبد القاهر: «**دلائل الإعجاز**»، قرا، تع/ محمود محمد شاكر، (د.د.ن)، (د.ط)، (د،ت، ن).

44. الجمحي، ابن سلّام: «**طبقات فحول الشعراء**»، قرا و شر/ محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، السعودية، (د.ط)، (د،ت،ن).

45. الحاتمي، الحسن بن المظفّر: «**حلية المحاضرة في صناعة الشّعر**»، تح/ جعفر الكتاني، دار الرّشيد للنّشر، دمشق، سوريا، (د.ط)، 1979م.

46. الحلي، صفي الدين: «**شرح الكافية البديعية**»، تح / نسيب نشاوي، دمشق، (د.ط)، 1403ه/1983م.

47. الحموي، ابن حجة: «**خزانة الأدب وغاية الأرب**»، المطبعة العامرة ذات التحريرات الباهرة، مصر، (د.ط)، 1291هـــ.

48. الحموي، ياقوت: «**معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**»، تح/ إحسان عباس، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج1.

49. أبو حيان الأندلسي: «**الإمتاع والمؤانسة**»، تص، وشر/ أحمد أمين، أحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن)، ج 2.

50. الخفّاجي، ابن سنان: «**سر الفصاحة**»، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982م.

51. ابن خلدون: «**مقدمة ابن خلدون**»، تح، تع/ عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 2004م، ج 2.

52. ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد: «**مقدمة ابن خلدون**»، تح، تع/ عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 2004م، ج 2.

53. الخوارزمي، أبو عبد الله محمد: **«مفاتيح العلوم»**، مراجعة وتع/ كمال الدين الأدهمي، تص/ عثمان خليل، ط 1، 1930م.

54. الدليمي، محمد نايف: **«شعر ابن ميّادة، الرمّاح بن أبرد المرّي»**، تح/ مطبعة الجمهور- الموصل- شارع النجفي، (د.ط)، (د.ت.ن).

55. الدماميني، محمد بن أبي بكر: **«العيون الغامزة على خبايا الرامزة»**، تح/ الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 1994.

56. **«ديوان ابن الرومي»**، شر/ أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان، ط3، 1423ه، 2002م ، ج 3.

57. **«ديوان ابن عبد ربه الأندلسي»**، تح/ محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1993م.

58. **«ديوان أبي تمّام»**، فسّر ألفاظه محي الدّين الخيّاط، نظارة المعارف الجليلة، (د ط)، (د.ت.ن).

59. **«ديوان الأسود بن يعفر»**، صنعه نوري حمودي القيسي، سلسلة كتب التراث، مطبعة الجمهورية، 1970م.

60. **«ديوان المتنبي»**، دار بيروت للطباعة والنّشر، بيروت، ط، 1983م.

61. **«ديوان الهذليين»**، القسم الثاني، دار الكتب المصرية، ط، 2، 1995م.

62. **«ديوان امرئ القيس»**، ضب و تص/ مصطفى عبد الشّافي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 5، 2004م.

63. **«ديوان أميّة بن الصّلت»**، جم/ بشير يهموت، المكتبة الأهلية، بيروت، ط 1، 1934م.

64. **«ديوان أوس بن حجر»**، تح/ محمّد يوسف نجم، دار صادر- بيروت- ط3، 1979م.

65. «**ديوان جرير**»،بشرح محمد بن حبيب، تح/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط3، (د،ت،ن)، ج 1.

66. «**ديوان ذي الرمة**»، تق، وشر/ أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.

67. «**ديوان طرفة بن العبد**»، شر، تق/ مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1423هـــــ/ 2002م.

68. «**ديوان عبيد بين الأبرص**»، شر/ أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994م.

69. «**ديوان عروة بن الورد أمير الصّعاليك**»، درا، شر، تح/ أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1998م.

70. «**ديوان عروة بن الورد**»، در، شر، تح/ أسماء أبو بكر محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1998م.

71. «**ديوان عمر بن أبي ربيعة**»، طب و تص/ بشير يموت، مكتبة الأهلية، بيروت، ط1، 1934م.

72. «**ديوان قيس بن الخطيم**»، تح/ إبراهيم السّامرّائي، أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1962م.

73. «**ديوان كثيّر عزة**»، جم، شر / إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ، لبنان، (د.ط)، 1981م.

74. الرازي، فخر الدين: «**نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**»، تح وتع/ نصرالله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت، ط1، 2004م.

75.الرّازي، محمد بن أبي بكر: «**مختار الصّحاح**»، إخ/ دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، م بيروت، (د.ط)، 1989م.

76.ابن رشيق: «**العمدة في صناعة الشّعر ونقده**»، مطبعة السّعادة ،مصر، ط1، 1325ه،1907م، ج1.

77.الزمخشري، جار الله أبي القاسم: «**أساس البلاغة**»، دار صادر، لبنان، ط1، 1399ه/1979م.

78.السامرائي، إبراهيم: «**في المصطلح الإسلامي**»، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1990م.

79.السبكي، بهاء الدين: «**عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**»، تح/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، ط1، 2003م، ج1.

80.السجلماسي، أبو محمد القاسم: «**المترع البديع في تحسين البديع**»، تح وتق/علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط 1، 1980م.

81.السّكّاكي، أبو يعقوب يوسف: «**مفتاح العلوم**»، ظب/ تع/ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.

82.سمينار علي جمعة: «**قصة المصطلح**»، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1991م.

83.السيد، أحمد صقر: «**شرح ديوان علقمة الفحل**»، قافية الراء، المطبعة المحمودية بالقاهرة، ط 1، 1935.

84.السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان: «**شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان**»، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د، ت،ط).

85.شتيوي، راضية: «**إشكالية المصطلح النقدي عند يوسف أوغليسي**»، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، إشراف بلقاسم مالكية، اللغة العربية وآدابها، كلّية الآداب واللّغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014م/ 2015م.

86.«**شرح ديوان حسان بن ثابث**»، ضب و تص/ عبد الرحمان البرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر، (د.ط)، 1929م.

87.الشريشي، أحمد بن عبد المؤمن القيسي: «**شرح مقامات الحريري**»، تح/ محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطّباعة والنّشر، صيدا، بيروت،(د، ط)، 1992م.

88.بن شريف محمد هشام: «**التكافؤ في الترجمة القانونية**»، الترجمة العربية، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير المدرسة الدكتورالية العلوم الاجتماعية و لإنسانية، تخصص ترجمة، جامعة وهران، (د.ت.ن).

89.شوقي ضيف: «**البلاغة تطور وتاريخ**»، دار المعارف، (د، ط)، (د، ت، ن).

90.الصقلي، ابن القطاع: «**أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**»، تح/ أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط، 1999م.

91.طبانة، بدوي: «**قدامة بن جعفر والنقد الأدبي**»، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة مخيمر، ط 3، 1954م.

92.عبد العزيز عتيق: «**علم البديع في البلاغة العربية**»، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت.ن).

93.عبد العزيز عتيق: «**علم العروض والقافية**»، دار النهضة العربية، مصر، (د.ط)، 1987.

94.أبو عبيدة معمر بن المثنى: «**مجاز القرآن**»، تع/ محمد فؤاد سزكين، ط1، 1374ه/ 1954م، ج1.

95.عز الدين إسماعيل: «**مقدمة**»، مجلة فصول في عددها الخاص بقضايا المصطلح الأدبي الصادرة عن الهيئة المصرية للكتاب، العددان الثالث والرابع، أبريل سبتمبر 1987م، ج 7.

96.عزام، محمد: «**المصطلح النقدي في الثرات الأدبي العربي**»، دار الشرق العربي، بيروت، (د.ط)، (د،ت،ن).

97.العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله: «**كتاب الصّناعتين**»، الكتابة والشّعر، ضب، تص، تخ/ لجنة تحقيق بإشراف عبد المحسن سليمان عبد العزيز، المكتبة الوقفية، ط1، 2013م.

98.العشماوي، محمد زكي، «**قضايا النّقد الأدبي بين القديم والحديث**»، دار النّهضة الأدبية، لبنان، (د.ط)، 1979م.

99.العقّاد، عبّاس محمود: «**اللّغة الشّاعرة**»، مؤسسة هنداوي للتّعليم والثّقافة، مصر، (د.ط)، (د،ت،ن).

100. العلوي، المظفر بن الفضل: «**نضرة الإغريض في نصرة القريض**»، تح/ نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د،ت،ن).

101. العلوي، بن طباطبا: «**عيار الشعر**»، شر، تق/ عبّاس عبد السّاتر، مرا/ نعيم زرزور، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط2، 2005 .

102. العلوي، يحي بن حمزة: «**الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**» ، مطبعة المقتضب بمصر، (د.ط)، 1914م، ج3.

103. علي عشري زايد: «**البلاغة العربية تاريخها مصادرها مناهجها**»، مكتبة الشّباب، (د،ط)، 1982م.

104. عماري عز الدين: **«التقابل في الربع الأخير (دراسة أسلوبية) »**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/ 2010م.

105. كعوان محمد: **«الرمز والعلامة والإشارة، المفاهيم والمجالات»**، الملتقى الوطني الرابع: السيميائية والنص الأدبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 28،29 نوفمبر 2006.

106. عوض، إبراهيم: **«النابغة الجعدي وشعره»**، دار النهضة العربية ، القاهرة، ط1993م.

107. غلول سلام، محمد: **«أثر القرآن في النقد العربي إلى آخر القرن الرابع الهجري»**، تق/ محمد خلف الله أحمد، مكتبة الشباب ط1، (د.ت.ن).

108. غلول سلام، محمّد: «**تاريخ النّقد الأدبي والبلاغة حتّى القرن الرابع الهجري»**، منشأة المعارف الإسكندريّة، (د، ت، ن).

109. ابن فارس، أبي الحسين أحمد: **«معجم مقاييس اللغة»**، تح/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت.ن)، ج3.

110. فاضل تامر: **«اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث»**، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1، 1994م.

111. الفراهيدي، الخليل بن أحمد: «**كتاب العين»**، تر، تح/ عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2003، ج3، ج4.

112. فضل، حسن عباس: «**البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية»**، دار النفائس، الأردن، ط1، 2011م.

113. الفيروز آبادي: **«القاموس المحيط»**، تح/ مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة الرسالة، ط8، 2005م.

114. الفيروز أبادي، محمد الدين محمد بن يعقوب: **«القاموس المحيط»**، تع/ نصر الدين الهوريني، مر/محمد أنس الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 1429ه/2008م.

115. القاسمي، علي: «**المصطلحية مقدّمة في علم المصطلح**»، دار الحرّيّة للطّباعة، بغداد، ط، 1985م.

116. القاسمي، علي: «**علم المصطلح، أسسه النّظرية وتطبيقاته العلميّة**»، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، 2019م.

117. ابن قتيبة: «**الشّعر والشّعراء**»، تح/ أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، (د،ت،ن)، ج 1.

118. ابن قتيبة: **«تأويل مشكل القرآن»**، تح/ أحمد صقر، دار التراث القاهر، ط2، 1393ه/ 1973م.

119. قدامة بن جعفر: **«جواهر الألفاظ»**، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1980م.

120. قدامة بن جعفر: «**نقد الشّعر**»، تح/ كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر، (د.ط)، 1963م.

121. قدامة بن جعفر: «**نقد النثر**»، دار الكتب العلمية، لبنان، (د.ط)، 1980م.

122. القرطاجني، أبو الحسن حازم: «**منهاج البلغاء وسراج الأدباء**»، تق وتح/ محمد الحبيب ابن خوجة، الدار العربية للكتاب، ط3، تونس 2008م.

123. القرطاجني، أبي الحسن حازم: **«منهاج البلغاء وسراج الأدباء»**، تق، تح/ محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 3، 1986.

124. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر: «**الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**»، تح/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د. ت. ن)، ج 14.

125. القزويني الخطيب، جلال الدين: «**الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع**»، وضع حواشيه/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

126. القزويني: «**شرح الكافية البديعية**»، تح/ نسيب نشاوي، دار صادر بيروت، ط1، 1882م، ط2، 1992م.

127. القزويني، الخطيب جلال الدين محمد: «**التلخيص في علوم البلاغة**»، شرح، عبد الرحمان البرقوقي، دار الفكر العربي، ط1، 1904م.

128. القلقشندي، أبو العبّاس أحمد، «**صبح الأعشى**»، دار الكتب الخدّيوية، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1913م، ج 2.

129. القيرواني، ابن رشيق: «**العمدة في صناعة الشّعر ونقده**»، تص/ السّيّد محمد بدر الدّين النعساني الحلبي، مطبعة دار السعادة، (د.ط)، مصر، 1907م، ج1.

130. القيرواني، أبو الحسن ابن رشيق: «**العمدة في محاسن الشعر**»، تص/ محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط1، 1907م، ج1.

131. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله: «**الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلوم القرآن**»، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د،ت،ن).

132. بن قيم الجوزية، شمس الدين محمد: «**الفوائد المشوق في علوم القرآن وعلم البيان**»، تص/ محمد بدر الدين النعساني، ط1، 1327م.

133. الكواز، محمد كريم: «**البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتجديد**»، مؤسسة الانتشار العربي، لبنان، ط1، 2006م.

134. ابن مالك: «**المصباح في المعاني و البيان و البديع**»، تح/ حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، (د.ط)، (د،ت،ن).

135. ابن مالك، بدر الدين: «**المصباح في المعاني والبيان والبديع**»، تح وشر/حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، مصر، ط1، 1989.

136. المبرد: «**الكامل في اللغة والأدب**»، تح/ عبد الحميد هنداوي، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والدعوة والإرشاد، (د.ط) 1979م، ج2.

137. متولي، نور الدين زين العابدين: «**الجهود النقدية في القرن الرابع الهجري**»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 2018.

138. المجددي البركيتي، محمد عميمي الإحسان: «**التعريفات الفقهية**»، دار الكتب العلمية بيروت ،لبنان، ط1، 2003م.

139. «**مجلّة شعر**»، مجلّة أدبية شهرية، شارع فينيقيا، بيروت، لبنان، ط، 1959م، العدد 12.

140. محمد زغلول إسلام:« **أثر القرآن في النقد العربي في آخر القرن الرابع الهجري**»، تق/ محمد خلف الله أحمد، مكتبة الشباب، ط1، (د،ت،ن).

141. محمد زغلول سلام، «**تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى القرن الرابع الهجري**»، دار المعارف الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت.ن).

142. محمد علي التهانوي: «**موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**»، تق/ رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ج1.

143. محمود فهمي حجازي: «**الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح**»، دار غريب للطّباعة، مصر، (د.ط)، (د،ت،ن).

144. المدني: علي صدر الدين بن معصوم «**أنوار الربيع في أنواع البديع**»، تح/ شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط1، 1969م، ج6.

145. المراكشي، ابن البناء العددي: «**الروض المريع في صناعة البديع**»، تح/ رضوان بن شقرون، دار النشر المغربية، (د.ط)، 1985م.

146. المرزباني، محمد بن عمران بن موسى: «**الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**»، تح/ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.

147. المرزوقي، محمد بن الحسن: «**شرح ديوان الحماسة لأبي تمام**»، تع/ غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ج 3.

148. مسعودي، حبيبة طاهر: «**قراءة جديدة للمصطلح في التراث النقدي العربي**»، مكتبة وهبة، ط1، 1429ه/2008م.

149. المصري، ابن أبي الإصبع: «**بديع القرآن**»، تق،تح/حفني محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت.ن).

150. المصري، بن أبي الإصبع: «**تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**»، تق و تح/ حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (د.ط)، (د، ت،ن).

151. مصطفى عبد الشافي: «**ديوان امرؤ القيس**»، ط و تص/ دار الكتب العلمية بيروت، ط5، 2005م.

152. مطلوب، أحمد: «**معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**»، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، 1983م، ج 2.

153. ابن المعتز، أبو العباس عبد الله: «**البديع**»، شر وتح،/عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

154. «**معجم المصطلحات الشرعية**»، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، السعودية، ط2، 2017، مج 1.

155. «**معجم مصطلحات العلوم الشرعية**»، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، ط2، 2017م، ج1.

156. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمد: «**لسان العرب**»، دار صادر، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.ن)،ج2، ج8.

157. ابن منقذ، أسامة: «**البديع في نقد الشعر**»، تح/ أحمد أحمد بدوي، حامد عبد المجيد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، القاهرة، (د.ط)، 1960م.

158. الناقوري، إدريس: «**المصطلح النقدي عند قدامة**»، دار النّشر المغربية، الدّار البيضاء، (د،ط)، 1982.

159. نجيب جحيش: «**إشكالية المصطلح العروضي بين القديم والحديث**»، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم الآداب و اللّغة العربية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2017/2016م.

160. ابن النديم: «**الفهرست**»، دار المعارف بيروت، لبنان، (د.ط)، (د،ت،ن).

161. هدى بوليفي: «**ترجمة المصطلح الطبي**»، كتاب الألم المزمن لرتشارد توماس ،ت/ ح، ب الخوري نموذجا، جامعة قسنطينة، 2007م.

162. ابن وكيع: **«المنصف للسّارق والمسروق منه»**، تح، تق/ عمر خليفة بن إدريس، منشورات جامعة قازيونس بنغازي، ليبيا، (د.ط)، (د.ت.ن)، ج 1.

163. ابن وهب الكاتب، سليمان: **«البرهان في وجوه البيان»** تق، تح/ جفني محمد شرف، مكتبة الشّباب، مطبعة الرّسالة، (د، ط)، 1969.

02- **فهرس المحتويات:**

إهـــــــــــداء

شـــكر وتـــقـــديـــر

ملخص:

مقدّمة:.....أ

الفصل الأوّل: مفاهيم أساسية

المبحث الأول : تعريف المصطلح و المصطلحيّة:..... 14

المطلب الأول : تعريف المصطلح لغة 14

المطلب الثالث: مفهوم علم المصطلح (المصطلحية): 18

المبحث الثاني: تعريف النّقد لغة واصطلاحا: 22

المطلب الأول: تعريف النّقد لغة: 22

المطلب الثاني: مفهوم النقد اصطلاحا: 22

المبحث الثالث: تعريف البلاغة لغة واصطلاحا: 26

المطلب الأول: تعريف البلاغة لغة:..... 26

المطلب الثاني: مفهوم البلاغة اصطلاحا: 27

الفصل الثاني

النّقد في القرن الرّابع الهجري، نشأته وروافده ومعاييره النّقدية عند قدامة بن جعفر

تمهيد:..... 33

المبحث الأول: نشأة المصطلح النّقدي: 38

المبحث الثاني: المصطلح النقدي عند قدامة 47

المطلب الأول: التعريف بصاحب كتاب نقد الشعر: 47

المطلب الثاني: المصطلح النقدي عند قدامة 48

المبحث الثالث: روافد المصطلح النقدي في كتاب نقد الشعر 56
المطلب الأول: الثقافة العربية:..... 57
المطلب الثاني: التيار الأجنبي:(الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي): 58
المبحث الرابع: منهج قدامة ومعاييره النّقدية في كتاب نقد الشّعر: 61
المطلب الأوّل: منهج قدامة في كتابه. 61
المطلب الثّاني: المعايير النّقدية في كتاب نقد الشّعر:..... 66
الفصل الثالث: خصائص المصطلح النّقدي في نقد الشّعر
تمهيد:..... 72
المبحث الأول: مصطلح اللّفظ:(اللّفظ، لفظ، يلفظ، الألفاظ) 73
المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح وصفاته:..... 73
المطلب الثّاني: قوّة المصطلح واتّساعه داخل المدوّنة: 76
المطلب الثّالث: تعريف اللفظ لغة واصطلاحا: 77
المطلب الرّابع: صفات مصطلح اللّفظ:..... 79
المطلب الخامس: علاقات مصطلح اللّفظ: 95
المطلب السّادس: القضايا 100
المطلب السّابع: الملاحظات:.....100
المبحث الثاني: مصطلح المعنى:(المعنى، المعاني) 103
المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح و صفاته: 103
المطلب الثّاني: اتّساع المصطلح و قوته داخل المدوّنة: 105
المطلب الثّالث: تعريف مصطلح المعنى لغة واصطلاحا: 106
المطلب الرّابع: صفات المعنى: 108
المطلب الخامس: علاقات المعنى:.....114
المطلب السّادس: القضايا 117

المطلب السّابع: الملاحظات:.....120
المبحث الثالث: مصطلح الوزن:.....123
المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح وصفاته:.....123
المطلب الثّاني: قوّة المصطلح واتّساعه داخل المدوّنة:.....123
المطلب الثّالث: تعريف الوزن لغة واصطلاحا:.....124
المطلب الرّابع: صفات مصطلح الوزن:.....126
المطلب الخامس: علاقات مصطلح الوزن:.....131
المطلب السّادس: القضايا:.....131
المطلب السّابع: الملاحظات:.....132
المبحث الرابع: مصطلح القافية: (القافية، التّقفية).....134
المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح و صفاته:.....134
المطلب الثّاني: قوّة المصطلح واتّساعه داخل المدوّنة:.....135
المطلب الرّابع: صفات مصطلح القافية:.....137
المطلب الخامس: علاقات مصطلح القافية:.....148
المطلب السّادس: القضايا.....149
المطلب السّابع: الملاحظات:.....150
الفصل الرابع: المصطلح البلاغيّ بين المفهوم المختلف فيه والمفهوم المتفق عليه
المبحث الأول: مصطلح التكافؤ:.....153
المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح ومشتقّاته:.....153
المطلب الثّاني: تعريف التكافؤ لغة واصطلاحا:.....153
المطلب الثّالث: المفهوم المختلف فيه:.....156
المطلب الرّابع: المفهوم المتفق عليه:.....160
المطلب الخامس: مفهوم مصطلح التكافؤ عند قدامة:.....161

المبحث الثاني: مصطلح الإرداف. 164
المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح ومشتقّاته: 164
المطلب الثّاني: تعريف الإرداف لغة واصطلاحا: 164
المطلب الثّالث: المفهوم المختلف فيه: 166
المطلب الرّابع: المفهوم المتفق عليه: 172
المطلب الخامس: خصائص مصطلح الإرداف عند قدامة بن جعفر: 172
المبحث الثالث: مصطلح التّتميم: 177
المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح و مشتقّاته: 177
المطلب الثّاني: تعريف التتميم لغة و اصطلاحا: 177
المطلب الثّالث: المفهوم المختلف فيه: 180
المطلب الرّابع: المفهوم المتفق عليه: 185
المطلب الخامس: مفهوم التّتميم عند قدامة بن جعفر: 185
المبحث الرابع: مصطلح التمثيل: 189
المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح و صفاته: 189
المطلب الثّاني: تعريف التّمثيل لغة واصطلاحا: 189
المطلب الثّالث: المفهوم المختلف فيه: 192
المطلب الرّابع: المفهوم المتفق عليه: 197
المطلب الخامس: مصطلح التّمثيل عند قدامة بن جعفر: 197
المبحث الخامس: مصطلح الإشارة: 203
المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح و مشتقّاته: 203
المطلب الثّاني: تعريف مصطلح الإشارة لغة و اصطلاحا: 204
المطلب الثّالث: مصطلح الإشارة بين المفهوم المختلف فيه: 206
المطلب الرّابع: الإشارة بين المفهوم المتفق عليه: 209

المطلب الخامس: مصطلح الإشارة عند قدامة بن جعفر:.....209
المبحث السادس: مصطلح المعاضلة:.....216
المطلب الأوّل: إحصاء المصطلح ومشتقّاته: 216
المطلب الثّاني: تعريف مصطلح المعاظلة لغة واصطلاحا: 216
المطلب الثّالث: المفهوم المختلف فيه: 218
المطلب الثالث: المفهوم المتفق عليه: 220
المطلب الرّابع: مصطلح المعاظلة عند قدامة بن جعفر:.....221
خاتمة: 226
دليل الفهارس:.....209
01- قائمة المصادر والمراجع: 231
02- فهرس المحتويات:. 248